وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة محمد الصديق بن يحي-جيجـــل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التدقيق المحاسبي المالي ودوره في تفعيل حوكمة الشركات

-دراسة تطبيقية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسييـــــر
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- **باخة نوال**
- **بوبكري دليلة**

إشراف الأستاذ:

- **قيرة عمر**

لجنة المناقشـــــــة:

- بوخلوط صورايا	جامعة جيجل	رئيسا
- قيرة عمر	جامعة جيجل	مقررا
- لزعر محمد سامي	جامعة جيجل	عضوا

السنة الجامعية: 2015/2014

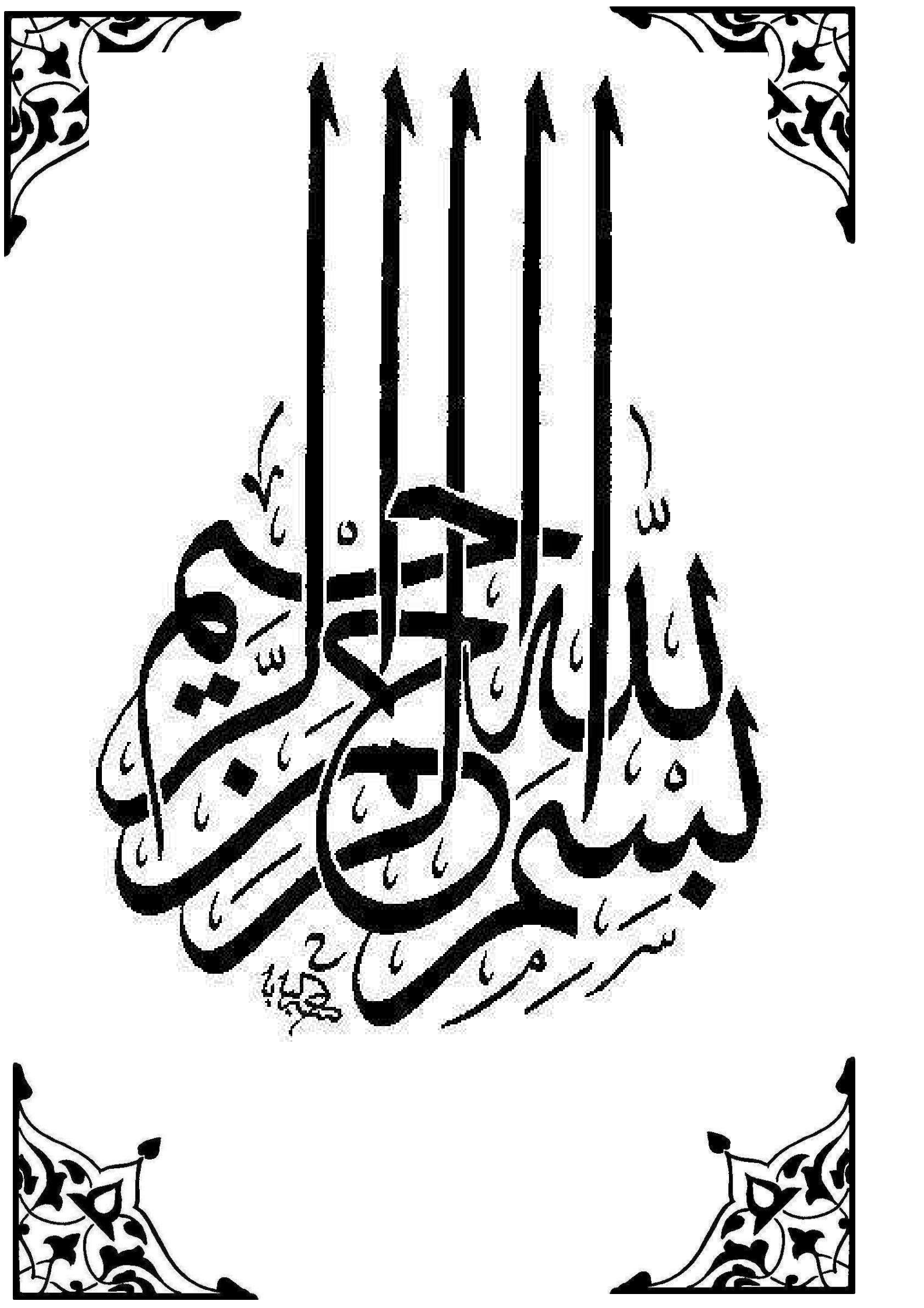

تشكرات

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى النور ونسأله عز وجل دوام النجاح والتوفيق.

نتقدم بالشكر الخاص والجزيل إلى الأستاذ المشرف " **قيرة عمر**"على كل النصائح والتوجيهات القيمة التي قدمها لنا لإنجاز هذا العمل.

وانطلاقا من العرفان بالجميل فإنه ليسرنا ويثلج صدورنا أن نتقدم بالشكر والامتنان للأستاذين "بورمة هشام" و" بوريب عمران" لما قدماه لنا من مساعدة ومشورة لإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الزميلين "شهير" و" ابراهيم" لما قدماه لنا من مساعدة لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

والى كل من ساهم وقدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

لكـــــــل هـــــــؤلاء شكـــــــرا جزيـــــــلا.

دليلة + نوال

فهرس المحتويات	الصفحة
دعاء	أ
شكر	ب
إهداء	ج
قائمة الأشكال	د
قائمة الجداول	هـ
مقدمة عامة	و
الفصل الأول: التدقيق المحاسبي المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي المالي	03
المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي المالي	03
المطلب الثاني: أهداف و فروض التدقيق المحاسبي المالي	07
المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي المالي	09
المبحث الثاني: معايير التدقيق المحاسبي المالي	12
المطلب الأول: المعايير العامة	13
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني	14
المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير	15
المبحث الثالث: ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي	15
المطلب الأول: طبيعة المدقق المحاسبي المالي	16
المطلب الثاني: آداب وسلوك مهنة التدقيق المحاسبي المالي	19
المطلب الثالث: تنفيذ مهنة التدقيق المحاسبي المالي	20
المبحث الرابع: تجارب بعض الدول لمهنة التدقيق المحاسبي المالي	26
المطلب الأول: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في الولايات المتحدة الأمريكية	26
المطلب الثاني: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في فرنسا وانجلترا	27
المطلب الثالث: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر	28

خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: حوكمة الشركات	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	**33**
المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات	**33**
المطلب الثاني: أهداف و خصائص حوكمة الشركات	**36**
المطلب الثالث ركائز حوكمة الشركات	**38**
المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات	**39**
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	**39**
المطلب الثاني: محددات ومقومات حوكمة الشركات	**42**
المطلب الثالث: معايير ومصادر حوكمة الشركات	**45**
المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات	**48**
المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات	**49**
المطلب الثاني: أطراف وأدوات العمل في حوكمة الشركات	**50**
المطلب الثالث: مراحل حوكمة الشركات	**53**
المبحث الرابع: تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات	**55**
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	**57**
المطلب الثاني: تجربة إنجلترا و فرنسا	**58**
المطلب الثالث: تجربة الجزائر	**62**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: علاقة التدقيق و المحاسبي المالي بحوكمة الشركات	
تمهيد	**66**

المبحث الأول: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	**67**
المطلب الأول: التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي وانعكاساتها على حوكمة الشركات	**67**
المطلب الثاني: علاقة لجنة المراجعة بالتدقيق المحاسبي والمالي وانعكاساتها على حوكمة الشركات	**69**
المطلب الثالث: علاقة مجلس الإدارة بالتدقيق المحاسبي والمالي وانعكاساتها على حوكمة الشركات	**73**
المبحث الثاني: دور التدقيق المحاسبي والمالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية	**75**
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية	**75**
المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي والمالي بنظام الرقابة الداخلية	**78**
المطلب الثالث: انعكاسات تقييم نظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات	**78**
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي والمالي في إدارة المخاطر	**79**
المطلب الأول: مفهوم إدارة الخطر	**79**
المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي المالي في مكافحة مخاطر التلاعب في الحسابات	**82**
المطلب الثالث: أثر تدقيق إدارة المخاطر على حوكمة الشركات	**84**
المبحث الرابع: آليات دعم التدقيق المحاسبي والمالي لحوكمة الشركات	**85**
المطلب الأول: آليات أكاديمية	**85**
المطلب الثاني: آليات تنظيمية مهنية	**86**
المطلب الثالث: آليات مهنية عملية	**87**
خلاصة الفصل	**88**
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**90**
المبحث الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**91**
المطلب الأول: تخطيط و تصميم أداة الدراسة	**91**
المطلب الثاني :أساليب المعالجة الإحصائية	**92**
المطلب الثالث: إختبار أداة الدراسة	**94**
المبحث الثاني: تحليل النتائج و إختبار الفرضيات	**104**

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	**105**
المطلب الثاني: إختبار التوزيع الطبيعي	**107**
المطلب الثالث:تحليل فقرات و فرضيات الدراسة	**108**
المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة	**129**
خلاصة الفصل	**132**
الخاتمة العامة	**134**
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
الملخص	

فهرس الأشكال والجداول:

أولا: فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ركائز حوكمة الشركات	**38**
02	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	**43**
03	معايير حوكمة الشركات	**46**
04	مصادر حوكمة الشركات	**47**
05	نظام حوكمة الشركات	**50**
06	أدوات عمل حوكمة الشركات	**52**

ثانيا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور أهداف التدقيق	**07**
02	أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي	**10**
03	التقارير الدولية لتفعيل حوكمة الشركات	**56**
04	الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	**91**
05	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	**92**
06	جدول التوزيع لسلم ليكارت	**93**
07	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(إطار فعال لحوكمة الشركات)	**95**
08	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(حقوق المساهمين)	**95**
09	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(المعاملة المتكافئة)	**96**
10	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع(دور أصحاب المصالح)	**96**
11	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الخامس(الإفصاح والشفافية)	**97**
12	الصدق الداخلي لفقرات الفرع السادس(مسؤوليات مجلس الإدارة)	**97**
13	معامل الارتباط بين فروع المحور الأول	**98**
14	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول للمحور الثاني (المعايير العامة وفعالية حوكمة	**98**

	الشركات) .	
15	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني للمحور الثاني(معايير العمل الميداني وفعالية حوكمة الشركات)	**100**
16	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث للمحور الثاني(معايير إعداد التقرير وفعالية حوكمة الشركات)	**101**
17	الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الأول للمحور الثاني	**102**
18	الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الثاني للمحور الثاني	**103**
19	الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الثالث للمحور الثالث	**103**
20	معامل الارتباط بين فروع المحور الثاني و المعدل الكلي لفقرات المحور الثاني	**104**
21	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	**104**
22	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**105**
23	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	**105**
24	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	**106**
25	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	**106**
26	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	**107**
27	اختبار التوزيع الطبيعي	**107**
28	تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الأول(إطار فعال لحوكمة الشركات)	**108**
29	تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول(حقوق المساهمين)	**109**
30	تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الأول(المعاملة المتكافئة)	**110**
31	تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الأول(دور أصحاب المصالح)	**111**
32	تحليل فقرات الفرع الخامس المحور الأول(الإفصاح والشفافية)	**112**
33	تحليل فقرات الفرع السادس من المحور الأول(مسؤوليات مجلس الإدارة)	**113**
34	تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الأول: (التأهيل العلمي والعملي)	**114**
35	تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الأول: (الاستقلالية والحياد)	**116**
36	تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الأول: (العناية المهنية).	**117**
37	تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الثاني: (التخطيط السليم)	**119**
38	تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	**120**
39	تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الثاني: (كفاية وملائمة أدلة الإثبات)	**121**
40	تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الثالث: إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ	**122**

	المحاسبية المتعارف عليها.	
41	تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الثالث (الثبات في الطرق المحاسبية).	**123**
42	تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الثالث: (الإفصاح الكافي)	**124**
43	تحليل فقرات البعد الرابع من الفرع الثالث: (إبداء الرأي)	**125**
44	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى	**127**
45	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية	**128**
46	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة.	**128**
47	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس	**129**
48	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	**130**
49	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	**130**
50	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة	**131**
51	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي.	**131**

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية اختلاسات مالية وفضائح محاسبية وذلك نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية وكذلك عدم الكفاءة التي ميزت أنظمة إدارة الشركات ومراقبتها، والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الرائدة والعملاقة أبرزها شركة انرون وشركة ورلدكوم ...مما أدى إلى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة.

وفي ظل هذا الواقع كانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الانهيارات المالية والإخفاقات أن سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين و الضوابط و الأعراف و الأنظمة و المبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المحتواة في الكشوف المالية المعلنة، و التي يحتاج إليها مستخدموها وخاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الأوراق المالية، وقد سميت هذه المجموعة من الضوابط والمبادئ ب "حوكمة الشركات " ويعد هذا المصطلح من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخرا .

كما دفعت هذه الاختلاسات أيضا إلى البحث عن الدور الحيوي للجان التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين في عمليات حوكمة الشركات، حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة إشرافية على جودة التقارير المالية.

ويمكن أن نعتبر أن التدقيق المحاسبي المالي يؤدي دورا مهما وأساسيا في الحوكمة، فهو من خلال ما يوفره من كشوف مالية مدققة يمثل أداة هامة لتفعيل حوكمة الشركات، فالحوكمة بطبيعتها ترتبط بمشكلة الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة، ومن المعروف تاريخيا أن التقارير المالية القابلة للتدقيق من قبل مدقق مستقل تلعب دورا أساسيا في حل مشكلة الوكالة، وتأكيدا لذلك فقد اشتملت الإرشادات المختلفة عن الحوكمة والتي صدرت من مختلف الجهات على الإشارة إلى أهمية التقارير والمعلومات المالية والشفافية كأحد مقومات الحوكمة الجيدة .

الإشكالية:

من خلال كون حوكمة الشركات، هي تلك الأنظمة التي من خلالها تدار الشركات وتراقب بالاعتماد على المعلومة المالية، وعلى أساس أن التدقيق المحاسبي المالي عبارة عن آلية تهدف إلى تحسين جودة المعلومة المالية الموجهة إلى الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، فيـا تـرى:

- **هل الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية ينبغي الإجابة عليها:

- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي المالي؛
- ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي أهم مبادئها؛
- ما علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات؛
- هل الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

1-الفرضيات:

- الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات؛
- الالتزام بمعايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات؛
- الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

2-مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع بسبب ارتباطه بالتخصص؛
- ارتباط الموضوع بالتطورات التي شهدها العالم والتي نتج عنها مفهوم حوكمة الشركات؛
- حداثة موضوع التدقيق المحاسبي والمالي وحوكمة الشركات على المستوى الدولي والمحلي؛
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة في فتح مجال للبحث فيه أكثر؛
- نقص البحوث والدراسات النظرية وخاصة الميدانية التي تربط بين هذين المفهومين.

3-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على موضوع معاصر لقي إهتمام كبير من مختلف الباحثين والمحللين والهيئات الرقابية والمنظمات الدولية وغيرهم من المهتمين في المجتمع لما يساهم به هذا الموضوع من تجنب الوقوع في الأزمات وتقليل المخاطر وحماية حقوق المساهمين ورفع مستوى الشفافية في تلك المؤسسات، وكل هذه الإيجابيات الموجودة في التدقيق المحاسبي والمالي وحوكمة الشركات ستؤدي بالحتم إلى تحسين سير الشركات وبالتالي خدمة الاقتصاد.

4-الهدف من الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المنبثقة عنه فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على مفهومي التدقيق المحاسبي المالي وحوكمة الشركات؛
- إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات؛
- تسليط الضوء على أهمية التدقيق المحاسبي المالي وتأثيره على حوكمة الشركات؛
- توظيف نتائج الدراسة لمعرفة صدى هذين المفهومين في الواقع العملي؛
- بحث ومناقشة دور التدقيق المحاسبي كأحد أبرز دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات.

5-محددات الدراسة:

تم وضع المحددات التي تدور في إطارها الدراسة، و دلك من حيث البعد الموضوعي و الزماني و المكاني حسب ما يلي:

- **البعد الموضوعي:** تناولنا في موضوعنا مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتدقيق المحاسبي المالي وكذا حوكمة الشركات ، بالإضافة إلى العلاقة بينهما ، أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على الاستبيان كأسلوب من أساليب جمع البيانات و المعلومات الضرورية.
- **البعد الزماني:** امتدت فترة دراستنا من 2015/04/24 إلى 2015/06/01.
- **البعد المكاني:** اعتمدت الدراسة النظرية على جمع المعلومات من مختلف المكتبات سواء الجامعة أو خارجها، أما الدراسة الميدانية فشملت عينة من أهل الاختصاص لولاية جيجل وبعض الولايات المجاورة.

6-منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها فإن منهج الدراسة سيكون وصفيا تحليليا لكونه من أكثر المناهج استخداما في العلوم الإنسانية والاجتماعية لكي نتوصل إلى نتائج منطقية تدعم

فرضيات الدراسة، كما سنعتمد على المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع الدراسات السابقة من الدوريات والرسائل العلمية والكتب المتعلقة بمتغيرات الموضوع.

7-الدراسات السابقة:

- **دراسة عمر علي عبد الصمد،2009،رسالة ماجستير(دور المراجعة الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات):** تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات، وكذا سبل تفعيلها في الجزائر من خلال اعتماده على بيانات ثانوية من كتب ومراجع ودراسات حول الإطار العام لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ، مدعمة ببيانات أولية تمثلت في استبيان قام من خلاله بدراسة آراء أهل الاختصاص من مهنيين، مدراء أقسام المراجعة الداخلية وأكاديميين من أساتذة التعليم العالي تخصص مراجعة، وقد توصل الباحث إلى أن عمل المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في أهلية، استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وجودة أداء عمله، كما توصل الباحث إلى أيضا إلى أنه هناك ثلاث مجالات على أساسها يكون دور للمراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات وذلك عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والتفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة الشركات.
- **دراسة نبيل حمادي" التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات"-دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008:** حيث اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بمحاولة إبراز الإطار العام لحوكمة الشركات وكذا دور المراجع الخارجي فيها، وقد خلص إلى أن هناك دور للمراجعة الخارجية وهذا فيما يخص دوره كآلية رقابة ضمن علاقة الوكالة وفي التقليل من فجوة التوقعات وكذا مسؤولية المراجعة الخارجية في تحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط .

- **دراسة البشير محمد "التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين الأردنيين المنعقدة في عمان للفترة 24-25 سبتمبر 2008:**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور حوكمة الشركات في استمرارية الشركة والحفاظ على حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة من أفراد ومؤسسات على السواء، كما هدفت من ناحية أخرى إلى إظهار علاقة مراجع الحسابات بنظام حوكمة الشركات حيث تتحكم به اعتبارات ومحددات كثيرة، وقد توصل الباحث إلى ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بضرورة وجود أنظمة مالية وهيكل إداري واضح تجعل الإطار التشريعي لخلق بيئة ورقابة داخلية تعتبر قاعدة هامة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ضرورة التأكيد على قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بدورهم حسب معايير المراجعة الدولية سيساهم في تدعيم العمل المؤسسي وبالتالي تعزيز دور حوكمة الشركات في الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

- **دراسة هيدوب ليلى ريمة :"المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011:** هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور المراجعة ومدى مساهمتها في تحسين جودة حوكمة الشركات، مع دراسة حالة إحدى المؤسسات الوطنية كمثال عن واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على دور كل من مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في التفعيل من جودة حوكمة الشركات.

- **دراسة كرمية نسرين :"أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2010:**استهدفت هذه الدراسة دراسة وتحليل أثر الالتزام الأخلاقي للمراجع على تفعيل حوكمة الشركات، وكذا الوسائل المشجعة على ذلك وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

_ تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركة؛

_ يعتبر التزام المنتمين لمهنة المراجعة بأخلاقيات المهنة اعتراف منهم بمسؤولية مهنة المراجعة والمحاسبة ككل.

- **دراسة هاني محمد خليل: "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2009،** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إطار حوكمة الشركات ومدى تأثير تحديد وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية على فجوة التوقعات، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدر ملائم من الثقة

والطمأنينة لدى المستثمرين ومتخذي القرارات اعتمادا على التقارير التي أعدت وروجعت وفقا لمبادئ حوكمة الشركات.

8-هيـكـل البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل، تتضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم حاولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قمنا بتقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها، وذلك كما يلي.

- **الفصل الأول: التدقيق المحاسبي المالي،** سنهتم في هذا الفصل بتحديد مختلف مفاهيم التدقيق المحاسبي المالي وأهميته بالإضافة إلى المعايير التي يقوم عليها، وسنتعرض أيضا إلى ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي بدءا بالتعريف بالشخص الذي يمارسها وصولا إلى تنفيذها، وفي الأخير سنتطرق إلى تجارب بعض الدول لمهنة التدقيق المحاسبي المالي.
- **الفصل الثاني: حوكمة الشركات،** سنهتم في هذا الفصل بتحديد مختلف مفاهيم حوكمة الشركات وأهميتها، بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها، كما سنتناول إطار عمل حوكمة الشركات، وفي الأخير سنحاول التطرق إلى تجارب بعض الدول في تطبيق الحوكمة.
- **الفصل الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات،** خصصنا هذا الفصل لدراسة مختلف المجالات التي يؤثر بها التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال انعكاس العلاقات بين أصحاب المصالح وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأخيرا عرض الآليات التي تدعم هذا الدور.
- **الفصل الرابع:** تحدثنا فيه عن الدراسة الميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المدققين الداخليين والمحاسبين المعتمدين للوقوف على مدى مساهمة التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الفصل الأول

رتدقيق المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهيةالتدقيق المحاسبي المالي

المبحث الثاني:معايير التدقيق المحاسبي المالي

المبحث الثالث:ممارسة التدقيق المحاسبي المالي

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول لمهنة التدقيق المحاسبي المالي.

تمهيد:

لقد أدى كبر حجم المؤسسات وزيادة حاجتها إلى رؤوس الأموال من جهة، وتكريس مبدأ المسؤولية المحدودة وتعاظم دور الأسواق المالية من جهة أخرى إلى انفصال الإدارة عن الملكية، وهو الواقع الذي يتطلب قيام أصحاب رؤوس الأموال في المؤسسات(المساهمين والدائنين) بتفويض إدارة مؤسستها إلى إدارة أجيرة، هذه الأخيرة من المفروض أن تعمل باتجاه خلق الثروة، وهذا التفويض يتطلب إجراء عملية الرقابة فيما إذا كانت السلطة المخولة و الاستقلالية الممنوحة للإدارة من طرف أصحاب رؤوس الأموال قد استعملت في اتجاه واحد ووحيد وهو خلق الثروة في المؤسسة وزيادة قيمتها .

هذا ما جعل من مهنة التدقيق المحاسبي المالي من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة، وتعتبر دراستها من المواضيع المتقدمة أكاديميا.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي المالي؛

المبحث الثاني: معايير التدقيق المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث: ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي؛

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول لمهنة التدقيق المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي المالي

تنال مهنة تدقيق الحسابات اهتماما متزايدا في كافة الأوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة نظرا لأهمية استعمال المعلومات المدققة في اتخاذ القرارات من الأطراف المختلفة المستفيدة من الكشوف المالية المنشورة، وللإلمام أكثر بالموضوع نتطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي المالي

يمكن القول أن ممارسة التدقيق تعود إلى زمن بعيد، فقد كان تطور التدقيق مترافقا مع نشوء وتطور المحاسبة، إذ اهتم الإنسان منذ القدم بالاحتفاظ بسجلات المحاسبة.

أولا: نشأة و تطور التدقيق المحاسبي المالي

يمكن تقسيم مراحل تطور التدقيق إلى أربعة مراحل كما يلي[1]

1- التدقيق في الحضارات القديمة: إن الاطلاع على موروث الحضارات القديمة وخاصة بلاد الرافدين، وادي النيل، الحضارة الإغريقية ثم الرومانية يلاحظ ظهور الملامح الأولى من صور الفحص والتدقيق وذلك لأهميتها في المحاسبة والرقابة على الممتلكات، فمثلا قام السومريون باستعمال كيل من الحجر يضعونه في السوق لاستعمال المزارعين كنوع من الرقابة، أما الآشوريون فقد طبقوا مبدأ تقسيم العمل في مجال الرقابة من خلال تقسيم العمل بين أمين الخزينة وحامل الختم وأمين القصر، كما استفادوا من ظهور الكتابة المسمارية في توثيق معاملاتهم، ويشير التاريخ إلى أن أول موازنة تخطيطية وُضعت على أسس حكيمة هي التي وضعها سيدنا يوسف عليه السلام عند تفسيره لرؤية الملك.

2- التدقيق في الحضارة الإسلامية: نظرا لكون مهنتي المحاسبة والتدقيق ذات علاقة وثيقة بالمال فقد أولاها الإسلام اهتماما كبيرا، وتطورت هذه المهنة في عهد الحضارة الإسلامية بسبب عاملين:

- **العامل الأول:** الثراء الفكري والنظري الشامل الذي أتى به الإسلام في مجال المعاملات المالية كالزكاة والصدقات، التركات والمواريث، الغنائم و الجزية.

---

[1]: حازم هاشم الآلوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول، المراجعة نظريا**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، ليبيا،2003، ص ص21-23.

- **العامل الثاني:** بروز الحاجة إلى إنشاء أجهزة ومؤسسات تعمل على تطبيق هذه الأفكار والنظم المحاسبية المتعلقة بها وتدقيقها، وذلك لانتشار الإسلام.

3- التدقيق في العصور الوسطى: شهدت مهنة التدقيق والمحاسبة في هذه العصور تطورا متقدما، ومن أمثلة ذلك حدوث تطور في مسك السجلات وذلك باستخدام عدد من الدفاتر، وترحيل المعطيات من دفتر لآخر كنوع من أنواع الرقابة، كما استخدمت حكومة بيزا المدققين عام1394 كأول مرة بغرض إكشاف التلاعب والاختلاس، لكن التطور الجوهري الذي عرفته مهنة المحاسبة بظهور مبدأ القيد المزدوج عام 1499 وانتشار تطبيقه دفع بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام.

4- التدقيق في العصور الحديثة والمعاصرة: يمكن اعتبار هذه المرحلة فترة التطور المعمق والشامل لمهنت التدقيق ومن أبرز سمات هذا التطور ما يلي: [1]

ـ نمو المشاريع الفردية إلى مشاريع مشتركة، وبالتالي ظهور طبقة الشركاء المديرين والشركاء البعيدين عن الإدارة الذين يلجؤون إلى المحاسبين العموميين والمدققين لضمان حقوقهم؛

ـ ظهور شركات الأموال مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وهذا ما زاد من الحاجة إلى تعيين محافظ حسابات (خبير محاسبي، مدقق خارجي) يقف حكما بين الإدارة والملاك والأطراف الأخرى ؛

ـ إلزام المؤسسات قانونا بتسجيل عملياتها المحاسبية، وإعداد الكشوف المالية و تدقيقها؛

ـ تطور الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمهنة ؛

ـ ظهور معايير التدقيق، وكذا وضع معايير لآداب وسلوك أعضاء هذه المهنة ابتداء من عام 1917 من طرف معهد المحاسبين الأمريكي، وفي عام 1973 تم صياغة دليل أخلاقيات هذه المهنة.

ثانيا: تعريف التدقيق المحاسبي المالي

توجد عدة تعاريف للتدقيق المحاسبي المالي نذكر منها:

* عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق على أنه: "عملية فحص واختبار البنود الواردة في الكشوف المالية بالرجوع إلى الحسابات وسجلات الشركة وكذلك المستندات المؤيدة لها وذلك بغرض

[1]: المرجع السابق، ص ص24-27.

إعطاء رأي محايد حول عدالة الكشوف المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة موضوع المراجعة".[1]

* التدقيق المحاسبي المالي هو عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة الكشوف المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية لتحديد مدى الاعتماد على تلك الكشوف. [2]

* التدقيق المحاسبي المالي هو فحص للمعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها و حجمها أو شكلها القانوني. [3]

* التدقيق المحاسبي المالي هو عملية جمع وتقييم أدلة و قرائن إثبات موثوق فيها بواسطة شخص مؤهل ومستقل عن معدي ومستخدمي الكشوف المالية، و إيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثا تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة وفقا لمعايير متعارف عليها دوليا.[4]

من التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل للتدقيق المحاسبي المالي و هو أنه:

"عملية منظمة ومنهجية تتضمن فحص للبيانات والكشوف والسجلات ومختلف العمليات داخل الشركة من طرف شخص مستقل عن طريق جمع أدلة وقرائن، بغرض إبداء رأي فني محايد حول صحة وعدالة الكشوف المالية ومدى مطابقتها للمعايير المتعارف عليها وذلك في شكل تقرير".

كما يمكن استخلاص من هذه التعاريف ما يلي:

- ✓ التدقيق المحاسبي المالي عمل انتقادي يتميز بالصرامة يقوم به شخص مؤهل ومستقل؛
- ✓ يقوم هذا الشخص بالتحقق من مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها وذلك عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ الخروج برأي فني محايد حول مدى سلامة القوائم المالية وتوصيل هذا الرأي إلى مختلف المستفيدين.

---

(1): إدريس عبد السلام إشتيوي،**المراجعة معايير وإجراءات**، الطبعة الخامسة، دار الكتب الوطنية، ليبيا،2008، ص17.

(2): محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص21.

(3): هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص20.

(4): محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص17.

إن عملية التدقيق المحاسبي المالي ترتكز على عناصر تتمثل أساسا فيما يلي: [1]

- ✓ **الفحص:** يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامة تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- ✓ **التحقق:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المنشأة

عن فترة مالية معينة؛

- ✓ **التقرير:** هو استخلاص النتائج واثباتها في تقرير يقدم للجهات المستفيدة من البيانات الختامية، وهو يعتبر نهاية عملية المراجعة حيث يبين فيه المراجع رأيه الفني المحايد في الكشوف المالية ككل.

ثالثا: أهمية التدقيق المحاسبي المالي

تعود أهمية التدقيق المحاسبي المالي إلى كونه وسيلة لا غاية، تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف في المجتمع والتي تستخدم الكشوف المالية وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وذلك كما يلي:[2]

ـ إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة؛

ـ كذلك نجد المستثمرين يعتمدون على الكشوف المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع أقل مخاطرة؛

ـ أما البنوك التجارية فتعتمد على الكشوف المالية المدققة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية؛

ـ كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه الكشوف في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي؛

---

[1]: محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية ،2008، ص ص 07،08.

[2]: خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص16.

_ أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة فتعمد هذه الكشوف في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، فرض الضرائب، تحديد الأسعار، تقرير الإعانات لبعض الصناعات؛

_ كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مناقشاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح .

المطلب الثاني: أهداف وفروض التدقيق المحاسبي المالي

تستند عملية التدقيق المحاسبي المالي إلى عدة فروض وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف

أولا: أهداف التدقيق المحاسبي المالي

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظا في أهدافها ومستوى التحقق والفحص والاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويمكن توضيح هذه التطورات في المراحل التالية:

الجدول رقم(01): مراحل تطور أهداف التدقيق

المرحلة	الهدف من التدقيق	مستوى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس و التلاعب	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
ما بين 1850 1905	اكتشاف الغش والاختلاس و الخطأ	فحص اختباري تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1905 1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الأخطاء	اختباري	درجة اهتمام بسيطة
ما بين 1933 1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940 1960	التأكد من سلامة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي و جوهري
من1960حتى الآن	–التأكد من صحة البيانات المحاسبية؛ –تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش؛ –مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال؛ –والهدف الرئيسي هو الحصول على رأي	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

	فني محايد يستند إلى قرائن وأدلة قوية –تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع		

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص26.

من خلال هذا الجدول نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لعملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة.

ثانيا: فروض التدقيق المحاسبي المالي

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار ويمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق في الآتي:[1]

1–فرض استقلال المدقق: الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي الفني في الكشوف المالية وهذا يتطلب عدم وجود تعارض بين عمل المدقق والإدارة (بين مقدم المعلومة وفاحصها).

2–فرض إمكانية فحص المعلومات المالية: يعني أنه يجب أن يكون هناك إمكانية لفحص البيانات المالية التي يتم إعدادها من طرف الإدارة، والتي يجب أن تكون خاضعة لجملة من المعايير و المبادئ الخاصة بها منها:

- ✓ –**الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمدقق ملائمة للمستخدمين ومرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها؛
- ✓ **البعد عن التحيز:** أن يتم إعداد المعلومات والبيانات المالية دون تحيز لأي طرف، بمعنى أن تعكس الحقائق الموجودة؛
- ✓ –**القياس الكمي:** حيث يجب أن تكون المعلومات قابلة للقياس الكمي من خلال التعبير الرقمي؛
- ✓ –**القابلية للفحص:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للفحص وأن يتم الوصول لنفس النتائج إذا ما تم القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص.

[1]: محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التدقيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص، ص17،26 .

3- فرض وجود نظام رقابة داخلي سليم: إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من تقليل حدوث الأخطاء والتلاعبات أو حذفها نهائيا، كما يجعل عملية المراجعة اقتصادية وعملية وذلك بتبني المراجعة الاختبارية بدلا عن التفصيلية.

4-فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف: يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل والعكس صحيح، لذا بات من الضروري على المدقق في الحالة العكسية بدل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتصحيحها.

5-فرض خلو الكشوف المالية من الأخطاء غير العادية والتلاعبات: يقوم المدقق بعملية التدقيق بافتراض أن الكشوف والمعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعبات، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس اختباري كما هو مفترض.

6-فرض الصدق في محتوى التقارير: وهو فرض وجود الصدق في محتويات التقرير الذي يعده مدقق الحسابات ويتطلب ذلك من المدقق أن يتحقق من:[1]

- ✓ تطبيق المنشأة مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما؛
- ✓ أن المعلومات الموجودة في الكشوف المالية هي معلومات ملائمة؛
- ✓ أن المبادئ المحاسبية المطبقة في المنشأة تلائم طبيعة النشاط محل التدقيق؛
- ✓ أنه تم تطبيق المبادئ المحاسبية من قبل المنشأة بثبات.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي المالي

يمكن حصر أنواع التدقيق بناء على عدة معايير:

أولا: حسب معيار الجهة التي تقوم بالتدقيق

وفقا لهذا المعيار ينقسم التدقيق المحاسبي المالي إلى نوعين هما: [2]

---

[1]: المرجع السابق، ص27.

[2]: خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: **الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص30.

-**التدقيق الداخلي:** هو عبارة عن عملية رقابية يقوم بها شخص أو هيئة من داخل المؤسسة (مصلحة التدقيق، دائرة التدقيق) وذلك لاطلاع المديرية العامة على مدى احترام المعايير والقواعد وكذا السياسات والاجراءات المتبعة لتسيير المؤسسة .

2-التدقيق الخارجي: وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول من طرف مستعملي هذه المعلومات (المساهمين، المستثمرين، البنوك).

هذا ويمكن إبراز الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي في الجدول التالي:

جدول رقم(02): يوضح أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي.

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الهدف من التدقيق	-كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها - اكتشاف التلاعب والأخطاء و الغش -إبداء الرأي في صحة و سلامة القوائم المالية.	-خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي - اكتشاف وضع الأخطاء والغش و التلاعب.
الشخص الذي يقوم بالتدقيق	-شخص مهني مستقل من خارج المنشأة	- موظف من داخل المنشأة يعين من قبل إدارة المنشأة.
توقيت أداء التدقيق	-يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية. -قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر).	-يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.
نطاق التدقيق	- يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير.	-يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.
الاستقلالية	-يتمتع المدقق باستقلالية تامة لأنه شخص محايد ومن خارج المنشأة.	- يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة.

من يقوم بتعيينه	–يعيين من قبل الملاك لذلك فهو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.	– يعين من قبل إدارة المنشأة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة

المصدر: أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ص48.

ثانيا: حسب معيار نطاق التدقيق[1]

1–التدقيق الكلي: في هذا النوع من التدقيق يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يقوم به،إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات المحاسبية والانظمة الموجودة في المؤسسة من أجل أخد تصور عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومن ثم مدى مصداقية وسلامة المعلومات المالية المنتجة.

2–التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة، كأن يوكل إلى مدقق خارجي عملية تدقيق بند معين من مجموع البنود، كتدقيق النقدية أو تدقيق الديون أو تدقيق الحقوق أو تدقيق المخزون.

ثالثا: حسب معيار توقيت التدقيق[2]

1–التدقيق النهائي: يستعمل هذا النوع من التدقيق عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المدقق في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية والكشوف المالية، والواقع أن هذا النوع من التدقيق يتم الاكتفاء به في المؤسسات الصغيرة والتي يكون عدد عملياتها قليل بحيث يستطيع المدقق التحكم في الوضعية في ظل محدودية وقت التدقيق.

2–التدقيق المستمر: يقوم المدقق في هذا النوع من التدقيق بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى الامكانيات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من التدقيق يصلح في المؤسسات الكبيرة، حيث يصعب على التدقيق النهائي تحقيق الأهداف المنوطة به.

---

[1]: حسين القاضي، حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، 1999، ص17.

[2] أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص19.

رابعا: حسب معيار الالزام القانوني[1]

1-التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار) ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، وفي حالة تعدد المدققين فإنهم مسؤولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المدقق الأول ومن الضروري أن يكون التدقيق في هذه الحالة كامل (اختباري).

2-التدقيق غير الإلزامي: هو عبارة عن التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني، أي بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس إدارتها، أو أي طرف آخر له مصلحة، لذلك فإن هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمنشآت الفردية لأنه يفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعدة من طرف المدقق.

خامسا: حسب معيار حجم الاختبارات[2]

1-التدقيق التفصيلي: وهو التدقيق الذي يقوم فيه المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ولذلك يناسب هذا التدقيق المنشآت الصغيرة على عكس المنشآت الكبيرة .

2-التدقيق الاختباري: ويستند هذا النوع على اختبار جزء من مفردات المجتمع، مع تعميم نتائج هذا الفحص على المجتمع، ككل يتجلى هذا النوع خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي يصعب فيها التدقيق التفصيلي.

المبحث الثاني: معايير التدقيق المحاسبي المالي

تعتبر معايير التدقيق تلك المعايير الواجب اتباعها والالتزام بها عند أداء المهنة وهي محصلة طبيعية لمختلف الفروض والمفاهيم التي يقوم عليها التدقيق، حيث تم الإصدار الأولي لمعايير التدقيق من طرف مجمع المحاسبين الأمريكيين سنة 1954 وتتمثل في المعايير العامة – معايير العمل الميداني- معايير إعداد التقرير.

---

[1]: نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص25.

[2]: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص23.

المطلب الأول: المعايير العامة

وهي معايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن يمارسون مهنة التدقيق وتتضمن المعايير التالية[1]:

أولا: معيار التأهيل العلمي و العملي

1-التأهيل العلمي: هو حصول المدقق على قدر كافي من المعرفة التي تسمح له بمزاولة مهنة التدقيق ومختلف المعارف المرتبطة بعمله اقتصاد، إحصاء...الخ والتحسين المستمر للمعارف المتعلقة بعمله.

2-التأهيل العملي: أي حصول المدقق على تدريب مهني متخصص وفق القوانين المتعارف عليها بالإضافة إلى الخبرة المهنية المكتسبة والتأهيل السلوكي للمدقق.

ثانيا: معيار الحياد و الاستقلال

يقضي هذا المعيار بأن يحتفظ المدقق بالاستقلال التام حتى لا يشوب رأيه أية شائبة وحتى تكون نتائج حكمه على الأمور وكذلك توصياته موضوعية غير متحيزة، ولضمان هذا الاستقلال تضع التشريعات الحكومية شروطا محددة وواضحة ومن هذه الشروط ألا تكون له مصلحة مالية في الشركة التي يراجعها، ولا يشترط هذا الحياد والاستقلال لمدقق الحسابات فقط بل يجب أن يشمل ذلك المساعدين والعاملين معه.

ثالثا: معيار العناية المهنية

ينص هذا المعيار أن يقوم المدقق ببدل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء منها، والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة ، وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات ضرورة الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقرير.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تتمثل معايير العمل الميداني في الارشادات اللازمة لعملية تخطيط وتنفيد مهمة جمع أدلة الاثبات الفعلية وتنحصر هذه المعايير في[2]:

---

[1]: نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص45،46.

[2]: زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص34.

أولا: معيار قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين

يجب تخطيط مهمة التدقيق بشكل كاف فضلا عن توافر إشراف مناسب على أعمال المساعدين إن وجدوا، ويعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها و يأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت اللازم لتحقيق ذلك.

ثانيا: معيار قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها وهذا ما يعني أن برنامج عمل المدقق له علاقة مع مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: معايير إعداد التقارير

يعتبر إعداد التقرير المنتوج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي الكشوف المالية، حيث تم تقسيم معايير إعداد التقرير إلى أربعة فروع أساسية تعتمد على فرضية أن العرض الصادق والعادل للقوائم المالية يعتمد على معايير محاسبية في التطبيق والإفصاح المناسب في عرض الكشوف المالية[1].

أولا: إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يقضي هذا المعيار بضرورة إشارة المدقق في تقريره إلى مدى إعداد الكشوف المالية وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى قبول الأساليب والطرق التي تطبق بها هذه المبادئ.

ثانيا: الثبات في الطرق المحاسبية

يجب أن يستقصي المدقق في عمله مدى الثبات في استخدام الطرق المحاسبية من طرف المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة؛

[1]: عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص48.

- ✓ توضيح التغيرات الحاصلة في الطرق والمعايير وأثرها على القوائم المالية.

ثالثا: الإفصاح الكافي

حيث يجب أن يبدي المدقق رأيه في كفاية الإفصاح في الكشوف المالية من حيث أسلوب عرض المعلومات وتبوبها وتصنيفها في القوائم المالية وكذلك المصطلحات المستخدمة.

رابعا: إبداء الرأي: في نهاية عمل المدقق يجب أن يعبر عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو توضيح أسباب عدم قدرته على التعبير عن رأيه وذلك من خلال الأشكال التالية[1]:

1- الرأي النظيف: هو الرأي الذي لا يتضمن تحفظات؛

2- الرأي المقيد: هو الرأي الذي يتضمن بعض التحفظات؛

3- الرأي السلبي: عدم إبداء الرأي في الكشوف المالية؛

4- الرأي المعارض: الكشوف المالية لا تعبر عن نتائج أعمال الشركة بصورة صادقة.

المبحث الثالث: ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي

لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي يجب أن يمتثل مختلف أنواع المدققين إلى الميثاق الأخلاقي لهذه المهنة، وكذلك يجب عليهم الالتزام بمجموعة من المعايير التي تحكمها، كما عليهم اتباع خطوات معينة تنفذ بها عملية التدقيق وسنتناول ذلك كما يلي:

المطلب الأول: طبيعة المدقق المحاسبي المالي

يعد المدقق المحاسبي والمالي محور عملية التدقيق وسنتعرف عليه من خلال تعريفه وإبراز أهم صفاته، وكذا مسؤولياته كما يلي:

[1]: المرجع السابق، ص49.

أولا: تعريف المدقق المحاسبي المالي

* وفقاً للقانون 10-01، الذي ينظم مهنة التدقيق في الجزائر، يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للمعايير المعمول بها[1].

* المدقق القانوني هو ذلك الشخص الذي يقدم رأيه المبرر حول الحسابات السنوية، فيما إذا كانت نظامية وصريحة وتعطي صورة وفية عن نتائج عمليات الدورة المنتهية، وكذلك الوضعية المالية والذمة المالية للشخص أو الكيان في نهاية الدورة[2].

* وحسب المادة 715 مكرر من القانون التجاري الجزائري فالمدقق المحاسبي المالي هو " الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة ومراقبة انتظام حساباتها وصحتها كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها"[3].

ثانيا: صفات المدقق المحاسبي المالي

يجب توافر صفات شخصية وأخلاقية معينة في مدقق الحسابات تؤهله للقيام بواجباته المهنية على أفضل وجه ممكن وأهم هذه الصفات نذكر ما يلي[4]:

1-الأمانة والنزاهة: على المدقق أن يكون نزيها وأمينا في عمله وأن ويبدل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل، وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة دون تحريف أو تمويه.

2-المحافظة على أسرار المهنة: على المدقق أن يحافظ على أسرار مهنته وألا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه وأن يكون دائما كتوما وموضع ثقة.

3-الصبر و اللياقة والقدرة على التصرف: تحتاج عملية التدقيق إلى صبر وتأتي في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المشروع والبحث عن الحقيقة وتستدعي اللياقة في التعامل مع العملاء وموظفي المشروع حتى

---

(1): **الجريدة الرسمية الديموقراطية الشعبية رقم 42 سنة2010،القانون رقم-10-01-**،مؤرخ في16 رجب عام1431، الموافق ل29 يونيو2010، متعلق بمهنة الخبير المحاسبي، محافظ حسابات ومحاسب معتمد.

(2): Robert OBERT, Marie-pierre Mairesse, Comptabilité et audit, manuel et applications,Dundon,paris,2007,p366.

(3): المادة 715 مكرر 4، **القانون التجاري الجزائري**، النص الكامل للقانون، منشورات بيرتي، الطبعة 12، الجزائر، ص254.

(4): نواف محمد عباس الرمادي، **مراجعة المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص67.

يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم.

4-الثقافة والمعرفة: على المدقق أن يكون متمكنا من علم المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأن يكون على معرفة بكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة والتدقيق مثل محاسبة التكاليف والتحليل المالي وكذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية.

ثالثا: أنواع المدققين المحاسبين الماليين

يمكن تقسيم الأشخاص أو المؤسسات الذين يقومون بتدقيق الأنشطة الاقتصادية إلى:

1-**المدقق المستقل (الخارجي):**هو محاسب قانوني مؤهل يقوم بمزاولة مهنة المحاسبة و التدقيق لحسابة الخاص، ويقوم بتأدية خدمات التدقيق بالإضافة إلى خدمات أخرى لعملائه، و لاشك أن رأي المدقق الخارجي عن الكشوف المالية يجعلها أكثر موثوقية و مصداقية لمستخدميها سواء أو البنوك أو الجهات الحكومية أو الجمهور العام .

2-**المدقق الداخلي:** وهو ذلك الشخص الموظف في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، إذ أن جميع الشركات الكبيرة تسعى أن يكون لديها قسم رقابة داخلية والذي يشمل فحص أنشطة المؤسسة وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو إلى لجنة التدقيق لأجل مساعدة هذه الإدارة في الوصول إلى أهدافها ويشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط وتدقيق الرقابة وإعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة[1].

3- المدقق الحكومي: عادة ما يعمل المدقق الحكومي في الوحدات و الهيئات الحكومية، حيث يقوم بأداء المراجعة المالية أو التشغيلية أو مراجعة الالتزام، فعلى سبيل المثال يقوم بالتحقق من الإقرارات الضريبية لتحديد مدى تمشيه مع قوانين الضرائب، ويقوم بتقديم تقريره إلى السلطات لا سيما مصالح الضرائب.[2]

4-**المحاسبون المعتمدون:** عادة ما يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى مكتب المحاسبة أو المحاسب الذي يقوم بدور مدقق الحسابات الخارجي للكشوف المالية، تقوم هذه الفئة من المحاسبين بتقديم خدمة الاستشارات الضريبية وكذا تقديم الخدمة الاستشارية لرجال الأعمال.

---

(1): هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2): حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية**، الطبعة الأولى، 2007، ص 26،27.

5-**لجان التدقيق:** وهي لجان تعين من قبل مجلس إدارة الشركة بغرض القيام بدور الوسيط بين إدارة الشركة والمدققين الخارجيين للشركة ومن أهم أعمال تلك اللجان ما يلي: [1]

- ✓ اختيار مدقق الحسابات الخارجي والاتفاق معه على الأتعاب؛
- ✓ مراجعة خطة التدقيق والموافقة عليها وكذا دراسة ملاحظات المدقق الخارجي ونتائج أعمال التدقيق؛
- ✓ مراجعة سياسات وإجراءات الشركة.

رابعا: حقوق وواجبات المدقق المحاسبي المالي

للمدقق المحاسبي المالي حقوق تضمن له الحرية في أداء مهمته وفي المقابل عليه القيام بواجباته:

1-**الحقوق:** وفقا للمواد من 31 إلى36 من القانون 10-01 للمدقق الحق في:[2]

ـ حق الاطلاع في أي وقت على الدفاتر والسجلات والمستندات وكذلك محاضر الاجتماعات لكل من مجلس الادارة، مجلس المديرين والجمعية العمومية للمساهمين، وذلك لمراعاة التقيد بنظام الشركة الأساسي

وما يتطلبه قانون الشركات؛

ـ حق طلب البيانات والايضاحات التي يراها ضرورية لمساعدته على القيام بعمله، إذ على مجلس الادارة تزويده بذلك كله؛

ـ حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى.

2-**الواجبات:**[3]

ـ التدقيق الفعلي لحسابات الشركة ودفاترها بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف الأخطاء؛

ـ التحقق من القيم المسجلة في البنود المالية باستخدام طرق التحقق المختلفة؛

ـ التأكد من سلامة وقوة نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات؛

ـ التحقق من تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

---

[1]: سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص325-327.

[2]: السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص67،68.

[3]: خالدّ أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص393.

خامسا: مسؤوليات المدقق المحاسبي المالي

المسؤولية هي إبداء العناية المهنية المطلوبة والمعقولة عند إنجاز العمل المهني، ومسؤولية المدقق تقوم على أساليب مقارنة تصرفاته وسلوكه حيث يمكن حصر هذه المسؤوليات في الآتي:

1-**المسؤولية المهنية:** تعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصرا مهما بالنسبة لمحافظ الحسابات نظرا لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله، حيث تتوقف مدى ثقة مستخدمي الكشوف المالية حول مدى صدق ونزاهة شهادة المدقق على سمعته ومدى قدرته على تحمل المسؤولية.

2-**المسؤولية التأديبية:** وهي متعلقة بالأخلاق والسلوك والأمانة(السر المهني، عدم تضليل الرأي العام، التلاعبات، عدم الإهمال وإبداء الحقيقة كما هي) وإذا أخل المدقق بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات المهنية يواجه بذلك عقوبة التنبيه، الإنذار، التوبيخ، الوقف من ممارسة المهنة.[1]

3-**المسؤولية المدنية:** إن المراجع مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي يتسبب فيه في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصيره، ويجب إثبات ما إذا كان الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

4-**المسؤولية الجنائية:** قد يجد المدقق نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية:[3]

- ✓ تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة، تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع، التآمر في اتخاذ القرارات؛
- ✓ عدم احترام سر المهنة، توزيع أرباح صورية، إخفاء حالة الشركة الحقيقية، الكذب، التلاعب بالشركة.

المطلب الثاني: آداب مهنة التدقيق المحاسبي المالي

---

(1): كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص216.

(2): Alain Mikol, **les audits financierd**, Editions d'organisation, France, 1999, p178.

(3): محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص67.

إن أي مجتمع مهني يقوم بتقديم خدماته إلى المجتمع لابد أن يحوز على ثقة من يخدمهم، ومهنة التدقيق لا تستثنى من ذلك، لذلك على المدققين بصفة عامة أن يلتزموا بمبادئ سلوكية عالية يمكن التطرق لهذه المبادئ فيما يلي: [1]

أولا: الاستقلالية و الأمانة الموضوعية

هي إمكانية قيام المدقق بعمله بأمانة وموضوعية، حيث أنه لا يقوم بإخفاء الحقائق أو إعطاء بيانات و معلومات غير ممثلة للواقع، كما أنه لا ينجر وراء أهواء إدارة الشركة وعمل ما تمليه عليه بل يجب أن يكون مستقلا عن الإدارة ومحايدا في أحكامه، وأن يكون هدفه الأساسي من عملية التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة الكشوف المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال.

ثانيا: الكفاءة المهنية

عند ممارسة مهنة التدقيق يجب على المدقق أن يكون له مستوى علمي يؤهله لإنجاز خدماته بكفاءة عالية، وأن لا يقبل الأعمال التي لا يتمكن من إنجازها بصورة مرضية وأن يبدي العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالعمل الميداني وعند إعداد التقرير، وأن يخطط للأعمال ويشرف على الموظفين، وأن يحصل على أدلة كافية ومقنعة وذات علاقة.

ثالثا: سرية المعلومات

يجب على مدقق الحسابات أن يحافظ على البيانات والمعلومات التي يحصل عليها خلال عملية التدقيق و أن لا يستخدم المعلومات لمكسب شخصي حيث لا يفصح عن هذه المعلومات بدون صلاحيات مناسبة إلا في حالة الإلزام القانوني أو المهني لفعل ذلك.

رابعا: الأتعاب الشرطية

خدمات التدقيق يجب ألا تقدم بمقتضى اتفاق مفاده أن المدقق لا يستحق أتعابه إلا بناءا على نتائج عملية التدقيق المرغوبة من قبل العميل، كأن يتفق العميل مع المدقق على أن تدفع له أتعابه كنسبة من صافي الدخل المحقق، أما في حالة كون نتيجة الأعمال خسارة فإن المدقق لا يستحق أتعابه.

---

[1]: أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص255،259.

المطلب الثالث: تنفيذ مهنة التدقيق المحاسبي المالي

يتطلب القيام بعملية التدقيق تضافر جهود مجموعة من الأطراف الفاعلين وذلك باستخدام وسائل وأدوات معينة وباتباع مراحل متتالية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا: الأطراف الفاعلة في مهنة التدقيق المحاسبي المالي

يعنى بوظيفة التدقيق المحاسبي المالي ثلاثة أطراف وهي:[1]

1-المُوكِل: هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يطلب القيام بعملية التدقيق وهو غالبا ما يكون المدير العام أو مجلس الإدارة.

2-المُدقِق: هو الذي يقوم بعملية التدقيق، مهمته الأساسية هي مساعدة المدير العام أو مجلس الإدارة أو المساهمين، أو الأطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المدققة على تنفيذ صلاحياتهم على أكمل وجه، وهو معني بكل مرحلة من مراحل نشاط الشركة، يقوم بممارسة نشاطه باحترام القواعد العالمية للتدقيق الموضوعة من طرف الهيئات الدولية المعنية بالمهنة.

3-المدقَق: هو الذي يكون موضوع التدقيق سواء كان نشاط، عملية أو إجراء.

ثانيا: الخطوات الأساسية لتنفيذ مهنة التدقيق المحاسبي المالي

لا شك في أن التنفيذ السليم لأي عملية يتوقف على إتباع خطة ما، وللقيام بعملية التدقيق المحاسبي المالي يجب مراعاة الخطوات التالية:

1-**اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق:** تبدأ عملية التدقيق المحاسبي المالي باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق والذي يتم وفق ثلاث طرق وهي[2]:

***الاختيار المنظم:** ويتم هنا اختيار النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق استنادا إلى خطة التدقيق التي يتم وضعها في بداية السنة.

---

[1]: أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص26، بتصرف.

[2]: خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص155.

***الاختيار بناء على طلب الإدارة العليا:** قد تحتاج الإدارة العليا للحصول على معلومات بشأن مشكلة ما ترى الإدارة أنها بحاجة إلى حكم أو رأي حولها.

***الاختيار بناء على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق:** قد يحتاج بعض المديرين إلى التدقيق لتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي لأنشطتهم.

2- التأكد من نطاق عملية التدقيق المحاسبي المالي:

إن تحديد نطاق ومدى عملية تدقيق الحسابات يتوقف على الكيان القانوني للمنشأة محل التدقيق، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص يحدد المدقق بوضوح مدى ونطاق المهمة المكلف بها في عقد مكتوب قد تكون شاملة أو جزئية، أما الشركات المساهمة فتكون عملية التدقيق شاملة و إلزامية وأنه ليس هناك تحديد لنطاق العمل.

3-حصول المدقق على المعلومات الأساسية:

يجب جمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط محل التدقيق من مصادر مختلفة للحصول على فهم طبيعة هذا النشاط، وكذا تحديد اتجاه و امتداد التدخلات الممكن تحقيقها في الشركة، تتمثل أهم المعلومات في:[1]

- ✓ **المعلومات الخارجية:** المحيط الاقتصادي، مميزات القطاع ومكانته في السوق؛
- ✓ **المعلومات الداخلية:** التطور التاريخي الهيكلة والقواعد القانونية التي تخضع لها الشركة، عمليات الشركة، المسؤول عن الإدارة.

4-فحص النظام المحاسبي و المالي و تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يقوم المدقق بدراسة دقيقة للنظام المحاسبي المطبق في المنشأة وذلك بالإطلاع على الدفاتر والسجلات سواء كانت محاسبية، إحصائية، اختيارية أو إلزامية، ومن أجل تسهيل عمله عليه القيام بدراسة سليمة وتقييم سليم لنظام الرقابة الداخلية باعتبار أنها تعد بمثابة نقطة الانطلاق الأولى التي يبدأ منها عمله. [2]

5-إعداد التقرير: على المدقق أن يقدم نتائج عمله في شكل تقرير منظم لمجلس الإدارة و الإدارة العليا، كما يجب أن يشمل هذا التقرير على المواقع الهامة للمخاطرة، مواضيع الرقابة، مخاطر الغش...

---

[1]: محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2]: خلف عبد الله الوردات، المرجع السابق، ص155.

6-المتابعة: على مدير التدقيق العمل على المحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة وتأخذ هذه الخطوة ثلاث أشكال:

- ✓ تقوم الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيها إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف؛
- ✓ تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق بالمباشرة بتنفيذ التوصيات؛
- ✓ يقوم المدقق بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة اتخاذ الإجراءات.

7- تقييم مهمة التدقيق المحاسبي المالي

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأخيرة من مراحل إنجاز عملية التدقيق وتتعلق بقسم التدقيق إذ عليه التأكد من الفعالية التي أنجزت بها المهمة وكيفية الاستفادة من هذا التقييم في إنجاز مهام أخرى. [1]

ثالثا: أدلة الإثبات و أوراق عمل المدقق المحاسبي المالي

1-أدلة الإثبات: أدلة الإثبات هي كل ما يستطيع المدقق أن يجمعه من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها تكون الأساس في مساعدته على تدوين رأي فني محايد حول صحة وعدالة الكشوف المالية ومن هذه الأدلة نذكر ما يلي: [2]

أ-الجرد المادي: وهو من أهم الدلائل المستخدمة للتأكد من الأرصدة الموجودة سواء تعلق الأمر بالاستثمارات، المخزونات أو حسابات الحقوق.

ب-المستندات: وهي أدلة يستند إليها المدقق من أجل فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية كما أنها تعتبر أكثر حجية من أي نوع آخر من الأدلة لأنها دليل القيد المستندي.

ج-المصادقات ورسائل التأكيد: هي وثائق مكتوبة تهدف إلى إقرار حقيقة ما، أو تأكيد ما يحصل عليه المدقق من داخل المؤسسة أو خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به.

---

[1]: المرجع السابق، ص156.

[2]: حاتم محمد الشيشيني، مرجع سبق ذكره، ص ص203 ،206.

د-الدفاتر والسجلات المحاسبية: وتشمل الدفاتر اليومية ودفاتر الحسابات والسجلات المحاسبية المختلفة، وتعتبر من الأدلة الأساسية حيث أن جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة تكون مثبتة ومسجلة بها.

هـ- الإقرارات المكتوبة من الإدارة: وهي مجمل الإقرارات التفسيرية التي يمكن الحصول عليها من عند المسؤولين كتفسير لبعض العمليات المحاسبية.

و- وجود نظام رقابي داخلي سليم: من حيث ضبط العاملين المكلفين بالمحاسبة على التقيد بالنظم والإجراءات والعمليات والخطط المرسومة من طرف الإدارة.

ي- المراجعة الحسابية: تتضمن فحص عينة من العمليات الحسابية (عمليات الجمع في الدفاتر وميزان المراجعة مثلا)، والترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ

وللحصول على هذه الأدلة يعتمد المدقق على الوسائل التالية: [1]

* **الاختبار**: كلمة اختبار تطلق عادة على المعاينة المادية للأصول الملموسة التي يقوم بها المدقق، فالمعاينة لأي أصل ملموس تعتبر دليلا على وجوده وكذلك التأكد من جودته.

* **الفحص:** كلمة فحص تطلق عادة على عملية المعاينة التي يقوم بها المدقق فيما يتعلق بالمستندات والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية، وهذه العملية مكملة لعملية الاختبار السابق الإشارة إليها.

* **الملاحظة:** يعتمد المدقق طيلة عملية التدقيق على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين، وذلك بملاحظة وتتبع سير العمل في إدارة الشركة وفروعها، حيث يقوم المدقق من خلالها بالتأكد من أن العمل المحاسبي المالي يسير طبقا للخطة المرسومة.

***الاستفسار**: هذه الوسيلة تتلخص في أن المدقق المحاسبي المالي يقوم بتوجيه أسئلة سواء شفهية أو تحريرية، تتعلق بالنشاط والعمليات المختلفة، والإجابات التي يتحصل عليها تمثل مصدرا مهما للحصول على الأدلة.

***الإجراءات التحليلية:** تتكون من تحليل المؤشرات الهامة التي تتضمن فحص التقلبات، والعلاقة فيما بينها من خلال استخدام المقارنات من أجل تحقيق معقولية الأرصدة في الحسابات.

[1]: إدريس عبد السلام إشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص91 ، 92.

2-أوراق عمل المدقق المحاسبي المالي

هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للإدلال عن طبيعة، توقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين: [1]

أ- الملف الدائم: هو ملف يحتوي على بيانات ومستندات، يتميز بصفة الاستمرار و لا يتغير من فترة لأخرى ومن أمثلة البيانات والمستندات التي يمكن أن يحتويها هذا الملف نجد:

ـ عقد تأسيس الشركة،

ـ اللوائح الداخلية،

ـ الخرائط التنظيمية والبيانات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية،

ـ الترتيبات أو الشروط المالية الدائمة للشركة كشروط القروض و السندات و إِصدار الأسهم،

ـ العقود مع مسؤولي الشركة الكبار كرئيس مجلس الإدارة وعقود الإيجار طويلة الأجل،

ـ خطط المكافأة وعقود العملاء و الموردين،

ـ تحليلات أهم حسابات الميزانية و التي لها أهمية مستمرة، كأسهم رأس المال والفائض المحتجز والديون طويلة الأجل والآلات و المعدات،

ـ نتائج الفحص التحليلي وتتضمن التغيرات السنوية في أهم النسب و المؤشرات المالية و التشغيلية ونسبة التداول ومعدل العائد على حقوق المساهمين،

ـ ملخصات محاضر اجتماعات مجلس الإدارة،

ـ تقدير الوقت اللازم لمراجعة إِجمالي القوائم المالية.

ـ عقد تأسيس الشركة، صور عن برامج التدقيق للسنوات السابقة...الخ.

بحيث يجب أن يحتوي هذا الملف على كل المستندات التي يمكن أن تقدم نظرة مبدئية حول الشركة.

ب- الملف الجاري: هو ملف يحتوي على أوراق عمل المدقق الخاصة بالفترة الحالية وهي بيانات تتغير من سنة إلى أخرى ومن أهم المستندات التي يحتوي عليها هذا الملف نجد:

[1]: السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص340.

ـ رسالة التكليف للسنة الحالية؛

ـ المراسلات المتعلقة بعملية تدقيق حسابات الشركة للسنة الحالية؛

ـ صور لمحاضر الجمعية العامة للشركة، كشف خاص بجرد الأصول؛

ـ صور عن المذكرات التفسيرية؛

ـ صور القوائم المالية الافتتاحية وكذا ميزان المراجعة...الخ.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول لمهنة التدقيق المحاسبي المالي

إن الظهور المتكرر للأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم أدى بمختلف الدول إلى البحث عن سبل تساعد على التقليل منها، حيث أصدرت قوانين تلزم الشركات بتدقيق حساباتها ماليا ومحاسبيا، ونظرا للاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية سنتطرق لتجارب بعض الدول كالآتي:

المطلب الأول: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد ساهمت الأزمات والفضائح المالية التي غالبا ما كانت تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ مفهوم وضرورة التدقيق في الشركات الأمريكية، وعلى إثر ذلك توسع مفهوم التدقيق كما تحددت تدريجيا المبادئ والتقنيات التي ساهمت وبقسط كبير في تحسين ورفع درجة التحقق والتأكد من نوعية المعلومات في الشركات والمنظمات، ففي الفترة ما بين 1880 و1920 أصبحت الشركات مطالبة بالتحقق والتصديق في حساباتها، أما الفترة ما بين 1930-1940 أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 تضاعفت وسائل التدقيق فقد قامت بورصة نيويورك بإنشاء لجنة خاصة بالسوق المالي تدعى Securities and Exchange commission Act، وفي سنة 1934 ألزمت كل شركة عضو في البورصة أن تتأكد وتتحقق من حسابتها عند خبراء خارجيين وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وفي عام 1939 ظهرت فضيحة Me Cesson and Robbins نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية المالية، مما أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات التدقيق، أما عن ظهور التدقيق الداخلي فكان سنة 1941، من خلال إنشاء مجمع المدققين الداخليين ولقد ارتبط ظهور التدقيق الداخلي بحجم الشركات وتوسعها الجغرافي، فالإدارة أصبحت توظف الملايين من الأفراد وتملك وكالات ومراكز متباعدة فيما بينها، وأمام هذه الوضعية وجدت الشركة نفسها غير قادرة على المراقبة وضمان تطبيق تعليماتها وهي بذلك

أصبحت معرضة للاحتيال والتزوير في المعلومات، ونظرا للوضعية السابقة لجأت الإدارة إلى مضاعفة تدخلات المدققين الخارجيين مما أدى إلى زيادة تكاليف تحقيقات التدقيق وعليه وبهدف رفع الفعالية وتحسين وضعية الشركة وكذا التخفيض من تكاليف تدخلات الخبراء قررت إدارة الشركة تشكيل مجموعة من المدققين داخل الشركة تعمل بصفة دائمة ومستمرة، كما أنها تقوم بجزء معتبر من مهام التدقيق الخارجي، فساعد أكثر الشركة في الكشف عن اختلال أنظمتها الداخلية. [1]

المطلب الثاني: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في فرنسا و إنجلترا

أولا: تجربة فرنسا

ظهرت مهنة التدقيق المحاسبي المالي في فرنسا سنة 1881، وهي تعرف تطورا واهتماما كبيرين كما هو الحال في باقي دول العالم حيث ينص قانون الشركات الفرنسي على أنه يجب على كل شركة أن تقوم بتدقيق حساباتها بمعرفة أحد الفاحصين القانونيين CAC، ويتمثل المطلب الرئيسي للفاحص القانوني على الاستقلال، وعادة ما يكون تقرير التدقيق الذي يقدمه الفاحص القانوني من النوع المطول ويبني رأيه عما إذا كانت القوائم المالية للشركة تبين وجهة نظر نظامية وصادقة، كما توجد منظمة قانونية للفاحصين وهي هيئة مدققي الدولة المسجلين CNCC وتعمل هذه المنظمة على حماية سمعة واستغلال مصالح أعضائها الأدبية والمالية كما يوجد في القطاع الخاص خبراء المحاسبة وهم من أهم المجموعات المسؤولة عن التدقيق المحاسبي والمالي، كما توجد في فرنسا وكالة لتأسيس معايير التدقيق المحاسبي والمالي المنظمة للمهنة، وتتمثل مهمة هذه الوكالة في الطلب من الراغب في التسجيل أن يقدم نشرة تمهيدية تصف مشروعه وتشترط للموافقة على التسجيل ضرورة اشتمال هذه النشرة على بيانات مالية خضعت للتدقيق وفقا لمجموعة معينة من المعايير.

ثانيا: تجربة إنجلترا

ظهرت المهنة في بريطانيا حوالي عام 1773 وقد أصبحت المهنة مستقلة فيها عندما أنشأت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854، وكان لصدور قانون الشركات البريطاني عام 1892 الذي نص على وجوب التدقيق بهدف حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم أن ساهم بزيادة الاهتمام بمهنة تدقيق الحسابات وانتشارها، و يتم تحديد شكل ومحتوى تقارير التدقيق في إنجلترا بدرجة كبيرة بموجب قوانين

[1]: أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص341.

الشركات، كما تتأثر المهنة وفقا للتعديلات المختلفة بموجب قوانين الشركات لسنوات 1948، 1968 و 1986 وبالتوجيهات الخاصة بالمنظمات المهنية –معهد المحاسبين القانونيين في ايرلندا وجمعية المحاسبين القانونيين– كما يمكن القول أن معايير التدقيق في إنجلترا تتجسد في مجلدات القانون الوصفي، والقانون العام وتوجيهات المنظمات المهنية ولمساعدة المدققين فيما يتعلق بواجباتهم القانونية وفقا للظروف المختلفة للتطبيق، إذ تقوم مهنة المحاسبة بوضع نشرات للتدقيق تناظر تلك النشرات المتعلقة بالمحاسبة بإصدار نشرة بعنوان " معايير توجيهات التدقيق".[1]

المطلب الثالث: تجربة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر

سيتم تتبع التطور الذي شهده تدقيق الحسابات في الجزائر من خلال مجمل التشريعات التي تنظم هذه المهنة في ظل المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، فلقد اعتمدت الجزائر مجموعة من التشريعات فيما ينظم مهام وواجبات المدققين والذين يتمثلون في الجزائر في محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمدقق الداخلي، بالرغم من أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينيات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للشركات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 1988، الذي ينص على أنه " يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركات وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها" .[2]

كما نصت المادة 40 من القانون 01/91 على أنه " الشركات الاقتصادية العمومية مدعوة لإقامة وتدعيم نظم قانونية لتدقيق الشركات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ".

وقد تم تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكيفية ضبط اختصاصاته وقواعد عمله من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02/92 المؤرخ في 13 جانفي 1992، كما تضمنت المراسيم التنفيذية لسنة 1996 تحديد قانون أخلاقيات مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وإحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، وكذا كيفية تعيين محافظ الحسابات في الشركات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا الشركات العمومية غير المستقلة، أما في سنة 1999 فقد تم

[1]: المرجع السابق، ص ص 342، 343.

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 02 المؤرخة في 1988/01/12، ص109.

التطرق إلى الإنجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة، وفي سنة 2001 تم تعديل المرسوم التنفيذي 20/92 لسنة 1992 المعدل والمتمم والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله. [1]

[1]: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، رقم 20 المؤرخة في 1991/04/27، ص112.

خلاصة الفصل:

إن التدقيق المحاسبي المالي هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية للتأكد من درجة تطابق هذه العناصر مع المعايير الموضوعية ثم توصيل تلك النتائج إلى الأطراف المعنية، كما أنها تشمل العديد من الأنواع وكل نوع يعمل على تحقيق غرض معين.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها التدقيق المحاسبي والمالي سواء على مستوى الشركة أو على المستوى الدولي فقد سعت كل الدول العالم مهما كان مستوى تطورها الاقتصادي وطبيعة إطارها القانوني إلى تنظيم مهنة التدقيق من خلال وضع مجموعة من الضوابط والمعايير التي تكفل قيام المدققين بمهامهم بكل كفاءة وعناية مهنية واستقلالية.

وقد أصبح التدقيق المحاسبي المالي ذو أهمية بالغة في ظل بيئة الأعمال المعاصرة ويظهر ذلك من خلال تجارب مختلف الدول في محاولة تطبيق هذا المفهوم، واعتمادها على تقنيات وأدوات تساعد على خلق قيمة مضافة بالشركة وذلك في ظل الالتزام بإجراءات تنفيد مهنة التدقيق المحاسبي والمالي.

الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات

المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات

المبحث الرابع: ت بعض الدول لحوكمة الشركات.

تمهيد:

أدت الانهيـارات الماليـة فـي العديـد مـن البلـدان حـديثا إلـى التفكيـر فـي كيفيـة حمايـة المسـتثمرين مـن أخطـاء مجـالس إدارة الشـركات، و قـد أسـفر ذلـك علـى الاهتمـام بالـدور الـذي يلعبـه مفهـوم حوكمـة الشـركات فـي التأكيـد علـى الالتـزام بالسياسـات و الإجـراءات الرقابيـة و علـى دورهـا فـي جـذب الاسـتثمارات و تـدعيم اقتصـاديات الـدول، مـن خـلال وضـع أسـس معينـة للعلاقـة بـين مجلـس الإدارة و المـديرين و المسـتثمرين و أصـحاب المصـالح بالشـكل الـذي يـؤدي إلـى وجـود شـفافية فـي التعامـل بـين هـذه الأطـراف و الـذي يـؤدي إلـى منـع حـدوث مثـل هـذه الانهيـارات الماليـة فـي المسـتقبل، و للإلمام أكثر بالموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

_ المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات؛

_ المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات؛

_ المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات؛

_ المبحث الرابع: تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

أصبحت قضية الحوكمة إحدى أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام المؤسسات التنظيمية العامة، الخاصة و المهينة، إضافة للأكاديميين و الممارسين للأعمال التجارية بكافة أنواعهم و سنتناول في هذا المبحث أهم الجوانب النظرية المتعلقة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

أولا: نشأة حوكمة الشركات

أدى ظهور نظرية الوكالة و ما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات و بين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي و الإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.

و في عام 1976 قام كل من Jensen&Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و إبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة و التي مثلتها نظرية الوكالة، و لاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية و العملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات و أثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، و صاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات و المشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح و القوانين التي تؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق تلك المبادئ.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدى تطور سوق المال و وجود هيئات رقابية فعالة بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة و المراجعة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة و التزام الشركات خاصة المسجلة في البورصة بضرورة تطبيق مبادئ هذا المفهوم[1].

و يلاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة بتعريف حوكمة الشركات و إلقاء الضوء على أهميتها و دورها في حماية حقوق المساهمين.

[1]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 13.

و فـي عـام 1987 قامـت اللجنـة الوطنيـة الخاصـة بالانحرافـات فـي إعـداد القـوائم الماليـة بإصـدار تقريرهـا المسـمى **treadway commission** الـذي تضـمن قواعـد حوكمـة الشـركات و مـا يـرتبط بهـا مـن منـع حـدوث الغـش و التلاعـب فـي إعـداد الكشـوف الماليـة و ذلـك عـن طريـق نظـام الرقابـة الداخليـة و المراجعـة الخارجيـة، و فـي عـام 1999 أصـدر كـل مـن **''NYSE'' New York Exchange stock** و "UASD" **National Association of Securities Dealers** و الـذي اهـتم بدور لجان المراجعة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

و فـي أعقـاب الانهيـارات الماليـة الكبـرى للشـركات فـي عـام 2002 (شـركة إنـرون، ورلـدكوم) تـم إصـدار قـانون **'' Sar banes-Oxley act''** و الـذي ركـز علـى دور حوكمـة الشـركات فـي القضـاء على الفساد المالي و الإداري.

و ظهـر بعـد ذلـك العديـد مـن التقـارير المتعلقـة بالحوكمـة و دور مجـالس إدارة الشـركات و أنظمـة الرقابـة الداخليـة و تقيـيم إدارة المخـاطر مثـل: **Hample Report** عـام 1995، و Higges **and Smith Report** عـام 2003، هـذا و لـم يقتصـر الأمـر علـى و.م.أ بشـأن الاهتمـام بـدور حوكمـة الشـركات فقـد ظهـر العديـد مـن التقـارير فـي كـل كنـدا، فرنسـا، ألمانيـا، إيطاليـا و العديـد مـن دول أمريكا اللاتينية و شرق آسيا عن طريق الهيئات العلمية و البورصات المالية بها. [1]

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات

علـى الـرغم مـن الانتشـار الـذي لقيـه تطبيـق مفهـوم هـذا المصـطلح علـى المسـتوى العـالمي إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له فيما بين المختصين و المهتمين بتطبيقه.

*عرفـت حوكمـة الشـركات عـن طريـق لجنـة Cadbury بأنهـا ذلـك النظـام الـذي عـن طريقـه يـتم توجيه الشركات و الرقابة عليها. [2]

*هـي مجموعـة مـن القواعـد و الحـوافز التـي تهتـدي بهـا إدارة الشـركات لتعظـيم ربحيـة الشـركة و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. [3]

---

[1]: المرجع السابق، ص 14.

[2]: أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 138.

[3]: محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 310.

*هـــي العمليـــات و الهياكـــل التـــي تســـتخدمها الشـــركات لتوجيـــه و إدارة عملياتهـــا العامـــة و أنشطة برامجها. [1]

*الحوكمـة تعنـي وضـع النظـام الأمثـل الـذي يـتم مـن خلالـه اسـتغلال مـوارد الشـركات و حسـن توجيهها و مراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة و الوفاء بمعايير الإفصاح و الشفافية. [2]

*عرفـت منظمـة التعـاون الاقتصـادي و التنميـة الحوكمـة علـى أنهـا مجموعـة العلاقـات بـين إدارة الشركة ، مجلس إدارتها، المساهمين فيها و مجموعة أصحاب المصالح الآخرين. [3]

*موضـوع الحوكمـة يرتكـز علـى كيفيـة الموازنـة بـين الصـلاحيات التـي تتمتـع بهـا إدارة الشـركة وحمايـة حقـوق المسـاهمين وأصـحاب المصـالح الأخـرى، لـذلك فـإن حوكمـة الشـركات تقـوم علـى عنصرين أساسيين هما الإدارة السليمة والشفافية. [4]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- ✓ تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين و أصحاب المصالح؛
- ✓ مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- ✓ التأكد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات

اكتسـبت حوكمـة الشـركات أهميـة كبيـرة بـرزت أعقـاب الانهيـارات الاقتصـادية و الأزمـات الماليـة التـي شـهدها العـالم فـي الآونـة الأخيـرة و التـي منيـت بهـا العديـد مـن الشـركات العالميـة بخسـائر فادحـة خاصـة مـا حـدث بأسـواق عـدد مـن دول جنـوب شـرق آسـيا و أمريكـا اللاتينيـة نتيجـة لحـالات الفشل الإداري و التلاعب بالكشوف المالية و تعظيم أرباح تلك الشركات.

---

[1]: زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 10.

[2] : محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات النقيدة بسوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2010، ص 17.

[3]: حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011، ص 27.

[4] :Frank Bancelle ,**La Démocratie en miettes(pour une révolution de La gouvernance)**,édition Chelles Léopold Mayer,paris,2003,p154.

كـل هـذا اسـتدعى الاهتمـام بموضـوع الحوكمـة و الـذي بـرزت أهميتـه واضـحة وذلـك مـن خـلال تحقيقه للمنافع التالية: [1]

ـ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي و الإداري التي تواجهها الشركات و الدول؛

ـ رفـع مسـتويات الأداء للشـركات و مـا يترتـب عليـه مـن دفـع عجلـة التنميـة و التقـدم الاقتصـادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛

ـ جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة و تشـجيع رأس المـال المحلـي علـى الاسـتثمار فـي المشـروعات الوطنية و بالتالي الحد من هروب رؤوس الأموال؛

ـ تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة و الإدارة؛

ـ زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية و فتح أسواق جديدة لها؛

ـ الشـفافية و الدقـة و الوضـوح فـي القـوائم الماليـة التـي تصـدرها الشـركات، و مـا يترتـب علـى ذلـك من زيادة ثقة المستثمرين بها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛

ـ تـوفير قواعـد حوكمـة الشـركات الإطـار التنظيمـي الـذي يمكـن مـن خلالـه للشـركة أن تحـدد أهدافها و تحدد أيضا كيفية تحقيقها.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات

أولا–أهداف حوكمة الشركات: يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي و القدرات التنافسية و جذب الاستثمارات للشركات و الاقتصاد بشكل عام، و منه فتطبيق قواعد و ضوابط حوكمة الشركات يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

ـ العدالـة و الشـفافية فـي معـاملات الشـركة و حـق المسـاءلة بمـا يسـمح لكـل ذي مصـلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد؛

---

[1] : علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 33.

[2]: مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 222، 223.

ـ منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية تمكن الإدارة محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛

ـضمان مراجعة الأداء المالي و حسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة و المراجعة، وكذا تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد؛

ـ إمكانية مشاركة المساهمين و الموظفين و الدائنين و المقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، و أيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية و مالية، بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط الشركات و درء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية و العالمية؛

ـ مراعاة مصالح و حقوق المساهمين و حمايتها وكذا الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛

ـ تنمية المدخرات و تشجيع تدفقها بما يودي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا إلى تعظيم الأرباح و بعيدا عن الاحتكارات؛

و إضافة إلى ما ذكر ينسب إلى الحوكمة عدة أهداف منها: تخفيض المخاطر، تعزيز الأداء، تحسين و سهولة الدخول إلى الأسواق المالية و اتساع نطاق التسويق للسلع و الخدمات و تحسين القيادة و إبراز الشفافية و قابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. [1]

ثانيا– خصائص حوكمة الشركات: تتمثل أهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلي: [2]

1_ الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح؛

2_ الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛

3_ الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛

4_ المساءلة: إمكان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة؛

---

[1]: طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012، ص ص 19، 20.

[2] : هوام جمعة، **حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي**، مداخلة مقدمة في ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية ، يومي 25، 26 أفريل 2011، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 10.

5_ المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛

6_ العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشاة؛

7_ المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المطلب الثالث: ركائز و خصائص حوكمة الشركات

أولا: ركائز حوكمة الشركات

هنـاك مجموعـة مـن الركـائز الأساسـية التـي يجـب تحقيقهـا لكـي تـتمكن الشـركات ، بـل و الـدول مـن الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): ركائز حوكمة الشركات

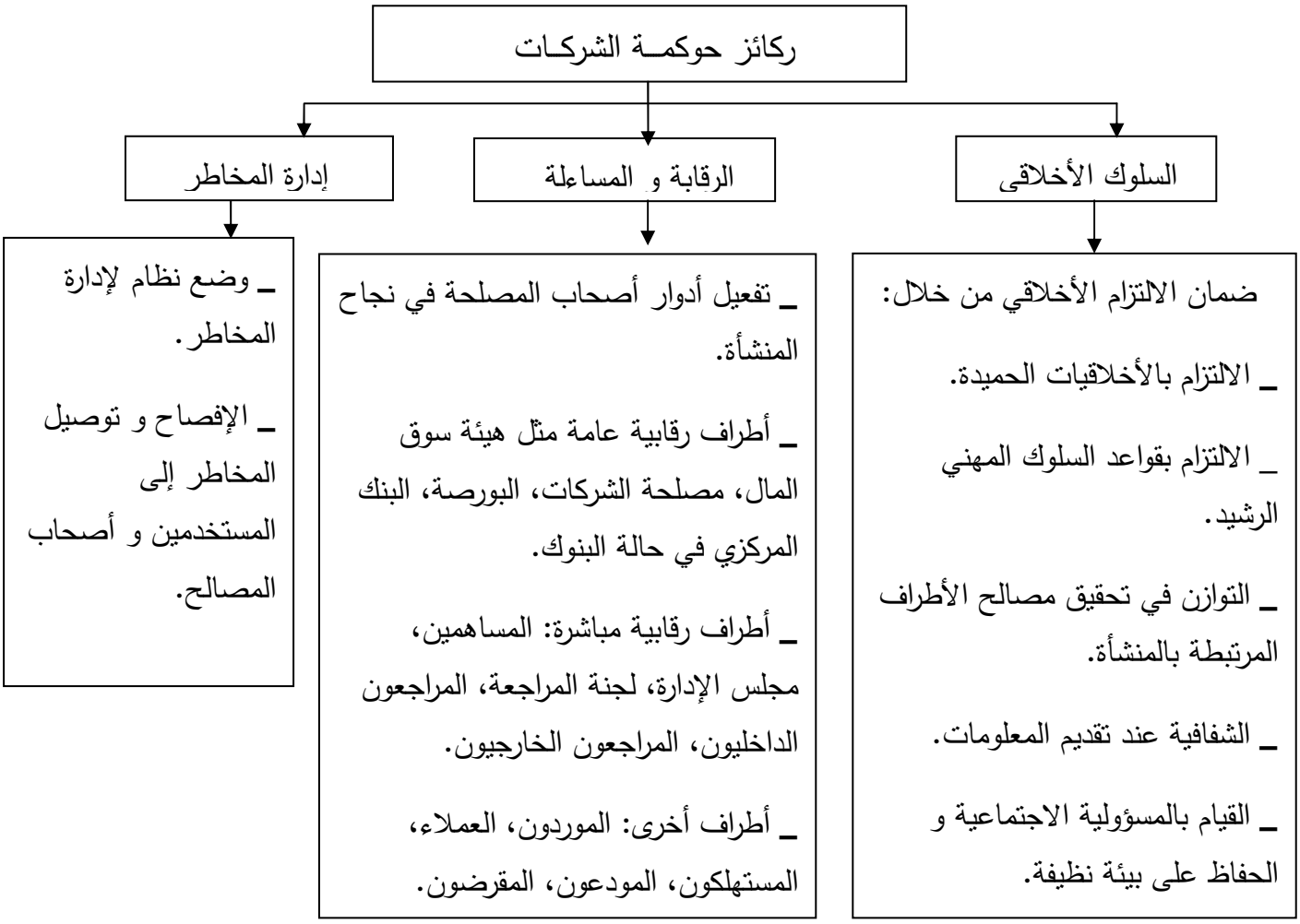

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص47.

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات

نظـرا للـدور الهـام الـذي يلعبـه مفهـوم حوكمـة الشـركات فـي التأكيـد علـى الالتـزام بالسياسـات و الإجـراءات الرقابيـة مـن أجـل ضـمان السـير الحسـن لمختلـف المؤسسـات، وذلـك مـن خـلال وضـع أسـس معينـة للعلاقـة بـين مجلـس الإدارة، المـديرين، المسـتثمرين و أصـحاب المصـالح وجـب الإشـارة إلى أهم الأساسيات التي يقوم عليها هذا المفهوم.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظـرا للتزايـد المسـتمر الـذي تكتسـبه حوكمـة الشـركات مـن اهتمـام فـي الوقـت الحـالي، فقـد حرصـت عديـد مـن المؤسسـات الدوليـة و بورصـات الأوراق الماليـة فـي العديـد مـن الـدول علـى تنـاول هذا المفهوم بالتحليل و الصرامة و إصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له.

أولا: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

وجـود أسـاس لإطـار فعـال لحوكمـة الشـركات، و ينبغـي أن يشـجع هـذا الإطـار علـى الشـفافية و كفـاءة الأسـواق و أن يكـون متوافقـا مـع حكـم القـانون و أن يحـدد بوضـوح توزيـع المسـؤوليات بـين مختلف الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية.

و قد حقق هذا الإطار المبادئ الآتية: [1]

ـ حقـق الفصـل التـام بـين سـلطات التوجيـه و الإشـراف (مجلـس الإدارة أو ممثـل المؤسسـين) و السلطات التنفيذية (مدير الاستثمار)؛

ـ حدد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة و مدير الاستثمار؛

ـ سـاوى بـين حملـة الأسـهم و حملـة الوثـائق فـي المشـاركة فـي نتـائج الصـندوق عنـد التصـفية أو اقتسام الأرباح و الخسائر؛

ـ حقق الحماية الكافية للمساهمين و المستثمرين.

[1]: أسواق المالية العربية، **بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص 97، 98.

ثانيا: حقوق المساهمين

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين، و لهذا تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط و الآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية و الوقوف على كافة المعلومات عن الشركة؛ و توفير حقوق التصويت و المشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة مثل طلب الاطلاع على دفاتر الشركة و المساهمة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية و التصويت على قراراتها؛ و كذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة؛ كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال. [1]

ثالثا: المعاملة المتكافئة

تشير المعاملة المتكافئة لحملة الأسهم في الشركات المساهمة إلى تحقيق المساواة بينهم من حيث حقوق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة للشركة و حمايتهم من النتائج المترتبة على عملية التداول في المعلومات الداخلية، أو إبرام الصفقات غير الاعتيادية مع الأطراف ذوي العلاقة، و تمكين حاملي أقلية الأسهم من الدفاع عن انتهاك حقوقهم من قبل المسؤولين في الشركة أو حملة غالبية الأسهم، كذلك تشير إلى حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و كذا حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو غير مطابقة للقوانين أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، كذلك الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين. [2]

رابعا: دور أصحاب المصالح

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات و أصحاب المصالح في مجال خلق الثورة و فرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

---

[1]: عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص 716.

[2]: جمال عبيد محمد العازمي، **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص 17، 18.

ويندرج تحت هذا المبدأ العناصر التالية: [1]

ـ يعمـل إطـار حوكمـة الشـركات علـى تأكيـد احتـرام حقـوق أصـحاب المصـالح التـي يحميهـا القانون؛

ـ حينمـا يحمـي القـانون حقـوق أصـحاب المصـالح ينبغـي أن تتـاح لهـم فرصـة الحصـول علـى تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

ـ يجـب أن يسـمح إطـار حوكمـة الشـركات بوجـود آليـات لمشـاركة أصـحاب المصـالح و أن تكفـل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

ـ حينمـا يشـارك أصـحاب المصـالح فـي عمليـة الحوكمـة بالشـركة يجـب أن تكفـل لهـم فرصـة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

خامسا: الإفصاح و الشفافية

يجـب أن يضـمن إطـار حوكمـة الشـركات تقـديم إفصـاحات موثوقـة و ملائمـة و فـي توقيـت مناسـب لكـل الأمـور الهامـة بشـأن الشـركة؛ شـاملا الوضـع المـالي و الأداء و الملكيـة و الرقابـة بمـا فـي ذلـك النتـائج الماليـة و التشـغيلية وأهـداف الشـركة و ملكيـة الأسـهم و التصـويت و عضـوية مجلـس الإدارة و مكافـأتهم ؛ و عوامـل المخـاطر الجوهريـة المتوقعـة و هياكـل الحوكمـة و سياسـاتها و المراجعة السنوية و الدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجـب أن يضـمن إطـار حوكمـة الشـركات التوجـه الاسـتراتيجي للشـركة و المتابعـة و الرصـد الفعـال لـلإدارة بواسـطة مجلـس الإدارة، و مسـؤولية المجلـس أمـام الشـركة و المسـاهمين، و علـى المجلـس أن يحـرص علـى الحصـول علـى كـل المعلومـات و أن يتعامـل بعدالـة مـع كافـة المسـاهمين و أن يضـمن التوافـق مـع القـوانين السـارية، و مراجعـة الأداء و سياسـة المخـاطر، و كـذلك ضـمان أن الـنظم الملائمـة للرقابـة الداخليـة قائمـة– و خاصـة– نظـم إدارة و متابعـة المخـاطر و الرقابـة الماليـة و التوافـق مـع القـوانين و الإفصـاح و الاتصـالات، و ينبغـي علـى المجلـس أن يضـع فـي اعتبـاره

[1] : عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 32.

اســتخدام لجنــة المراجعــة مــن أعضــاء مجلــس الإدارة غيــر التنفيــذيين، و كــذلك الــدخول علــى المعلومــات الدقيقــة و الملائمــة و فــي التوقيــت المناســب و الاتصــالات مــع المــديرين الأساســيين و المراجع الداخلي و اللجوء إلى المشورة الخاصة المستقلة. [1]

المطلب الثاني: محددات و مقومات حوكمة الشركات

أولا: محددات حوكمة الشركات

لكــي تــتمكن الشــركات بــل و الــدول مــن الاســتفادة مــن مزايــا تطبيــق مفهــوم حوكمــة الشــركات يجـب أن تتـوفر مجموعـة مـن العوامـل الأساسـية التـي تضـمن التطبيـق السـليم لمبادئهـا إلا أن تطبيـق هذا المفهوم تحده مجموعة من المحددات يمكن تقسيمها إلى: [2]

1_ المحــددات الخارجيــة: و تمثـل المحـيط الخـارجي للشـركة أي البيئـة أو المنـاخ الاسـتثماري فـي الدولة و الذي تعمل من خلاله الشركات و التي تختلف من دولة إلى أخرى و هي تشمل:

_ القـوانين واللـوائح التـي تـنظم العمـل بالأسـواق مثـل: قـوانين الشـركات و قـوانين سـوق المـال و القوانين المتعلقة بالإفلاس و أيضا القوانين التي تنظم المنافسة التي تعمل على منع الاحتكار؛

_ وجـود نظـام مـالي جيـد و كـفـء يضـمن تـوفير التمويـل الـلازم للمشـروعات بالشـكل المناسـب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

_ درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الإنتاج؛

_ كفـاءة الهيئـات و الأجهـزة الرقابيـة مثـل: هيئـات سـوق المـال و البورصـات و ذلـك عـن طريـق إحكـام الرقابـة علـى الشـركات و التحقـق مـن دقـة و سـلامة البيانـات و المعلومـات التـي تنشـرها و أيضا وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛

_دور المؤسســة غيــر الحكوميــة فــي ضــمان التــزام أعضــائها بــالنواحي الســلوكية و المهينــة و الأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

---

[1]: Pier Calame, la démocratie en miettes: **pour une révolution de la gouvernance**, Edition Chelles Léopold Mayer, paris ,2003, p154 .

[2]: زينب مرزوقي، فادية ماضي، **تطبيقات حوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013، ص 24.

و ترجـع أهميـة المحـددات الخارجيـة لكـون وجودهـا يضـمن تنفيـذ القواعـد و القـوانين التـي تضـمن حسـن إدارة الشـركة، كمـا تـؤدي إلـى التقليـل مـن التعـارض بـين العائـد الاجتمـاعي للشـركة و العائد الخاص لها.

2_ المحـــددات الداخليـــة: و تشـمل علـى القواعـد و الأسـاليب التـي تطبـق داخـل الشـركات والتـي تتضـمن وضـع هياكـل إداريـة سـليمة توضـح كيفيـة اتخـاذ القـرارات داخـل الشـركات و التوزيـع المناسـب للسـلطات و الواجبـات بـين الأطـراف المعنيـة بتطبيـق مفهـوم حوكمـة الشـركات، مثـل مجلـس الإدارة، المسـاهمين و أصـحاب المصـالح و ذلـك بالشـكل الـذي لا يـؤدي إلـى وجـود تعـارض فـي المصـالح بـين هؤلاء الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

و يجـب أن نلاحـظ أن هـذه المحـددات سـواء كانـت داخليـة أو خارجيـة هـي بـدورها تتـأثر بمجموعـة مـن العوامـل بثقافـة الدولـة و النظـام السياسـي و الاقتصـادي بهـا و مسـتوى التعلـيم و الـوعي لدى الأفراد و كذا البيئة القانونية. [1]

و يمكن توضيح هذه المحددات باختصار في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) :المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

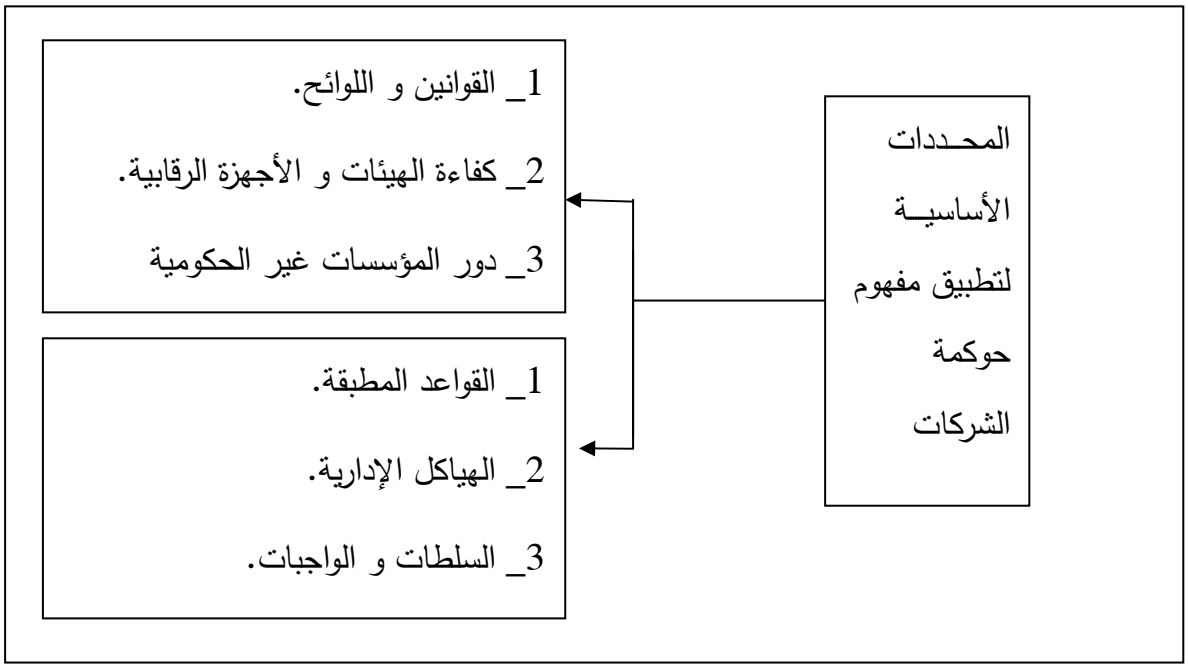

المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، مرجع سبق ذكره، ص19.

[1]: المرجع السابق، ص 25.

ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

يـرتبط نظـام حوكمـة الشـركات بمجموعـة مـن المقومـات الإداريـة و الفنيـة و الماليـة و التنظيميـة التي تمثل أركان شاملة لنظام حوكمة الشركات، و من هذه المقومات: [1]

1_ نظام أساسي للشركة:

يعتبـر وضـع نظـام أساسـي للشـركة يحـدد قـيم و رسـالة الشـركة و أهـدافها و سـلطتها و اختصاصـها أحـد المقومـات الأساسـية لنظـام حوكمـة الشـركات، إذ أن جميـع أنشـطة الشـركة و جميـع الأطـراف المرتبطـة بهـا تسـعى نحـو تحقيـق رسـالة الشـركة و التـي يعبـر عنهـا فـي شـكل اسـتراتيجيات و أهداف و سلطات و اختصاصات.

2_ خطة إستراتيجية واضحة:

حيـث يعتبـر وضـع خطـة اسـتراتيجية محـددة و متسـقة تمكـن مـن التنفيـذ و قيـاس الأداء و المسـاءلة أحـد المقومـات الهامـة لحوكمـة الشـركات، إذ أنـه فـي ضـوء المقـوم السـابق تـتم ترجمـة رسـالة المؤسسـة إلـى خطـط و اسـتراتيجيات تمكـن الإدارة التنفيذيـة مـن متابعـة و قيـاس الأداء، فعمليـة الرقابـة و متابعـة الأداء و المسـاءلة يجـب أن تـتم علـى مسـتويات متعـددة قصـيرة، متوسـط و طويلـة المـدى مـع وجـود نـوع مـن التناسـق بـين تلـك المسـتويات و هـذا مـا يعمـل نظـام حوكمـة الشـركات علـى تحقيقه.

3_ نظام معلومات مناسب:

لتفعيـل نظـام حوكمـة الشـركات فإنـه يجـب تـوفر نظـام جيـد لتقريـر و توصـيل المعلومـات، و الـذي يعمـل كقنـاة توصـيل المعلومـات بدرجـة مقبولـة مـن الكفـاءة و الوقتيـة و الشـفافية فـي مختلـف اتجاهاتها الرأسية و الأفقية الصاعدة و الهابطة.

[1]: بن عيسى ريم، **تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 18.

4_ نظام حوافز مالية و إدارية مناسب للإدارة التنفيذية:

يعتبـر وضـع نظـام حـوافز ماليـة و إداريـة مناسـب لـلإدارة التنفيذيـة لحثهـا علـى التصـرف بالشـكل المناسـب وفـق المصـلحة العليـا للمؤسسـة و كـذلك المـديرين و المـوظفين احـد العوامـل الهامـة للمسـاهمة فـي حـل مشـاكل الوكالـة و التـي يسـعى مـن خلالهـا الـبعض لتحقيـق مصـالحهم الشخصـية على حساب المصالح العامة.

5_ نظام واضح لتحديد المسؤوليات و الصلاحيات:

حيـث يجـب وضـع نظـام واضـح لتحديـد المسـؤوليات و الصـلاحيات لصـناع القـرار علـى كـل المسـتويات، إذ أن عـدم وجـود نظـام محـدد لتحديـد السـلطات و المسـؤوليات لصـناع القـرار، يمكـن أن يوجه الطاقات المختلفة داخل التنظيم من تحقيق المصلحة العامة إلى المصلحة الشخصية.

6_ نظام رقابة داخلية قوي و فعال:

يهـدف نظـام الرقابـة الداخليـة إلـى حمايـة أصـول المؤسسـة مـن أي تلاعـب أو اخـتلاس أو سـوء اسـتخدام، و التأكـد مـن دقـة البيانـات المحاسـبية المسـجلة بالـدفاتر لإمكـان تحديـد درجـة الاعتمـاد عليها قبل اتخاذ أي قرار؛ مما يجعل نظام الرقابة الداخلية مقوما أساسيا لحوكمة الشركات. [1]

المطلب الثالث: معايير و مصادر حوكمة الشركات

تقـوم حوكمـة الشـركات علـى عـدة معـايير تعتبـر الأسـاس لضـمان وجـود تطبيـق هـذه الأخيـرة، كما لديها مصادر متعددة، ونوضح ذلك كما يلي:

أولا: معايير حوكمة الشركات

أكـدت الدراسـات الحديثـة أن هنـاك مجموعـة مـن المؤشـرات التـي يـتم بموجبهـا قيـاس مـدى فاعليـة الحوكمـة، و بصـفة خاصـة فـي الأسـواق الاسـتثمارية المختلفـة مـن خـلال مجموعـة مـن المعـايير تعكـس و توضـح بصـفة عامـة القـيم التـي تسـود و تـؤثر علـى حوكمـة الشـركات و هـي مجموعة معايير يوضحها الشكل التالي:

[1]: المرجع السابق، ص 19.

الشكل رقم(03): معايير حوكمة الشركات

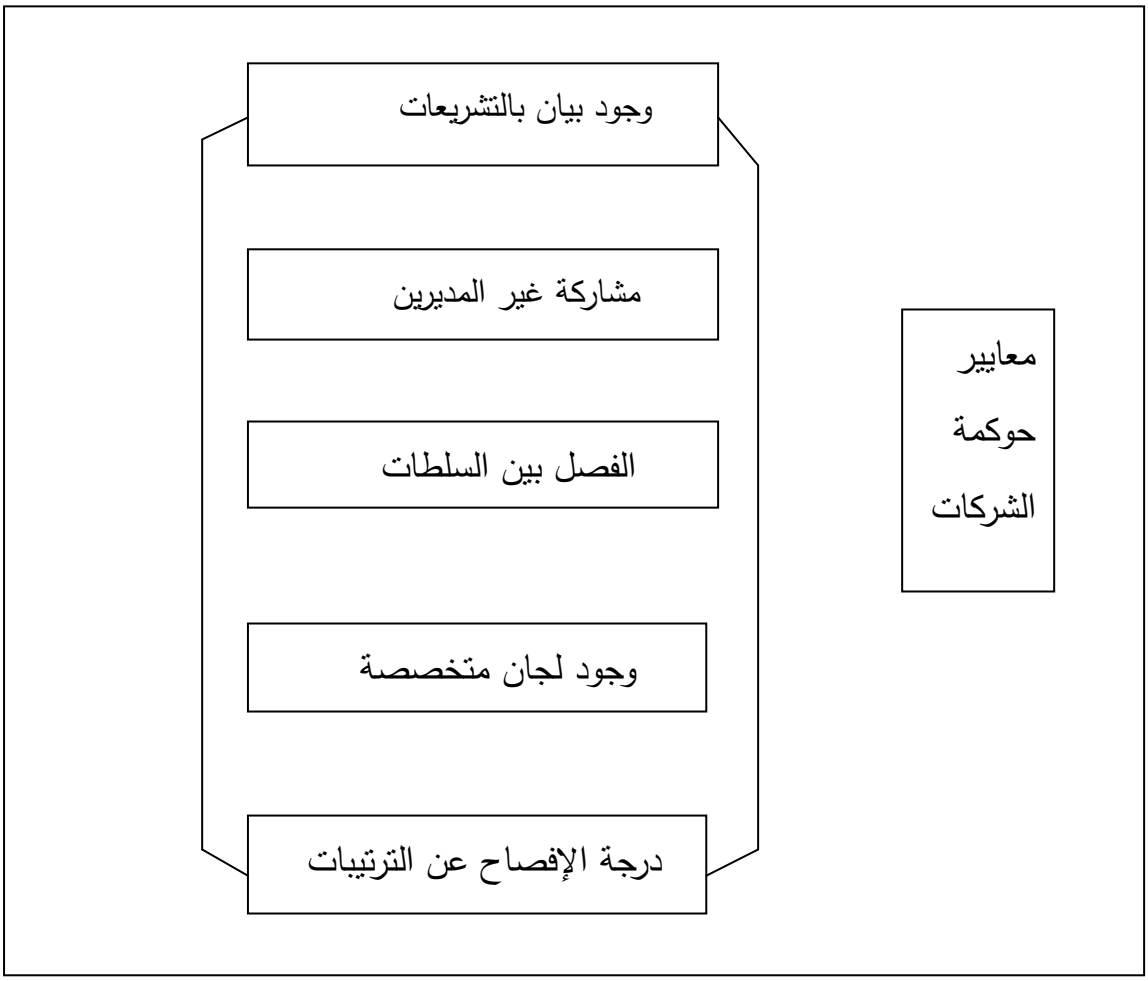

المصدر: من إعداد الطالبتين.

حيث يتضح لنا من الشكل أن حوكمة الشركات لها خمسة معايير أساسية يتم استخدامها للحكم على مدى تواجد هذه الحوكمة و مدى تطبيق استخدامها كما يلي: [1]

1_ مدى وجود بيان بالتشريعات و القوانين و اللوائح المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات و هل من السهل الحصول عليها و هل نصوصها واضحة.

2_ مدى المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات و في توجيه مسار العمل و في تحديد مجالات النشاط و هو أمر مهم حيث يوفر أداة جيدة للتوجيه و الرقابة و تحقيق مزيد من الشفافية.

[1]: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 124.

3_ مـدى وجـود فصـل و تقسـيم للعمـل و الأدوار بـين رئـيس مجلـس الإدارة و بـين المسـؤول التنفيـذي الرئيسـي خاصـة مـا يوجـد فـي هـذا الفصـل مـن حيويـة و فاعليـة تتصـل بتحديـد الرؤيـة الاسـتراتيجية و مدى توافقه مع متطلبات مصالح العمل.

4_ مـدى وجـود لجـان رئيسـية تابعـة لمجلـس الإدارة، تتنـاول الأعمـال التـي تحتـاج إلـى بحـث و دراسـة تفصيلية و تتناول الأنشطة التي تحتاج إلى تطوير و التي من شأنها دراسة و بحث الجديد:

- ✓ لجان استشارية فنية لديها الخبرة و المعرفة بالجوانب الفنية؛
- ✓ لجان دراسية تحليلية لبحث المشكلات و عرض الحلول التي تتوصل إليها؛
- ✓ لجان إدارية متخصصة تتناول جوانب الإدارة التنفيذية و متابعة الأعمال.

5_ مـدى وجـود الإفصـاح عـن مرتبـات و مكافـآت كبـار المـديرين و مـا يتصـل بهـا مـن انجـازات و أعمـال تـم القيـام بهـا و مـدى مـا حققـه كـل مـنهم مـنن نتـائج و مـن تـم الحكـم علـى مـدى كفـاءة مجلـس الإدارة.

ثانيا: مصادر حوكمة الشركات

تـتم الحوكمـة مـن خـلال ممارسـة سـلطة الإدارة سـواء كانـت إدارة خاصـة أو عامـة، مدنيـة أو غيـر مدنيـة، جماهيريـة أو تابعـة لإحـدى الجهـات الحكوميـة، و مـن هنـا فـإن الحوكمـة عمليـة متعـددة المصادر، يضمنها مصدران أساسيان يظهرهما الشكل التالي:

الشكل رقم(04): مصادر حوكمة الشركات

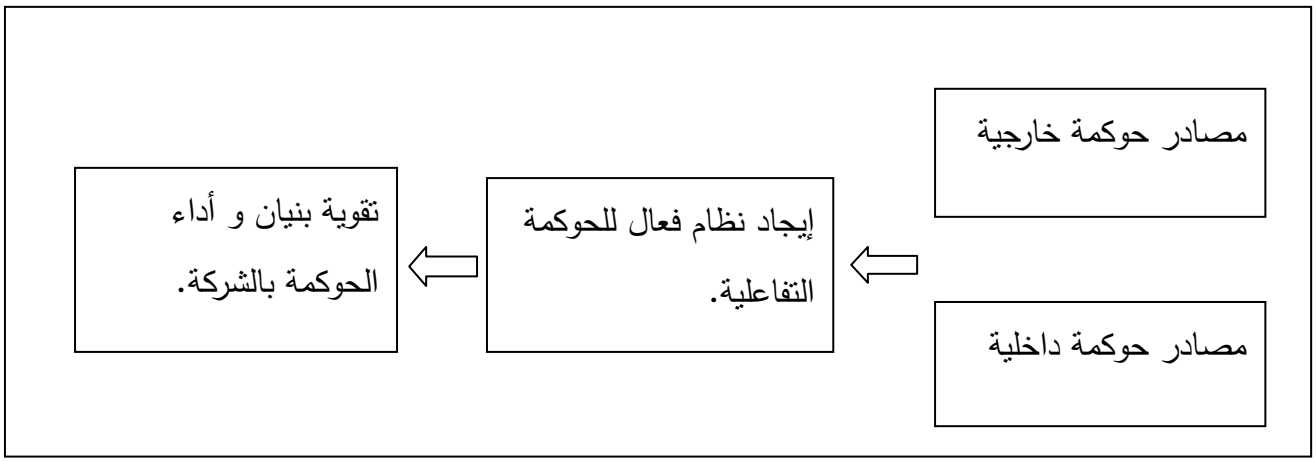

المصدر: من إعداد الطالبتين.

فالحوكمـة إذن لهـا مصـدران رئيسـيان ضـاغطان، يمكـن تناولهمـا بالتحليـل و العـرض المـوجز كما يلي: [1]

✓ **المصدر الأول: حوكمة خارجية**

أي خـارج نطـاق الشـركة أو الجهـة التـي تصـدر البيانـات و المعلومـات، حيـث يشـكل هـذا المصـدر أحـد المصـادر الكبـرى المولـدة لضـغط هائـل مـن أجـل تطبيـق معـايير الحوكمـة و العمـل بهـا و التحقـق مـن احترامهـا خاصـة و أن هـذا المصـدر يملـك مـن قـوة التـأثير الكثيـر، و لعلـل أهـم مثـال علـى ذلـك مـا تمارسـه منظمـة التجـارة العالميـة مـن أجـل تحسـين الـنظم الماليـة و المحاسـبية و مـا تمارسه لجنة بازل من أجل ممارسة الحوكمة في البنوك...

✓ **المصدر الثاني: حوكمة داخلية**

أي تلـك التـي تمارسـها السـلطة الإداريـة داخـل الشـركات و التـي تتنـاول الـنظم المحاسـبية المعمـول بهـا، مـدى سـلامتها، مـدى قـدرتها علـى تحقيـق عناصـر الشـفافية و التعبيـر عـن الموجـودات القائمة في المشروعات و من ناحية أخرى إظهار نتائج الأعمال التي تمت فيها.

المبحث الثالث: تطبيق حوكمة الشركات

إن تطبيـق حوكمـة الشـركات يتطلـب مجموعـة مـن الأطـراف لهـا مصـالح مباشـرة أو غيـر مباشـرة بالشـركة فهـي تعمـل علـى تنسـيق و حمايـة حقـوقهم و التشـديد علـى قيـام كـل طـرف مـنهم بمهامـه بكـل شـرعية و قانونيـة و ذلـك عـن طريـق المـرور بعـدة مراحـل و باسـتخدام أدوات معينـة و سنفصل أكثر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات

يعـد نظـام الحوكمـة مـن الـنظم المرتبطـة بتطبيـق سياسـات الحريـة الاقتصـادية و تفعيـل آليـات السـوق فـي الوقـت نفسـه فهـي تعمـل علـى جـذب الاسـتثمارات فـي أي دولـة و لأي شـركة فهـي تـرتبط

[1]: المرجع السابق، ص ص 125، 102.

بعمليـات تحقيـق القيمـة المضـافة و كـذلك التـراكم الرأسـمالي ممـا يـؤدي إلـى تحقيـق نتـائج ملموسـة تلخص مدخلات الحوكمة و كيفية تشغيلها و مخرجاتها فيما يلي: [1]

1_ مدخلات النظام:

حيـث يتكـون هـذا الجانـب ممـا تحتـاج إليـه الحوكمـة مـن مسـتلزمات، و مـا يتعـين تـوفيره لـه مـن متطلبات سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية و اقتصادية.

2_ نظام تشغيل الحوكمة:

و يقصـد بهـا الجهـات المسـؤولة عـن تطبيـق الحوكمـة و كـذلك المشـرفة علـى هـذا التطبيـق، و جهـات الرقابـة و كـل أسـلوب إداري داخـل الشـركة أو خارجهـا مسـاهم فـي تنفيـذ الحوكمـة، و فـي تشجيع الالتزام بها و في تطوير أحكامها و الارتقاء بفعاليتها.

3_ مخرجات نظام الحوكمة:

الحوكمـة ليسـت هـدف فـي حـد ذاتهـا و لكنهـا أداة لتحقيـق أهـداف يسـعى إليهـا الجميـع فهـي مجموعـة مـن المعـايير المنظمـة لـلأداء و الممارسـات العلميـة و التنفيذيـة للشـركات و مـن تـم الحفـاظ علـى حقـوق أصـحاب المصـالح و تحقيـق الإفصـاح و الشـفافية، الحوكمـة أداة تسـمح بتحسـين الجوانب الآتية:

- ✓ حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح؛
- ✓ تحقيق الإفصاح و الشفافية و تأكيد المعاملة المتساوية فيما بينهما؛
- ✓ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.

و منه يمكن تصور نظام حوكمة الشركات وفق الشكل التالي:

[1]: عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المدية، 2009، ص 12.

الشكل رقم(05): نظام حوكمة الشركات

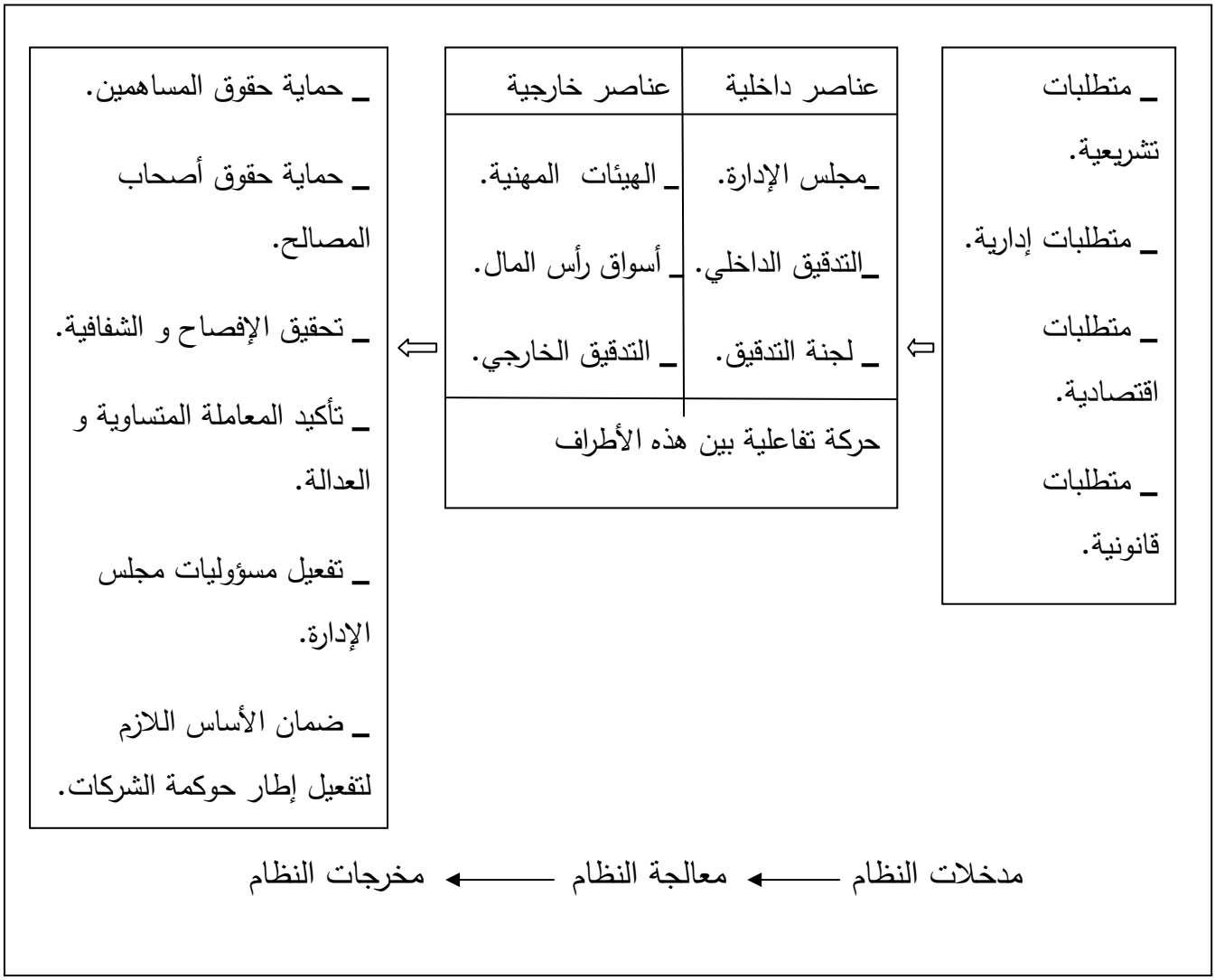

المصدر: حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يومي 06_07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص7.

المطلب الثاني: أطراف وأدوات العمل في حوكمة الشركات

أولا: الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات

هنـاك أربعـة أطـراف رئيسـية تتـأثر فـي التطبيـق السـليم لقواعـد حوكمـة الشـركات و تحـدد إلـى درجـة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، و تتمثل تلك الأطراف في التالي: [1]

[1]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 16، 17.

1_ المساهمين:

و هـم مـن يقومـون بتقـديم رأس المـال للشـركة عـن طريـق ملكيـتهم للأسـهم و ذلـك مقابـل الحصـول علـى الأربـاح المناسـبة لاسـتثماراتهم، و أيضـا تعظـيم قيمـة الشـركة علـى المـدى الطويـل، و هـم مـن لهم الحق في اختيار مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2_ مجلس الإدارة:

و هـم مـن يمثلـون المسـاهمين و أيضـا الأطـراف الأخـرى مثـل أصـحاب المصـالح، و مجلـس الإدارة يقـوم باختيـار المـديرين التنفيـذيين و الـذين يوكـل إلـيهم سـلطة الإدارة اليوميـة لأعمـال الشـركة، بالإضـافة إلـى الرقابـة علـى أدائهـم، كمـا يقـوم مجلـس الإدارة برسـم السياسـات العامـة للشـركة و كيفيـة المحافظة على حقوق المساهمين.

3_ الإدارة:

هـي المسـؤولة عـن الإدارة الفعليـة للشـركة و تقـديم التقـارير الخاصـة بـالأداء إلـى مجلـس الإدارة، و تعتبـر إدارة الشـركة هـي المسـؤولة عـن تعظـيم أربـاح الشـركة و زيـادة قيمتهـا بالإضـافة إلـى مسؤولياتهما تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4_ أصحاب المصالح:

و هـم مجموعـة مـن الأفـراد لهـم مصـالح داخـل الشـركة مثـل الـدائنين و المـوردين و العمـال و المـوظفين و يجـب ملاحظـة أن هـؤلاء الأطـراف يكـون لـديهم أهـداف قـد تكـون متعارضـة و مختلفـة فـي بعـض الأحيـان، فالـدائنون علـى سـبيل المثـال، يهتمـون بمقـدرة الشـركة علـى السـداد، فـي حـين يهـتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

ثانيا: أدوات عمل الحوكمة

إن الحوكمة تعمل من خلال أداتين رئيسيين يظهرهما الشكل التالي:

الشكل رقم(06):أدوات عمل حوكمة الشركات

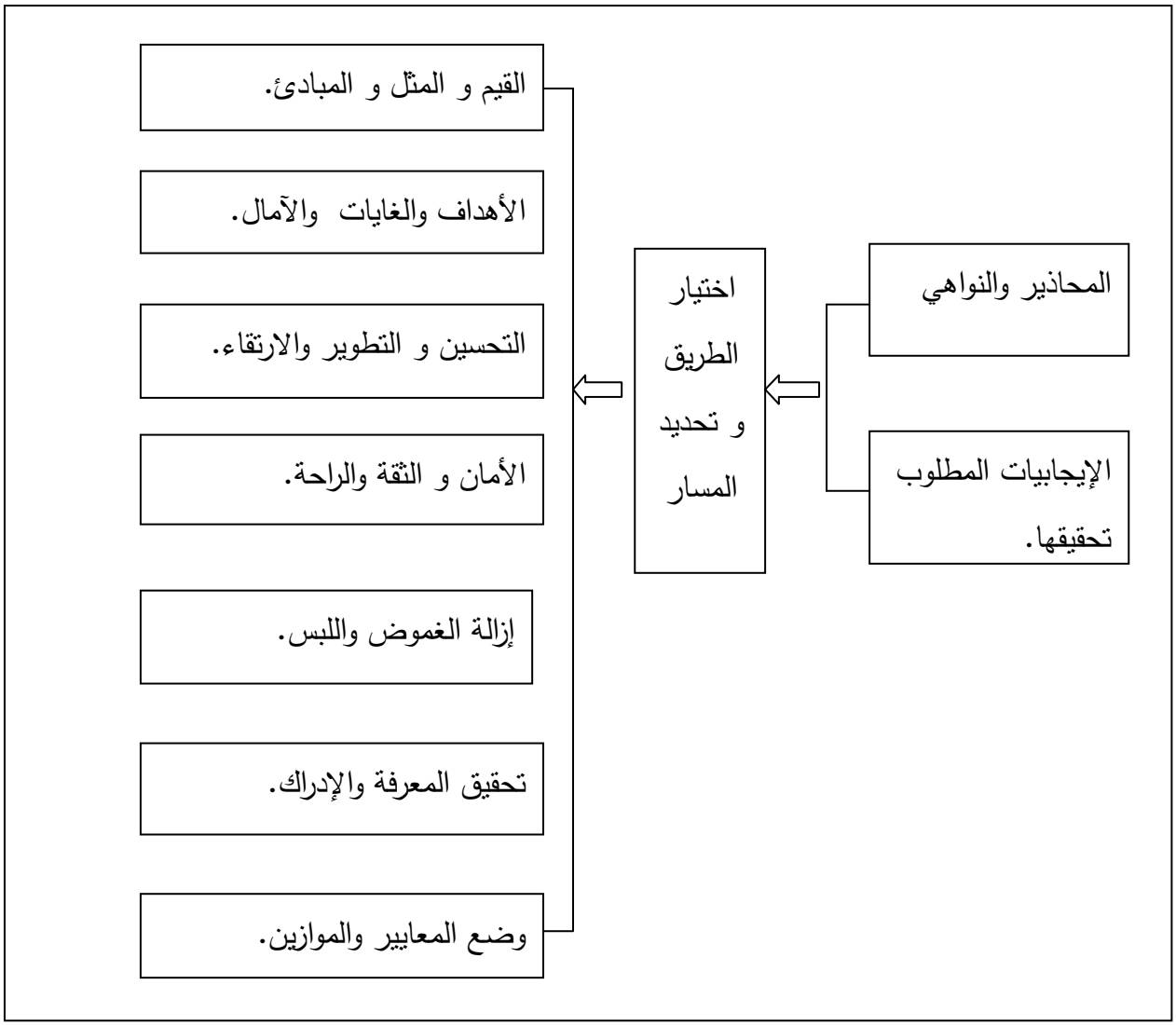

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص181.

إذن فالحكومـة بـذلك إطـار فعـل أخلاقـي، قـائم داخـل الـنفس و الوجـدان و الضـمير و هـي علاقـة مـا بـين تكوينـات أخلاقيـة و عمليـات تنفيذيـة للعمـل علـى مـا هـو واجـب ومـا هـو أحسـن، مـن خـلال إزالـة الغمـوض و الكشـف عـن مـا هـو قـائم فـي الشـركات و القضـاء علـى السـلبية و اللامبـالاة و تحقيق الإيجابية و إصلاح العيوب.

و مـن تـم فـإن الحوكمـة منظومـة لهـا مـدخلاتها و مسـتلزماتها، كمـا أن لهـا نظـام التشـغيل الخاص بها و لها مخرجاتها و بالتالي فهي تعمل للاستفادة من التجارب و الخبرات سواء:

- ✓ لتأسيس منهجية و نظريات جديدة للحوكمة، تحقق الإيجابيات و قوى الفعل الإيجابي؛
- ✓ لتلافـي السـلبيات السـابقة و تأسـيس إيجابيـات لاحقـة تعمـل مـن أجـل تحسـين أوضـاع الشركات في كافة أعمالها و جوانبها.

المطلب الثالث: مراحل حوكمة الشركات

إن برنـامج تنفيـذ حوكمـة الشـركات يتعـين أيضـا أن يمـر بمراحـل تدريجيـة تتصـاعد قوتهـا وفقـا لدرجـة اسـتيعاب المجتمـع لهـا، ووفقـا لمـدى البنيـة الأساسـية الخاصـة بالحوكمـة الأولـى، وتتمثـل هـذه المراحل فيما يلي. [1]

المرحلة الأولى: التعريف بالحوكمة و تكوين رأي عام مؤيد لها

يـتم فـي هـذه المرحلـة توضـيح معـالم و جوانـب الحوكمـة، و تحديـد الأبعـاد و المفـاهيم الخاصـة بهـا، كمـا يـتم توضـيح مناهجهـا و نظرياتهـا و أدواتهـا و وسـائلها، و هـي مرحلـة يـتم فيهـا التفرقـة بـين الحوكمـة كثقافـة و كسـلوك و التـزام و بـين الحوكمـة كأسـاس للمعـاملات النزيهـة و مـن تـم التقليـل مـن مقاومـة و معارضـة الأفـراد لهـا كمـا يـتم تكـوين رأي عـام اتجاههـا، رأي يؤيـد جهودهـا مـن أجـل تحقيـق الإصلاح.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء البنية الأساسية للحوكمة

تحتـاج الحوكمـة إلـى بنيـة أساسـية قويـة قـادرة علـى اسـتيعاب حركتهـا و علـى التفاعـل مـع متغيراتهـا و مسـتجداتها و هـي بنيـة مركبـة و ممتـدة بحكـم العلاقـات القويـة التـي تـربط أطـراف الحوكمـة، أو بحكـم شـبكة المصـالح و المنـافع المنتظـر الوصـول إليهـا مـن خـلال التطبيـق الكامـل للحوكمـة، فالبنيـة الأساسـية عنصـر هـام و لازم مـن أجـل الإشـراف علـى تطبيـق الحوكمـة حيـث تنقسـم إلى قسمين:

- ✓ **القسـم الأول:** بنيـة أساسـية فوقيـة للحوكمـة و تشـمل الكيـان المؤسسـي، التنظيمـي و جهـات الإشـراف علـى تطبيـق الحوكمـة سـواء علـى مسـتوى الدولـة أو علـى مسـتوى المشروع.

[1]: محسن أحمد لخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 207، 208.

- ✓ **القســم الثــاني:** بنيـة أساسـية تحتيـة للحوكمـة و تشـمل الأسـاس القاعـدي، الأخلاقـي و القيمي و المرجعيات التي يتم الاستناد إليها.

إن كـلا النـوعين مـن البنيـة يعمـلان علـى إيجـاد قواعـد وظيفيـة للحوكمـة يـتم مـن خلالهـا تحديـد كـل الضـوابط القانونيـة و التشـريعية و الإجرائيـة الخاصـة بهـا و تحديـد الجهـات المسـؤولة عـن الحوكمة في كافة مسؤولياتها.

المرحلة الثالثة: وضع برنامج معياري قياسي و تحديد توقيتاته القياسية

حيـث يحتـاج تطبيـق الحوكمـة إلـى برنـامج زمنـي محـدد المهـام و الواجبـات، حتـى يمكـن متابعـة مـدى التقـدم فـي تنفيـذ الحوكمـة، و فـي الوقـت ذاتـه تحديـد نـوع العقبـات التـي تحـول دون التطبيـق الكامـل لأحكامهـا و مـن تـم معالجـة كـل منهـا بمـا يـؤدي إلـى تحسـين تنفيـذ الحوكمـة بـل و إلـى إيجـاد النمـوذج الأمثـل الـذي يضـمن حسـن احتـرام تقـدير و إتبـاع الأطـراف المختلفـة للحوكمـة، ممـا يـؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

المرحلة الرابعة: تنفيذ و تطبيق الحوكمة

هـي المرحلـة التـي تبـدأ فيهـا الاختبـارات و قيـاس مـدى اسـتعداد و رغبـة كافـة الأطـراف فـي تطبيـق الحوكمـة التـي تتمتـع بحريـات تمـارس و بالمقابـل قيـود حاكمـة و ضـوابط متحكمـة، خاصـة فيما يتصل بالمحتوى الأخلاقي في الحوكمة، حيث يتطلب التنفيذ ما يلي:

- ✓ تحقيق أكبر قدرة من استقلالية السلطات في الشركات و المشروعات؛
- ✓ تحقيق و تطبيق المعايير المهنية و الأخلاقية لمجتمع الأعمال؛
- ✓ تتـويج الجهـد بصـنع المكانـة وإيجـاد الانطبـاع و صـناعة الأثـر الجيـد المولـد بصـورة ذهنيـة إيجابية.

المرحلة الخامسة: متابعة و تطوير الحوكمة

هـي أهـم المراحـل بـل و أنهـا تضـمن و تؤكـد حسـن تنفيـذ جميـع المراحـل السـابقة حيـث تعـد الرقابـة والمتابعـة الوسـيلة والأداة الرئيسـية التـي تسـتخدمها جميـع الشـركات والمنظمـات مـن أجـل حسن تنفيذ الحوكمة، وهي رقابة ذات طبيعة اشتقاقية تكاملية لها وظيفتان رئيسيتان هما:

- ✓ **الوظيفة الأولى:** وظيفة علاجية لمعالجة أي خطأ أو قصور يحدث؛
- ✓ **الوظيفـة الثانيـة:** وظيفـة وقائيـة ابتكاريـة، قائمـة علـى ابتكـار الأدوات و الوسـائل التـي تزيـد مـن فاعليـة حوكمـة الشـركات و تمنـع مـن حـدوث أي ضـرر أي أنهـا تـوفر الحماية و الوقاية للشركات.

وبالتـالي فـإن وضـع وحـدة تنظيميـة أو إداريـة أو مراقـب أخلاقـي تكـون مهمتـه مراقبـة تنفيـذ الحوكمـة وتـدقيق الإجـراءات ومـا يقتضـيه ذلـك مـن ترتيبـات داخليـة للمحافظـة علـى أخـلاق المهنـة و قيمتها، مما يساعد على حسن أداء وظيفة الرقابة في الحوكمة.

ممـا ذكـر يمكـن القـول أن فكـر الحوكمـة يمـر بعـدة مراحـل متتابعـة علـى التـدريج حتـى ينمـو ويترعرع وتصبح له ركائز وجذور قوية.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات

اهتمـت معظـم الـدول بمفهـوم حوكمـة الشـركات وأهميتهـا فـي النهـوض باقتصـادها، هـذا و تختلـف تجـارب الـدول فـي حوكمـة الشـركات مـن دولـة إلـى أخـرى بـاختلاف الثقافـة التنظيميـة السـائدة فـي الشـركات، التشـريعات و التنظيمـات المعمـول بهـا وطبيعـة سـوق رأس المـال ودرجـة وصـفه للمشـهد الاقتصـادي فـي البلـد والجـدول التـالي يوضـح أهـم التقـارير الهادفـة إلـى تفعيـل حوكمـة الشـركات علـى المستوى الدولي:

الجدول رقم (03): التقارير الدولية لتفعيل حوكمة الشركات.

عنوان التقرير	الدولة	سنة الاصدار
تقريـر كينـغ (King report2 :2002) و الـذي حـل بـديلا ل كينـغ الأول الصادر عام 1994.	جنـــــــوب إفريقيـــــــا	1994، 2002
تقرير Five years to the Day بعنوان أين المديرون؟ و الذي حل بديلا لتقرير the Toronto report.	كنـــــــدا	ديسـمبر1994 مـــاي1999
تقرير CVM recommandations on corporat gouvernance.	البرازيـــل	مـــاي2002
تقرير corporate gouvernance-volume one : inprinciple corporate governance_volume Two : inprinciple.	أستراليـــا	حديثـــــا
تقرير فينتو الثاني 1999 vento2 report و الذي حل بديلا لتقرير فينتو الأول vento report 1995.	فرنســـــا	مـــاي1995/ 1999
تقرير the combined code principles of Cod Code of best practice gouvernance و الذي ارتكز على تقرير كادبوري لعام 1992.	المملكـــة المتحـــدة	2002
بيان حول أفضل الممارسات في الشركات العامة بعنوان : Best practice in public companies	بولنـــــدا	حديثـــــا
بيانات مبادئ أساليب إدارة الشركة Principles on corporate gouvernance in Greene : Recommandations for It Is compétitive transformation.	اليونان	أكتـــوبر 1999
Grammar god of corporate governance GCCG.	ألمانيا	2000
Cod for good corporate governance.	أندونيسيا	مارس 2000
The Gove of Spanish companies.	إسبانيا	1998
Corporate gouvernance forums of japon.	اليابان	1998

المصدر: زينب مرزوقي، فادية ماضي، تطبيقات الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الأول: حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

يمكـن النظـر إلـى التجربـة الأمريكيـة فـي مجـال حوكمـة الشـركات علـى أسـاس مـرحلتين، مرحلـة مـا قبـل سـنة 2001 أي قبـل ظهـور فضـائح الاختلاسـات الماليـة الكبـرى "السـرقات البورصـية الكبـرى" حيـث كـان منطـق سـوق رأس المـال هـو السـائد، ممـا كـرس الابتعـاد عـن السـلوك الأخلاقـي الرشـيد للكثيـر مـن الفـرق الإداريـة فـي الشـركات مـن خـلال الصـراع الكبيـر حـول المصـالح، حيـث تميـز عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الجديد بما يلي:

ـ قيـام الشـركات بـربط حـوافز الإدارة بقيمـة الأسـهم مـن خـلال مـنح مجلـس الإدارة و الإدارة التنفيذيـة حوافزها في صورة أسهم وخيارات أسهم (Stock option) يمكن ممارستها على الفور أو لاحقا.

ـ زيـادة قيمـة أتعـاب الخـدمات الاستشـارية التـي يقـدمها المـدقق الخـارجي، وهـم الأمـر الـذي أدى إلـى سكوت المدقق وعدم إثارة المشاكل مع الإدارة حتى لا يتم إسناد هذه الخدمات إلى جهات أخرى.

كـل هـذه العوامـل و عوامـل أخـرى مـن قبيـل المسـاءلة المحـدودة وغيـاب الكفـاءة العاليـة، أدت إلـى تكـريس نظـام حوكمـة جعـل مـديري الشـركات خاضـعين للمحاسـبة بدرجـة أكبـر مـن جانـب المساهمين دون بقية الأطراف الأخرى.

أمـا بعـد صـدور قـانون (SarbanesOxleyAct) سـنة 2002، وهـو عبـارة عـن قـانون لحوكمـة الشـركات تبنتـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بعـد الفضـائح المدويـة لكـل مـن شـركة(WORLD COM &ENRON)هـذا القـانون يحـتم علـى جميـع الشـركات المسـعرة فـي البورصـة فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تقـديم حسـابات تحمـل شـهادة شخصـية مـن المسـيرين إلـى اللجنـة الأمريكيـة للرقابـة علـى عمليـات البورصـة (SEC)، ووفقـا لهـذا القـانون أصـبح المـدراء يتحملـون مسـؤولية جزائيـة عـن الحسابات التي تنشرها الشركة، كما يضمن أيضا استقلالية المدققين. [1]

[1] : محمد جميل حبوش، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين،2007، ص61.

و أصبح هذا التقرير قاعدة لإصلاح نظام حوكمة الشركات في الو.م.أ و يتضمن توصيات تهدف إلى تفعيل حوكمة الشركات خاصة من خلال ضمان الاستقلالية التامة بين أعضاء مجلس الإدارة و أعضاء المديرية في الشركة، و نذكر من التوصيات ما يلي: [1]

- منع الجمع بين وظيفتي المدير التنفيذي الرئيسي CEO و رئيس مجلس الإدارة؛
- وضع السقوف لأجور (الحوافز) الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مثلا في MCI (الاسم الجديد لشركة World.Com سابقا)؛
- منع أعضاء مجلس الإدارة من العضوية في مجلس إدارتين مسعرتين في البورصة؛
- التزام مجلس الإدارة بالاجتماع على الأقل 08 مرات في السنة؛
- منع عضو مجلس الإدارة من الحفاظ على منصبه لمدة أكثر من 10 سنوات؛
- إلزام أعضاء مجلس الإدارة بتلقي تكوين خاص و كذا زيادة المنشآت؛
- منع منح أجور المديرين في شكل خيارات لشراء الأسهم و كذا وضع سقف لأجورهم؛
- تقوية و تدعيم الديمقراطية المباشرة الممنوحة للمساهمين في القاعدة (في MCI: تم ذلك من خلال إنشاء موقع أنترنيت مخصص للمساهمين للإعلام بانشغالاتهم).

المطلب الثاني: تجربة فرنسا و إنجلترا

أولا: حوكمة الشركات في فرنسا

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير (Vienot Report)، الذي نشر سنة 1992م بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب و خاصة صناديق المعاشات الأمريكية و ظهور صناديق المعاشات في فرنسا و رغبة في تحديث سوق المال بباريس، و قد جذب التقرير الكثير من الاهتمام و تناولته الصحف بالتعليق على الممارسات

[1] : المرجع السابق، ص62.

الحاليـة و تـأخر تنفيـذ مـا توصـل إليـه مـن توصـيات، و لـم تكـن هنـاك متابعـة رسـمية علـى شـكل تقيـيم بين مدى الالتزام بتلك التوصيات، و قد تضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي: [1]

ـ يجـب أن تكـون لكـل مجلـس إدارة لجـان تـدقيق و مكافـآت تتكـون مـن ثلاثـة مـديرين علـى الأقـل مـع ضـرورة اسـتقلالية أحـدهم، و يجـب أن يشـير كـل مجلـس إلـى عـدد الاجتماعـات التـي تعقـدها كـل لجنـة سنويا؛

ـ على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات المهمة؛

ـ يجـب أن يحتـوي كـل مجلـس علـى لجنـة تشـريعات تضـم عضـوا مسـتقلا واحـدا علـى الأقـل و رئـيس مجلس الشركة؛

ـ لا يجـوز للمـديرين التنفيـذيين و لا لمـديري إدارات الـوظيفيين العمـل فـي لجنـة التـدقيق و لجنـة المكافآت؛

ـ يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا و مناسبا من أسهم شركتهم؛

ـ لا يجـوز للمـدير التنفيـذي الانضـمام إلـى أكثـر مـن خمسـة مجـالس بالإضـافة إلـى مجلـس الشـركة، مـع ذلـك كانـت المشـكلة الرئيسـية المتعلقـة بتقريـر (Vienot) هـي أن الالتـزام كـان متروكـا لاختيـار الشـركات تمامـا و لـم يكـن للبورصـة أو لأي جهـة تنظيميـة أخـرى شـروطا أو متطلبـات للإفصـاح عمـا إذا كانـت الشـركة تطبـق مبـادئ تقريـر (Vienot) أم لا، و لـم تكـن الشـركة مطالبـة ببيـان التزاماتهـا بتطبيق هذه المبادئ.

بـالرغم مـن أن التقريـر حـذر مـن حـدوث تجـاوزات قانونيـة، إلا أن مجلـس الشـيوخ و خاصـة تحـت إصـدار السـيناريو (مـاريني) قـام بـالتحقيق فـي القواعـد و إدارة الشـركات و ترتـب عـن ذلـك صـدور تقريـر (مـاريني) فـي جويليـة 1996، الـذي اشـتمل علـى عـدد مـن المقترحـات تمثلـت فـي إحـداث تغيـرات قانونيـة تغطـي مجموعـة كبيـرة مـن الموضـوعات التـي يـرتبط بعضـها بشـؤون حوكمـة الشركات كما يلي: [2]

[1]: عمر علي الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ـ يجـب أن يكـون للشـركات الحـق فـي الفصـل بـين سـلطات رئـيس المجلـس و سـلطات الـرئيس التنفيذي؛

ـ يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة؛

ـ يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم متصلة بمالكيها؛

ـ يجـب إرسـال إشـعارات المشـاركة فـي الاجتماعـات إلـى المسـاهمين قبـل موعـد الانعقـاد بشـهر بـدلا من 15 يوم؛

ـ السـماح للمسـاهمين الـذين لا يرغبـون فـي التصـويت بأنفسـهم مـن تحويـل حقهـم فـي التصـويت إلـى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

و قـد كانـت المشـكلة الأساسـية فـي التجربـة الفرنسـية المتعلقـة بحوكمـة و إدارة الشـركة هـي عـدم وجـود إلـزام سـواء فـي تقريـر (Vienot) أو فـي تقريـر (مـاريني)، إلا أنـه مـع اشـتداد قـوة العولمـة و دخـول اليـورو و تـدويل أسـواق رأس المـال مـن المتوقـع أن يلتـزم عـدد أكبـر مـن الشـركات الفرنسـية بمـا توصل إليه التقريران من نتائج.

المطلب الثاني: تجربة إنجلترا

إن إخفـاء المشـكلات الرئيسـية فـي الحسـابات و الكشـوف الماليـة المقدمـة للمسـتثمرين و المسـاهمين هـي أهـم الأسـباب التـي أدت تطـور حوكمـة الشـركات فـي المملكـة المتحـدة، حيـث تطـور هـذا المفهـوم و تكيـف حتـى أصـبح جـزءا مـن ثقافـة المفهـوم السـائد داخـل الشـركات سـواء كانـت مدرجـة بالبورصـات الماليـة أو غيـر مدرجـة، ولهـذا الغـرض قامـت كـل مـن بورصـة الأوراق الماليـة بلنـدن و كـذلك مجلـس التقـارير الماليـة وجهـات محاسـبية أخـرى فـي عـام 1991 فـي البـدء بدراسـة كيفيـة إعـادة الثقـة مـرة أخـرى فـي التقـارير الماليـة التـي تصـدرها الشـركات، وكانـت هـذه الفرصـة الأولـى لمجتمـع الأعمـال للاهتمـام بـإجراء حـوار جـدي ومفتـوح حـول موضـوع حوكمـة الشـركات والمسـؤولية، و اتخـذ عمـل اللجنـة شـكلا خاصـا فقـد كانـت سـمعة لنـدن كمركـز تجـاري عـالمي علـى المحـك، نتيجـة التعـرض بالانتقـادات، وقـد أسـفر عـن هـذا صـدور تقريـر كـاد بـوري، والـذي يعتبـر حتـى الآن مـن أهـم التقـارير

التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات،[1] وتناول هذا التقرير (19) بند هي عبارة عن إرشادات للممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات، ولقد لقي هذا التقرير عند إصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركات إلا أنه وجد من ينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام وزيادة ثقة المساهمين والمستثمرين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.

وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات على إن تبين في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.

و في أكتوبر 1993 اعتبرت مجموعة العمل برئاسة (بول روتمان) إمكانية تنفيذ توصيات CADBURY، و أوصى التقرير بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها المالي تقريرا عن نظام الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة.

وفي عام 1995 ظهر تقرير لجنة (Green Bury)، الذي ركز على موضوع المكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، و لقد أصدرت اللجنة تقريرا مستقلا بالتعاون مع اتخاذ الصناعات البريطاني يوصي فيه بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين مع أعضاء مجلس الإدارة تكون من مسؤولياتها تدقيق و تصميم المواقع و الأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت؛ حيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم و يشمل هذا التقييم كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، و في العام نفسه صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير الداخلية؛ و يقصد بالرقابة الداخلية المالية هي رقابة داخلية للحفاظ على الأصول و مسك سجلات مالية، و أوصى التقرير كذلك بضرورة قيام المجلس بتعميم دوري و منتظم بالرقابة المالية الداخلية و مدى تكييف هذا النظام و ملائمته مع عمليات الشركة.

و في عام 1998 تم تجميع التوصيات المقدمة من لجنةCADBURY واللجنة السابقة تحت ما يسمى الكود الموحد (Combined code)، و لقد أصبح هذا الكود من متطلبات قيد الشركة في بورصة الأوراق بلندن، و قد تم تعديل هذا الكود في 2003 ويشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في

[1]: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: القطاع العام والخاص والمصارف –المفاهيم–**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2002، و ظهر في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة و اللجان التابعة لمجلس الإدارة و تصميم إدارة المخاطر (Higges And Smith Report 2003). [1]

المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلك الجزائر جهودا مكثفة نحو إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها و انفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحوكمة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتدءا من القطاع المصرفي و السماح بقدر أكبر من الحرية للقطاع الخاص، و في نفس الوقت الذي تجري فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة و الشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، و هذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) و الذي بدأ تطبيقه في مطلع العام 2010، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد تسييرها، و هذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات. [2]

و في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و خلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد هذا الميثاق و الذي هو ثمرة لسلسلة من الأعمال التي قادها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، و في غضون هذه الحقبة الزمنية تمكن فريق العمل بعد سلسلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة بأن يقيس و بعمق حالة الاستعجال لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر و كذا ضمن السياق الدولي المتميز بالاحتكار و تبادل الخبرات و في هذا الشأن فقد شكلت مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون

[1]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 76.

[2]: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 08/ 5/26، ص ص 03-81.

و التنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لعام 2004 إعطائهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل مع تحريه أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 و أعلنت كل من جمعية كيير (CARE)، و اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، و قد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGE)، و مؤسسة التمويل الدولية (IFC) و تطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم بإشهار ذلك في نشر و زيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص و أجهزة الإعلام بفوائد و مزايا حوكمة الشركات و الإطار المؤسسي اللازم لها.

هذا و يعتمد نجاح ممارسة حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، و هذا يتطلب إحداث تحول ثقافي و من اجل مساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم من أصحاب المصالح في القطاع العام و الخاص مثل دائرة العمل و التفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات و زيادة الوعي و إتباع الدليل الجزائري الخاص بها. [1]

[1]: بن دادة خير الدين، **الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 18.

خلاصة الفصل:

مـن خـلال مـا تطرقنـا إليـه فـي هـذا الفصـل يتضـح لنـا جليـا أنـه لا يوجـد مفهـوم موحـد متفـق عليـه دوليـا بشـأن الحوكمـة، و لعـل التعريـف الـذي يلقـي نوعـا مـن القبـول العـام هـو أنهـا النظـام الـذي تدار به الشركات و تراقب.

و يسـتند هـذا المفهـوم إلـى مجموعـة مـن الخصـائص و المبـادئ و ذلـك فـي إطـار مجموعـة محددات تدعم تطبيقه.

أمـا بالنسـبة للتجـارب الدوليـة فهـي تختلـف مـن غربيـة إلـى عربيـة، حيـث أن كـل دولـة قامـت بوضـع القـوانين و اللـوائح التـي تـرى أنهـا تـتلاءم مـع الوضـع السـائد فـي مؤسسـاتها، و تمكنهـا مـن تطبيق و إرساء مبادئ الحوكمة.

إن تطبيـق حوكمـة الشـركات علـى النحـو السـليم لا يعنـي فقـط مجـرد احتـرام مجموعـة مـن القواعـد، و إنمـا هـي ثقافـة و أسـلوب فـي ضـبط العلاقـة بـين مـالكي الشـركة و مـديرها و المتعـاملين معها.

الفصل الثالث

علاقة التدقيق المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

المبحث الأول: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

المبحث الثاني:دور التدقيق المحاسبي المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث:دور التدقيق المحاسبي المالي في إدارة المخاطر

المبحث الرابع: آليات دعم دور التدقيق المحاسبي المالي لحوكمة الشركات.

تمهيد:

تزايد الاهتمام بمهنة التدقيق المحاسبي المالي كأداة رقابة تساهم وتساعد الشركة على مواكبة التغيرات في العالم، فما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تطورات و تغيرات تمثلت أساسا في العولمة وكذا الانهيارات المالية والاقتصادية التي مست كبرى الشركات العالمية، استدعى تظافر جهود داخلية وخارجية تعمل من أجل إيجاد الحلول، وكان التدقيق المحاسبي المالي و حوكمة الشركات أمثل حل لذلك، لكن مع ملاحظة أن مفهوم حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن عناصر أخرى تتداخل معه وتدعمه والتي تركز على التدقيق المحاسبي المالي باعتباره من الآليات المحورية وذلك كونه وسيلة تمنع وتقلل من عملية التقرير المضلل عن المعلومات المحاسبية وسنوضح أكثر في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور أصحاب المصالح الاخرى في حوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: دور التدقيق المحاسبي المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي المالي في إدارة المخاطر؛

المبحث الرابع: آليات دعم دور التدقيق المحاسبي المالي في حوكمة الشركات.

المبحث الأول: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يمكن لوظيفة التدقيق المحاسبي المالي أن تساهم في تطبيق حوكمة الشركات من خلال العلاقة التعاونية بين المدقق الداخلي، المدقق الخارجي، لجنة المراجعة، بالإضافة إلى مجلس الإدارة وذلك بدعمها لهم في أداء مهامهم، ونوضح ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي وانعكاساته على حوكمة الشركات

يعمل كل من التدقيق الداخلي والخارجي في اتجاه واحد، هذا ما يجعل بينهما علاقة تكامل لها انعكاس إيجابي على المؤسسة بصفة عامة وعلى حوكمة الشركات بصفة خاصة. [1]

أولا: التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

تعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي تقليد قديم منذ ظهور النوعين، إلا أن أهميتها زادت بشكل كبير مع زيادة متطلبات حوكمة الشركات، وقد أصبح دورهما أكثر تكاملا في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

ولفهم هذه العلاقة ارتأينا إلى تقسيمها من وجهة نظر التدقيق الداخلي ومن وجهة نظر التدقيق الخارجي كما يلي:

1- من وجهة نظر التدقيق الخارجي: قد يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي على طبيعة، توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي، حيث يؤثر على إجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع الأدلة اللازمة للاختبارات التفصيلية، وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد المدقق الخارجي على أعمال أدتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقا، أو على أعمال تطلب منها مباشرة، وذلك وفقا لمعيار التدقيق الخارجي رقم(02)، وقد أشارت العديد من الكتابات إلى أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي بالنسبة لحوكمة الشركات ومنها محددات قرار الاعتماد على وظيفة المدقق الخارجي.

2- من وجهة نظر التدقيق الداخلي: إن عملية فحص عناصر الكشوف المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في الشركة من قبل المدقق الخارجي تساهم في الكشف عن الأخطاء والغش الذي لم يستطع المدقق الداخلي أن يكتشفها مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والمتمثلة في:

[1]: عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ـ عدم الالتزام الكلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي،

ـ ضعف تأهيل المدقق الداخلي وعدم الاستناد إلى خطوات واضحة لعملية التدقيق، أو ضعف نظام الرقابة الداخلية،

كما أن معالجة هذه الأسباب من طرف مختلف الجهات في الشركة يدعم ويؤهل التدقيق الداخلي سواء :

ـ بخلق هياكل خاصة بها، وتأهيل وتدريب المدقق الداخلي مع توضيح خطوات العمل؛

ـ زيادة خبرة المدقق الداخلي من جراء زيادة احتكاكه بالمدقق الخارجي خاصة في معالجة بعض البنود الجديدة أو في توجيه عملية الفحص أو في تعامله مع بعض المواقف المعينة؛

ـ استعمال الأساليب الاحصائية واستخدام الاعلام الآلي في التدقيق الداخلي يجعله أكثر علمية ومهنية ، ويظهر على نتائجه الصحة والمصداقية؛

ـ إضفاء الثقة على عمل التدقيق في الشركة سواء من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى في ظل تكامل النوعين، باعتبار أن النقص في نوع ما يُكمل من الآخر والعكس.

ثانيا: انعكاسات التكامل على حوكمة الشركات

يتضح مما سبق أن التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي له انعكاس إيجابي على حوكمة الشركات وهذا لما يُوفره من مزايا لأصحاب المصالح سواء داخل الشركة أو خارجها، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:[1]

1- بالنسبة لأصحاب المصالح داخل الشركة

ـ توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين، بالإضافة إلى بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري؛

ـتأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة؛

ـ إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول أنظمة المعلومات، مسار المعلومات، مسار المعالجة إلى غير ذلك، مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن؛

[1]: المرجع السابق، ص70.

ـ تكوين بنك للمعلومات عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.

2- بالنسبة لأصحاب المصالح خارج الشركة

تعتبر الأطراف الخارجية عن الشركة(المستثمرون الحاليون أو المحتملون، البنوك، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار، البورصة...) أهم مستعملي رأي المدقق الخارجي، ويقدم لهم هذا التكامل الفوائد التالية:

- ✓ شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في الكشوف المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين؛
- ✓ اطمئنان أصحاب الشركة على أموالهم؛
- ✓ التوزيع العادل للمعلومات المفحوصة، والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعناصر المحتواة في الكشوف المالية، مما يسمح للأطراف ذات العلاقة باتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: علاقة لجنة المراجعة بالتدقيق المحاسبي المالي وانعكاساتها على الحوكمة

لعله من المناسب الإشارة باختصار إلى المقصود بلجنة المراجعة لهذا الجزء من الدراسة كما يلي:

أولا: مفهوم لجنة المراجعة

مع ازدياد فرض القيود القانونية في كثير من الدول المتقدمة وضخامة حجم مجلس الإدارة وعدم التجانس بين أعضاءه بما لا يتناسب مع تناول العملية الخاصة باستعراض مراجعة الكشوف المالية للشركات، وكذلك الخلافات التي قد تثور بين مصالح الإدارة ومصلحة جودة التقارير المالية، كل ذلك أدى إلى ظهور لجان المراجعة في الشركات لمساعدة مجالس الإدارة على الالتزام والوفاء بمسؤولياتها.

1- تعريف لجنة المراجعة

هي عبارة عن لجنة يتم تعيينها في إطار مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها دور رقابي على جميع عمليات الشركة.[1]

كما تعرف على أنها: لجان يتم تكوينها من طرف مجلس إدارة الشركة بغرض مراجعة عمليات إعداد التقارير و الكشوف المحاسبية التي تنشرها الشركة.

هذا ويختلف عدد أعضاء لجان المراجعة بين دولة وأخرى وكذا التوجهات الخاصة بكل دولة بالإضافة إلى طبيعة وحجم نشاط كل شركة، حيث يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق والتي يتراوح

[1]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

عددها من عُضوين إلى خمسة أعضاء ويجب أن يكونوا مستقلين، كما يجب أن تجهز لجنة التدقيق بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها، ويتضمن هذا التجهيز عملية الاختيار والتدريب وتنمية المهارات [1].

2- مسؤوليات لجنة المراجعة:

تتحمل لجنة المراجعة مجموعة من المسؤوليات أهمها:

_ المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة الداخلية: إذ يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بإرسال التقارير الخاصة بالقسم مباشرة إلى لجنة المراجعة من أجل تقييم وظيفة المراجعة الداخلية من حيث كفاءة الموظفين والعمليات المتعلقة بتقييم المخاطر، مدى فعالية التدقيق الداخلي.

_ مناقشة الإدارة في الأمور التالية:

*كيفية قيام الإدارة بمعالجة الملاحظات التي يتم اكتشافها من طرف المراجعين الداخليين؛

* المعوقات التي تواجه المراجعين الداخليين والتي تؤثر على أعمالهم؛

* مراجعة التغيرات التي تحدث في خطة المراجعة.

_ المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

*مناقشة الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في اكتشاف المخاطر؛

*مناقشة المستشارين في الشؤون القانونية والضريبية المؤثرة على عمليات المؤسسة؛

*مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين في مدى مناسبة أنظمة المعلومات.

_المسؤوليات المتعلقة بإعداد الكشوف المالية :

*مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي حول سياسة الإفصاح، ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية المطبقة، وكذا حول سياسة إعداد الكشوف؛

* مناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تمت مراجعتها وظروف العمل.

_ المسؤوليات المتعلقة بالمراجع الخارجي:

* تعتبر لجنة المراجعة المسؤول الوحيد عن تعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي؛

---

[1]: عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 193.

* يجب على اللجنة بشكل سنوي طلب تقرير من المدقق الخارجي يوضح علاقته بالشركة، بغرض تحديد مدى استقلاليته ومراجعة الخدمات التي يقدمها غير المراجعة.

_ المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام بقواعد السلوك المهني:

* يجب على اللجنة مناقشة الإدارة في قواعد وآداب السلوك المهني ، وأمور قانونية أخرى[1].

ثانيا: علاقة وظيفة التدقيق المحاسبي المالي بلجنة التدقيق

إن البحث عن إطار متكامل يضمن الثقة في المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين يتوقف على التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، وعلى درجة الانسجام والتوافق مع لجنة التدقيق وهذا من خلال[2]:

_ توفير البيئة الملائمة لأداء أنشطتها المتعلقة بالحوكمة (تقييم المخاطر، تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، تفعيل وتعزيز العلاقة بين أطراف الحوكمة)؛

_ التأهيل البشري و التدعيم المادي لوظيفة التدقيق الداخلي، و كذا تدعيم استقلال المدقق الداخلي

_ تفعيل التنسيق بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي.

إضافة إلى ذلك فإنه على لجنة التدقيق العمل بشكل تعاوني مع التدقيق الداخلي والخارجي، ففيما يخص التدقيق الداخلي نجد:[3]

_ فحص برنامج التدقيق الداخلي والموافقة عليه؛

_توجيه خطة التدقيق، كما أنها تصادق وتقوم بالتدقيق الدوري لوثيقة التدقيق الداخلي للتأكد من قيام المدققين الداخليين بتنفيذ مسؤولياتهم؛

_ يجب على مدير التدقيق الداخلي إعلام لجنة التدقيق بنتائج التدقيق؛

_ على مدير التدقيق الداخلي أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماع الخاص مع لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل سنويا؛

_ كما أن التدقيق الداخلي بدوره يقوم بتوفير آلية رقابية للجنة التدقيق والاجتماع، وهذا من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق وأن يقوم التدقيق الداخلي بتقديم المعلومات الملائمة للجنة التدقيق فيما يخص إدارة المخاطر، كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، مدى كفاية فعالية أنشطة الشركة وكل ما يدخل ضمن صلاحياتها.

---

[1]: خشنور جمال، خير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 و7 ماي ، 2012، جامعة محمد خيضرة، بسكرة ، ص ص 10-12.

[2]: عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3]: المرجع السابق، ص113.

أما فيما يخص التدقيق الخارجي فنجد ما يلي[1]:

- ✓ دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه؛
- ✓ دور لجان التدقيق في زيادة تفاعل المدقق الخارجي بقسم التدقيق الداخلي للشركة؛
- ✓ دور لجان التدقيق في حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة؛
- ✓ أهمية قيام لجان التدقيق بتدقيق الكشوف المالية السنوية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

من هنا يتضح لنا أن للجنة التدقيق دورا هاما في زيادة فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي، وذلك عن طريق دورها في اختياره وتحديد أتعابه، والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المدقق الخارجي في مهنة التدقيق بصفة عامة.

ثالثا: انعكاساتها على حوكمة الشركات

تاريخيا كانت لجنة التدقيق مسؤولة على الإشراف عن الكشوف المالية السنوية التي تعدها الإدارة، واليوم قد امتد هذا الدور ليشمل أيضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة التدقيق الخارجي، ولغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية بصورة أفضل فإنها تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي كأحد الدعائم الأساسية التي تساعده في تحقيق حوكمة أفضل للشركات، فهي تعتبر مورد هام لتعزيز ودعم لجنة التدقيق وهذا فيما يخص تقديمها لخدمات التأكيد و الاستشارة خصوصا فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أنها عبارة عن حلقة وصل بين لجنة التدقيق والمستويات الأخرى من الإدارة، حيث تعتبر لجنة التدقيق كمحكمة ويقوم التدقيق الداخلي بإبلاغها بكل الأمور خارج مسؤولية الأطراف، مما يعزز جودة حوكمة الشركات ويقوي البنية الأساسية للشركة.

وقد اشارت معظم الدراسات أن لجنة التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات، كما تعتبر أهم دعائم تحقيق هذا المفهوم، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي، ويأتي دور لجنة التدقيق في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يخدم أغراض الشركة، كما أشارت الدراسات إلى أن أفضل ممارسة

[1]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 93، 94.

لمفهوم الرقابة على الشركات ينصب على دور لجنة المراجعة لكونها النقطة المركزية (محور الارتكاز) في تطوير الكشوف المالية.[1]

المطلب الثالث: علاقة مجلس الإدارة بالتدقيق المحاسبي المالي انعكاساتها على الحوكمة

تعتبر مسؤولية مجلس الإدارة مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات، كما أنه من الأطراف الأساسية لها وفعاليته تنبثق من خلال مدى تأثيره على باقي أطراف الحوكمة، ولأداء دوره يستعين بالتدقيق المحاسبي والمالي كأحد الدعائم الأساسية في ذلك.

أولا: مفهوم مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن نتائج أعمال الشركة وعن حقيقة ما يجري فيها، وعليه فمجلس إدارة الشركة هو المنوط به عملية تنفيذ الحوكمة والإشراف عليها والتعامل بها.

1-تعريف مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم الشركة، يضم مجموعة من المساهمين وهو المسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويقوم بصفة محددة ونيابة عن المساهمين في وضع الخطة الاستراتيجية للشركة والتي تعكس أهدافها و مساءلة المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق تلك الأهداف[2].

2- مهام مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة هذا الأخير من قبل الشركة والمساهمين، بالإضافة إلى المسؤوليات التالية[3]:

ـ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذلك على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

ـ ينبغي أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛

ـ يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

هذا و يجب على مجلس الإدارة أن يُشرف على مجموعة من الوظائف الاساسية أهمها:

---

[1]: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم- المبادئ- التجارب**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 182- 186.

[2]: Mark Jickling Barrier, **to corporate Fraud**, Nova sience Publishers, New york,2003,p03.

[3]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص29 ص 33.

ـ اعتماد التوجهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها؛

ـ وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف عليها؛

ـ وضع سياسات وإجراءات محددة وواضحة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة ؛

ـ وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم؛

ـ وضع السياسات والاجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى.

ثانيا: علاقة التدقيق المحاسبي المالي بمجلس الإدارة

تعتبر العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي المالي ومجلس الإدارة عبارة عن علاقة تأثير وتأثر، حيث يعمل مجلس الإدارة على توفير بيئة مناسبة لعمل وظيفة التدقيق وهذا من خلال:[1]

ـ إنشاء لجنة التدقيق وتفعيل دورها والموافقة على تعيين المدققين.

ـ الاختيار المناسب لفريق عمل التدقيق الداخلي، وهذا فيما يخص الخبرات والمهارات اللازمة مع القيام بتدريب دوري له؛

ـ تدعيم عمل المدقق الخارجي، وذلك بتوفير المعلومات بالموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المجلس التنفيذي والقرارات التي تم اتخادها في الوقت المناسب؛

ـ تدعيم استقلالية المدقق الخارجي إلى تقديم المشورة للإدارة عما إذا كانت عملياتها الرئيسية ذات نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛

ـ على مدير التدقيق الداخلي أن يقدم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة عن أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الإنجازات المتعلقة بالخطة الموضوعة، كما أن المدقق الخارجي يوجه تقاريره إلى مجلس الإدارة ويجب أن يشمل التقرير مواقع الخطر، مواضيع الرقابة فيما يخص مخاطر الغش والأمور الخاصة بالحوكمة.

كما يمكن لوظيفة التدقيق المحاسبي المالي تقديم العون لمجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياتهم في حوكمة الشركات وهذا فيما يخص:

- ✓ مساعدة مجلس الإدارة في التقييم الذاتي للحوكمة؛
- ✓ الحث على فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل؛

[1]: المرجع السابق، ص ص ، 199 ، 223.

- ✓ فحص قواعد وآداب السلوك الاخلاقي بالشركة للتحقق من مدى الالتزام بها و كفايتها لتحقيق الهدف منها؛
- ✓ تنفيد التدقيق السنوي بالعناية اللازمة وإعداد تقرير بالنتائج؛
- ✓ مراعاة الإفصاح والشفافية عند إعداد وتنفيد خطة التدقيق السنوي.

ثالثا: انعكاساتها على حوكمة الشركات

بما أن مجلس الإدارة من الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات والتي لها تأثير فعال على جودة الحوكمة المنبثق من تأثيرها في باقي أطراف الحوكمة استلزم وجود تفاعل بين وظيفة التدقيق المحاسبي المالي والإدارة، وهذا يمدها بنتائج تقدير المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإفصاح الدوري للإدارة على الأنشطة التي تنفدها، حيث أصبح مجلس الإدارة يعتمد على وظيفة التدقيق في تحسين عملية الحوكمة وذلك نظرا للدور المحوري للمدققين في تقديم خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر.[1]

المبحث الثاني: دور التدقيق المحاسبي المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تقوم الشركة بتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من إجراءات المراقبة المختلفة، وذلك ضمانا لحسن سير العمل والتقيد بالسياسات الموضوعة من أجل تحقيق أهدافها ، فنظام الرقابة الفعال يعتبر كدعامة لعملية التدقيق، لذلك يقوم المدقق بتقييمه قصد تحديد نطاق عمله، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تقوم الشركة بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من إجراءات المراقبة المختلفة والتي ترتبط بالجوانب المالية، المحاسبية، التنظيمية والإدارية، وذلك ضمانا لحسن سير العمل في الشركة والتقيد بالسياسات الموضوعية وهذا من أجل تحقيق أهدافها.

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

يُعرف نظام الرقابة الداخلية حسب منظمة الخبراء المحاسبيين الفرنسيين المعتمدين على أنه "مجموعة من النظم والمعايير والإجراءات والطرق التي تضعها الإدارة لحماية أصولها ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية". [2]

---

[1]: عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]: **أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2003، ص87.

كما عُرف من قبل لجنة حماية المنظمات(COSO) المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها" العملية المتخذة من طرف مجلس الإدارة والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف الشركة وفعالية وكفاءة العمليات ، وهذا بالاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم". [1]

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يسعى نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

- ✓ حماية أصول الشركة من أي تلاعب و اختلاس أو سوء استخدام؛
- ✓ اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- ✓ منع الأخطاء و الغش، وتشجيع العمل بكفاءة؛
- ✓ التأكد من التزام العاملين بالشركة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة.

ثالثا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

عند قيام المدقق بمهنته عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وهذا لمعرفة مدى التطبيق الفعلي للسياسات الموضوعة والأهداف المرجوة، وكذا معرفة مدى التزام الشركة بهذه العناصر.

1-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتمد المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على عدة أساليب أهمها: [3]

أ-الأسلوب الوصفي للرقابة الداخلية

يقوم المدقق حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، وبذلك يتضح للمدقق كيفية سير العمليات والإجراءات التي تمر بها و المستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها ويقوم المدقق بتسجيل الإجابات وترتيبها بحيث تظهر سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان نظام الرقابة يتضمن ثغرات أو تنقصه بعض الضوابط الرقابية.

---

[1]: أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 194، 195.

[2]: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[3]: حازم هشام الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، مرجع سبق ذكره، ص55.

ب-أسلـوب خرائـــط التـدفـق

هو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل، أو هي عبارة عن خرائط تنظيمية توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات حيث يمكن أن تكون موجودة داخل النظام الإداري المالي للشركة وبالتالي واجب دراستها وفحصها واختيارها من خلال تتبع مسار الإجراءات والمعلومات، أما إذا لم تكن موجودة فعلى المدقق ان يقوم بتصميمها بعد حصوله على وصف كامل للإجراءات، وهي تعتمد على مجموعة من الرموز المتعارف عليها عالميا.

ج-أسلوب قوائم الاستقصاء

هي عبارة عن قائمة تحتوي على مجموعة أسئلة متعلقة بنظام الرقابة الداخلية والعمليات المختلفة، وهي تختلف باختلاف الطريقة المتبعة بحيث تكون الإجابات بوضع نعم أو لا مع وجود مكان للملاحظة من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، ويُعاب على هذا الأسلوب أنه يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال.

2- مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المدقق سواء كان داخلي أو خارجي، حيث يتضمن هذا الفحص والتقييم خمسة خطوات رئيسية وهي:[1]

ـ جمع إجراءات مكتوبة وغير مكتوبة وتدوين ملخصات لها من أجل التعرف على نظام الرقابة الداخلية

ـ اختبارات الفهم والتطابق التي يحاول من خلالها المدقق فهم النظام المتبع، وأنه أحسن تلخيصه والهدف هنا ليس التأكد من حسن التطبيق.

ـ التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية وذلك بالاعتماد على الخطوتين السابقتين حيث يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية بتحديد نقاط قوة وضعف النظام.

ـ اختبارات الاستمرارية حيث يتأكد المدقق من خلالها أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

ـ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية فبالاعتماد على المراحل السابقة يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره ، ويقوم بحوصلة ذلك في وثيقة شاملة مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية والتشغيلية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الاجراءات وتكون عادة في شكل تقرير حول نظام الرقابة الداخلية.

---

[1]: محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72- 79.

المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي المالي بنظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق المحاسبي المالي من العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية ، فيعمل التدقيق الداخلي على تطويره وتحسينه وزيادة فاعليته وكفاءته ، حيث أكدت العديد من الدراسات والإصدارات المهنية على أنه يجب أن يكون للتدقيق الداخلي دور في إعداد تقرير للإدارة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة وذلك عن طريق متابعة تشغيله وتقييمه وإخطار الإدارة بنقاط الضعف والقوة الموجودة فيه، كما أن المدقق الخارجي يقوم بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية وذلك في إطار مهمته.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات تقييم نظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات

تعتبر وظيفة التدقيق المحاسبي المالي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع في قمة هذا النظام فرأي المدقق حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال، كما أن نظام الرقابة الداخلية يمثل قاعدة أساسية وضرورية لضمان دقة البيانات المالية والتحقق من قدرتها على تحقيق التدقيق والفحص داخل كل شركة، ويؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة إلى جعل عمل المدققين أكثر سهولة حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين الإدارة والقائمين على نظام الرقابة الداخلية، هذا الأخير يجب أن يتم وضعه بناءا على تصور ودراسة للمخاطر التي قد تواجه الشركة مع ضرورة متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

هذه العلاقة بين التدقيق المحاسبي والمالي ونظام الرقابة الداخلية من شانها تحقيق المنافع التالية [2]:

ـ ضمان الاستمرارية في عملية المراقبة.؛

ـ تلعب جودة التدقيق دورا كبيرا في تفعيل أسلوب حوكمة الشركات حيث يزيد معدل الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية، حيث أن وضع نظام الرقابة على الجودة والالتزام بها يلعب دورا كبيرا في ضمان جودة عملية التدقيق.؛

ـ إن نظام الرقابة الداخلية داخل الشركات يلعب دورا كبيرا في تفعيل أسلوب الحوكمة الشركات من خلال دراسة المخاطر والقيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة والمدقق وتحقيق الاستقلالية للوصول إلى الشفافية والإفصاح الكامل بالكشوف المالية من خلال جودة الأداء المهني؛

---

[1]: عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص ص 103، 104.

[2]: محمد صلاح الدين العريفي، **حوكمة الشركات: الاستراتيجيات المضادة** للفساد، مقال منشور عبر شبكة الانترنت، http://www. belaqood. net/ articles. php?=518/01/04/2015/14 :30.

ـ تقديم الخدمات الاستشارية، حيث يعتبر المدققون في موقع فريد يمكنهم من تزويد مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق وأصحاب المصالح بالتفسيرات الضرورية، التقييم والتوصيات؛

ـ إن أساليب الرقابة الداخلية التي يحتوي عليها نظام الرقابة الداخلية تساعد الإدارة الرشيدة من خلال حوكمة الشركات في الوصول إلى درجة من التأكد المعقول عند قياس وتقييم المخرجات المالية حيث يمكن تقدير المنافع ومقارنتها بالتكاليف.

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي المالي في إدارة المخاطر

بتطور التدقيق المحاسبي المالي تطورت أهدافه معه، فلم تعد مقتصرة على دراسة كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية فقط، بل امتد دوره ليشمل أيضا التعريف بالمخاطرة المحيطة بالشركة و تقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة و الإدارة العليا، لجنة التدقيق و كذا باقي الأطراف في هذا الخصوص.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن الإلمام بمفهوم إدارة المخاطر من خلال الجوانب التالية.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

*حسب معهد إدارة المخاطر تعرف على أنها " الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي شركة، فهذه الإجراءات تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستهدفة من كل نشاط.[1]

* كما تعرف أيضا على أنها" هي مجال التوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوث الخطر والعمل على عدم تكرار تلك الأخطار بدراسة أسباب حدوث كل خطر عند حدوثه لتفاديه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدابير الأموال اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف العمل والإنتاج".[2]

فالعناصر الأساسية لإدارة الخطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر و قياسها و متابعتها وإدارتها مع اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. [3]

---

[1]: عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]: the institute of Risk Management, **A RISK Management Standards**, London , Airmik Publishing, 2002, p02.

[3]: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر : أفراد– شركات– بنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 51.

ولهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر عملية شاملة تخص كل الأقسام و الإدارات، مستمرة لا مؤقتة، دائمة التطور والتجديد، مرتبطة بأهداف و استراتيجية المؤسسة كما يجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع المخاطر المتعلقة بالمؤسسة.

ثانيا: تدقيق إدارة المخاطر

رغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع، إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للتدقيق من طرف المدقق والتي تتم عبر مراحل معينة.

1_ تعريف تدقيق إدارة المخاطر

هي عبارة عن تدقيق تفصيلي و منظم لبرنامج إدارة المخاطر، بغرض التقرير عما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات الشركة، و ما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة و تم إنجازها بشكل جيد. [1]

2_ مراحل تدقيق إدارة المخاطر

تمر عملية تقييم و تدقيق برنامجإدارة المخاطر التي يقوم بها المدقق الداخلي أو الخارجي بالخطوات التالية:[2]

أ_ تدقيق أهداف و سياسات إدارة المخاطر

تتمثل المرحلة الأولى في التدقيق حول سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها الشركة وتقييم أهداف

البرنامج لتقرير مدى مناسبتها لأهداف الشركة، و يشمل هذا التدقيق عموما تدقيق الموارد المالية للشركة و قدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، و الهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع الموارد المالية للشركة و قادرة على تحمل الخسارة، و في حالة ما إذا كانت إدارة المخاطر قاصرة تتم صياغة أهداف جديدة و تعرض على الإدارة للموافقة عليها، و في حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق و السياسة ينبغي التوافق بين الاثنين إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب الشركة في التعامل مع مخاطرها، و في حال كون الأهداف غير واضحة يجب تقديم توصية بأن تقوم الشركة بتبني سياسة إدارة مخاطر رسمية.

[1]: المرجع السابق، ص 120.

[2]: نفس المرجع، ص 123.

ب_ التعرف و تقييم التعرضات للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد و تقييم الأهداف تكون المرحلة التالية هي التعرف على المخاطر التي تواجهها الشركة حاليا و كذا التقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر، و هي تعتبر عملية تدقيق للإجراءات التي طبقت في الماضي بغرض التعرف على إدارة المخاطر، و في حالة ما إذا كانت هناك مخاطر رئيسية يمكن التعرض لها ينبغي على المدقق أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها و مواجهتها بأنسب البدائل و كذا تقديم التوصيات التصحيحية في حالة عدم القدرة على مواجهة الخطر.

ج_ تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض للمخاطر

هنا يقوم المدقق بدراسة المداخيل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة و ينبغي أن تشمل هذه الخطوة تدقيق تعامل الشركة مع المخاطر المحتفظ بها سواء بتحويلها أو الاحتفاظ بها.

د_ تقييم تنفيد تقنيات معالجة المخاطر المختارة

في هذه المرحلة يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للخطر، و التحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه كما تشمل هذه المرحلة تدقيق كل من تدابير التحكم في الخسارة و تمويل الخسارة، كما أن المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي و المالي قد نصت في هذا الصدد في المعيار رقم 400 على تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية و المعيار 1008 على تقدير المخاطر و الضبط الداخلي.

هـ_ التقرير و التوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج

عادة ما يتم إعطاء عملية تدقيق إدارة المخاطر الصيغة الرسمية، و هذا في صورة تقرير مكتوب يبين

بالتفصيل نتائج التحليل و يطرح كذلك توصيات بإجراء تغييرات و تعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر و يرسل التقرير إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة، لجنة التدقيق و كذا المساهمين و أصحاب المصالح عند الضرورة.[1]

[1]: كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص95.

المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي المالي في مكافحة مخاطر التلاعب في الحسابات

نتيجة ظهور الاختلاسات و الاحتيالات من قبل الإدارات و التي تتم باستخدام أساليب الغش المختلفة و المتمثلة أساسا في المحاسبة الابتداعية، تخفيف تقلبات الدخل، إدارة المكاسب، جاءت حوكمة الشركات للحد أو التخفيف منها، و اعتمدت في ذلك على التدقيق المحاسبي المالي كآلية لمحاربة هذه التلاعبات.

و عليه أصبح ينظر إلى التدقيق المحاسبي المالي على أنه أداة لإدارة المخاطر. [1]

أولا: المحاسبة الابتداعية

هي عبارة عن مفهوم طوره الممارسين و المعلقين (الصحافيين) من خلال ملاحظتهم للسوق و لقيام الادارات في الشركات بتضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم من خلال قيامها بعرض ما تريد رؤيته من جانبهم و بتقديم الصورة التي يرغبونها مثل الربح المتزايد او المستقر، وقد اطلقت على المحاسبة الابتداعية مسميات عديدة مثل: التقارير التجميلية، و فن طبخ الدفاتر.

والإطار الوحيد الكفيل بمنع هذا النوع من التلاعبات المحاسبية من الحدوث هو وضع مبادئ محاسبية واضحة، مناسبة ومقبولة قبولا عاما يلتزم بها المحاسبون داخل الإطار الجغرافي وتعكس وتحافظ على مصالح جميع الأطراف، كما يجب هنا التركيز على أخلاقيات مهنتي المحاسبة والتدقيق ودور المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق في وضع الدليل الأخلاقي للمهنة.

ثانيا: إدارة المكاسب (الأرباح)

ويقصد بها قيام الإدارة بعملية محاسبية هدفها التلاعب في الأرباح من أجل التأثير على انطباعات المستثمرين والمحللين الماليين حول الأرباح المتوقعة، وبصورة أدق يمكن النظر إلى إدارة المكاسب على أنها اختيار سياسات محاسبية من جانب إدارة الشركة لتحقيق أهداف معينة، حيث توفر المرونة المتاحة في الأنظمة المحاسبية للاختيار بين الطرق، السياسات والمناهج وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض مراكز الكشوف المالية على هامش مناورة يمكن أن تستغله الإدارة في الشركة من أجل تحقيق أهدافها غير المشروعة، ويهدف ذلك إلى ما يلي:

[1]: عمر قيرة، **حدود مسؤولية المدقق القانوني في مكافحة الغش الضريبي والاختلاسات المالية**، مداخلة مقدمة في مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث، العدد رقم05، مركز الرائد بالجزائر، ديسمبر،2014، ص ص68-83.

- ✓ تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للشركة؛
- ✓ زيادة القيمة السوقية للشركة في المدى الطويل؛
- ✓ زيادة الحوافز والمكافآت التي تحصل عليها الإدارة، لا سيما إذا كانت حوافزها أكثر ارتباطا بالأداء.

ويؤدي هذا النوع من التلاعب إلى انتقال للثروة بدون وجه مشروع من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى بسبب أن أسعار الأسهم تصبح مقيمة في السوق بأعلى من قيمتها.

وهناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح هي:

- ✓ إدارة الاستحقاقات والتأثير في احتمال تحقق الإيرادات والمصروفات، مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول؛
- ✓ اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية؛
- ✓ التغييرات المحاسبية الاختيارية من خلال إمكانية التحول من طريق إلى أخرى.

ثالثا: تخفيف تقلبات الدخل

يتمثل التلاعب من خلال تخفيف تقلبات الدخل في إنتاج سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح و ذلك بغرض تخفيض درجة المخاطرة و بالتبعية زيادة قيمة المؤسسة في المدى الطويل–لأن المخاطرة تعني تقلب العائد– أي كلما انخفض التقلب في العائد كلما قلت المخاطرة، وهذا الشكل من التلاعب المحاسبي يتطلب أن تحقق المؤسسة أرباحا كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات بما يسمح بتكوين احتياطات سرية تستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة، أي تخفيض الدخل في السنوات المزدهرة و تخزينه لمقابلة انخفاضه في السنوات الرديئة، و تسعى الإدارات في الشركات وراء هذا النوع من التلاعب الحاسبي إلى خدمة المساهمين القدامى على حساب المساهمين الجدد، إذ أدى هذا التلاعب إلى تقييم السوق للأسهم بأعلى من قيمتها العادلة وتغليط سوق رأس المال. [1]

[1]: مسعود دراوسي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، يومي 06،07 ماي، جامعة محمد خيضرة، بسكرة،2012، ص13.

_ دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

لقد تحولت المراجعة الداخلية من كونها أداة للرقابة الداخلية لتصبح أوسع وأشمل من هذا المفهوم التقليدي، فلم تعد قاصرة فقط على المراجعة المنتظمة لكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإنما إمتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في هذا الخصوص.

ولقد تطور دور المراجعة الداخلية تبعا للتغير الحاصل في بيئة الأعمال الجديدة، حيث زاد الإهتمام بإدارة المخاطر من خلال التأكيد على أن مخاطر الشركة تدار بفاعلية والتحسينات التي يقدمها في مجال إدارة المخاطر، كما تقوم بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي وذلك عن طريق زيادة القدرة التنافسية.

المطلب الثالث: أثر تدقيق إدارة المخاطر على حوكمة الشركات

تهدف الحوكمة إلى تحسين إدارة الشركة و قيمتها الاقتصادية و قيمة أسهمها، فهي بذلك تعمل على تخفيض المخاطر المالية و الإدارية في الشركة و ذلك بمساعدة التدقيق المحاسبي و المالي الذي يقوم من خلال عمليات التدقيق و المتابعة الخاصة بإدارة المخاطر بتقديم تأكيد معقول على أن مخاطر الشركة تدار بفاعلية و كذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر، و بكون الحوكمة هي مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف الشركة، و إن إدارة المخاطر تعتبر عنصر من العناصر التي تساهم بقوة في تحقيق أهداف الشركة من خلال التقليل من المخاطر التي قد تؤدي إلى الإفلاس.[1]

ومن جهة أخرى فإن عمل كل من المدقق الداخلي و الخارجي يعمل على تدقيق و متابعة المخاطر المالية بالإضافة إلى امتداد عمله و خاصة بالنسبة للتدقيق الداخلي إلى مساهمة في إدارة المخاطر الإدارية، فهو يهدف بصفة أساسية إلى تشخيص أهم الأمراض التي أصابت الفكر و التطبيق المحاسبي التي تساعد على ارتكاب التلاعب المالي و الفساد الإداري في شركات المساهمة و غيرها من الشركات التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، كما يهدف إلى تطوير الإطار الفكري لحوكمة الشركات مما يجعله أكثر وضوحا و اتساقا و تكاملا من الناحيتين العلمية و العملية و أخيرا تحديد علاج أهم وأخطر أمراض الفكر و

[1]: عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

التطبيق المحاسبي، و هذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين و الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم و إن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.

من هنا يتضح لنا أن الدور الذي تلعبه عملية إدارة المخاطر في التفعيل وزيادة كفاءة حوكمة الشركات هو أنه يعتبر أحد الركائز التي تقوم عليه هذه الأخيرة.[1]

المبحث الرابع: أليات دعم دور التدقيق المحاسبي المالي في حوكمة الشركات

يعتبر التدقيق من أكثر المجالات العلمية و المهنية تأثيرا و تأثرا بمبادئ و إجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ و إجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية و تؤتي ثمارها بدون دعم مهنة التدقيق، كما أن مبادئ و إجراءات الحوكمة تلعب دورا كبير في مجال تطوير مهنة التدقيق، و تهدف الآليات الأساسية العملية لدعم دور التدقيق في حوكمة الشركات إلى ضرورة حرص مدقق الحسابات على الارتقاء بجودة التدقيق و تفعيل المساءلة المهنية للمدقق و فيما يلي ملخص لأهم هذه الأليات.[2]

المطلب الأول: الأليات الأكاديمية

يقع على عائق الأكاديمية من ذوي الاهتمام بالتدقيق عبء التطوير المستمر في برامج التعليم في مرحلة التكوين الدراسي و المهني و ذلك لإنتاج مدقق و توجيه البحوث لحل مشاكل الممارسات المهنية أو المشاكل في تخطيط و تنفيذ برامج التعليم المهني المستمر، و يمكن تحديد دور الأكاديميين في تدعيم دور المدقق في حوكمة الشركات في ثلاث أليات رئيسية و هي:

أولا: تطوير برامج التعليم المحاسبي و توجيه البحوث المحاسبية لحل مشاكل الحوكمة و برامج التعليم المهني المستمر.

ثانيا: ضرورة عقد المؤتمرات في مجال التدقيق و دورها في حوكمة الشركات مع التركيز على مناقشة واقعية لقضية دور التدقيق في اضفاء الثقة على الإفصاح المحاسبي من جهة و زيادة إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في الشركات على المعلومات المحاسبية التي يوصلها هذا الإفصاح من جهة أخرى، كما يمكن أن

---

[1]: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم– المبادئ– التجارب**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]: رأفت حسين مطير، **آليات تدعيم المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، مقال منشور عبر الإنترنت

http:// www. iugaza. edu/ ps/ motoir /files /201002 /article/24/04/2015 /14 :30.

تركز على دور معايير التدقيق كمستويات للأداء المهني في ضمان جودة خدمة التدقيق و من ثم حماية مصالح أصحاب المصلحة.

ثالثا: ضرورة تحقيق التكامل بين مراكز التكوين لأغراض تطوير مقررات التدقيق من منظور حوكمة الشركات و ورشات العمل المشتركة بين هذه المراكز لأغراض تطوير مقررات التدقيق من منظور حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: الأليات التنظيمية المهنية

تعمل مهنة التدقيق من خلال تنظيم مهني رسمي يحمي أعضائها وينمي قدراتهم العلمية و العملية باستمرار و يصدر الإرشادات و الضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى المهنة ومستوى أعضائها، و هذا الأمر يمثل تحديا جديا للجمعيات المهنية بحيث يحتاج إلى أداة تضع و تنفذ آليات ممكنة و عملية لدعم دور التدقيق المحاسبي و المالي و من أهم هذه الأليات:[1]

أولا: تطوير معايير المحاسبة المالية

حيث يقع على عاتق الجمعيات المهنية إحداث تطوير مستمر في معايير المحاسبة المالية حتى يمكن للمدقق باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية.

ثانيا: تطوير معايير التدقيق

حيث يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة المالية تطوير مماثل في معايير التدقيق سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.

ثالثا: تفعيل نظام الرقابة الداخلية على أعمال الزملاء

إذ أن نظام فحص أعمال الزملاء ألية من أليات الرقابة المهنية على أعمال الزملاء لضمان الالتزام بمعايير التدقيق في قبول التكليف و التخطيط و إدارة أعمال التدقيق و إعداد و عرض تقرير عملية التدقيق.

[1]: المرجع السابق، ص 5.

رابعا: تفعيل برامج التعليم و التدبير

إذ يعد جانبا هاما في معيار التأهيل العلمي و العملي لمدقق الحسابات بجانب التأهيل و التدريب، فمواجهة المدقق لظاهرة و تحديات حوكمة الشركات و تفعيل دور مهمة التدقيق في حوكمة الشركات يتطلب من الجمعيات المهنية اتخاد اللازم نحو تفعيل التعليم و التدريب المهني المستمر.

خامسا: تفعيل الدور الحوكمي لتقرير مدقق الحسابات

و ذلك وفقا لمسودتي معيار التدقيق الدولي رقم 705- 706 الصادرين عن مجلس معايير التدقيق التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين في 25 مارس 2005.

المطلب الثالث: الأليات المهنية العملية

تمثل الوسائل و الأساليب و الطرق و الواجبات و المسؤوليات الملقاة على عاتق مدقق الحسابات الممارس للمهنة أليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الإيجابي للتدقيق و لا يمكن تحقيق هذا الدور ما لم يكن مدقق الحسابات نفسه مقتنعا بأن دوره في الحوكمة مرتبط باستعداده و قدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية و إثبات أن للتدقيق دور حوكمي لا غنى عنه لأصحاب المصلحة في الشركات و يمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرص مدقق الحسابات، و قد حرصت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبة إلى رفع مستويات الأداء المهني لمدقق الحسابات، بحيث يترتب على التزام المدقق المستقل بهذه المستويات ارتفاع جودة أدائه لمهنته وسينتج بالتأكيد عن تحقيق جودة عملية التدقيق أثار حوكمة إيجابية تبرر الالتزام بمعايير الجودة سواء كانت أثارا على التدقيق الداخلي أو على أسواق رأس المال، و ذلك لرفع كفاءة وظيفة التدقيق و لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة و المتعاملين في سوق رأس المال بصفة خاصة في تقارير التدقيق مما ينعكس إيجابا على تدعيم الدور الإيجابي لتدقيق الحسابات في حوكمة الشركات خاصة في ظل الاتجاه نحو عولمة أسواق رأس المال و عولمة النشاط المحاسبي و المالي.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الذي يبرز دور التدقيق المحاسبي المالي في حوكمة الشركات خلصنا إلى أن التدقيق المحاسبي المالي من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك في ظل العلاقة التعاونية مع باقي أطراف الحوكمة يساهم إلى حد كبير في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتجسيده، فالتدقيق المحاسبي المالي يعد من أهم آليات تطبيق الحوكمة وذلك من خلال رأي المدقق المحوري حول كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وكذا تقييمه للعمليات الأخرى داخل الشركة وصولا إلى إدارة المخاطر التي تعد من أهم الركائز التي يقوم عليها مفهوم حوكمة الشركات، وهذا ما يخلق قيمة مضافة إيجابية داخل الشركة المدققة ذاتها وفي عملية التدقيق وبالتالي خدمة الحوكمة.

ويبرز أيضا دور لجنة المراجعة الفعال إذ تعتبر من أهم أدوات الرقابة داخل الشركة وتلعب دورا هاما في تفعيل حوكمة الشركات باعتبارها حلقة وصل بين كل من أصحاب المصلحة بالشركة ومجلس الادارة وعملية التدقيق فهي تهدف إلى زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية الذي يعد الهدف المشترك لكل من عملية التدقيق و الحوكمة.

ومن هنا نخلص إلى الفكرة الأساسية وهي أنه لعملية التدقيق دور هام في تحسين جودة حوكمة الشركات وذلك من خلال علاقاتها التعاونية والتكاملية مع كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة و المراجع الخارجي وتقديمها لخدمات التأكيد (الضمان) والخدمات الاستشارية وتحسين عملية ادارة المخاطر في الشركة.

الفصل الرابع

دراسة الميدانية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تمهيد:

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، وبما أن عملية التنظير عرفت تطورا كبيرا فقد أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من هذه الدراسة الميدانية هو التعرف على دور التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين والمراجعين الداخليين.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة، لننتقل بعدها لإبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها و ثباتها.

المطلب الأول: تخطيط و تصميم أداة الدراسة

سنتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات، وكذا المحاور التي تغطيها.

1- مجتمع وعينة الدراسة

❖ **مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبيين، المحاسبين المعتمدين والمراجعين الداخليين ، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية جيجل تم اللجوء إلى بعض ولايات الوطن (قسنطينة، سطيف)، حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر ويمكن الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.

❖ **عينة الدراسة:**

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبوق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (45) استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى (40) منها، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (40)مفردة.

والجدول الموالي يوضح الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

جدول رقم (04): الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة.

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	40	88.89%
الاستبانات غير المسترجعة	5	11.11%
الاستبانات الكلية	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة **(أنظر الملحق رقم01)** كأداة من أدوات جمع البيانات، وذلك لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة.

حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي.
- **القسم الثاني:** يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في تفعيل حوكمة الشركات، وتم تقسيمه إلى محورين كالتالي:

- **المحور الأول:** يناقش مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويتكون من ستة فروع (19) فقرة.
- **المحور الثاني:** يناقش مدى مساهمة معايير التدقيق المحاسبي والمالي في تفعيل حوكمة الشركات، ويتكون من ثلاث فروع (33) فقرة.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول رقم (05) توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية ...إلخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي ...إلخ.

1- المدى: قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي(5-1=4)، حيث تمثل 4 عدد الفئات(من 1 إلى 2 تمثل الفئة الأولى، من 2 إلى 3 تمثل الفئة الثانية، من 3 إلى 4 تمثل الفئة الثالثة، من 4 إلى 5 تمثل الفئة الرابعة)، بينما تمثل 5 عدد الدرجات، ويحسب طول الفئة كما يلي:

طول الفئة (المدى) = عدد الفئات/عدد الدرجات

= 4/ 5= 0.8

وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	]1.80-1[	]2.6-1.80[	]3.40-2.6[	]4.2-3.40[	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- النسب المئوية، التكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3- ألفا كرو نباخ (CrambaKh'Alpha): يستخدم لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- الانحراف المعياري: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية وأكثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni\,(xi - \bar{x})^2}{N}}$$

5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation Coeffient): لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

6- اختبار (T) في حالة عينة واحدة(T-Test): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة وكذا في اختبار الفرضيات.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي-ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA (variance): لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

8- اختبار T(T-Test) للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

9- اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهر والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1-الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (04) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل **(أنظر الملحق رقم02)** وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2- صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (36)، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط **(أنظر الملحق رقم03)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.**

أ-الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (وجود إطار فعال لحوكمة الشركات).

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (07): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
	وجود إطار فعال لحوكمة الشركات		
01	تعمل الشركة على توفير الحماية الكافية للمساهمين والمستثمرين	0.790	0.000
02	تحرص إدارة الشركة على الفصل بين مسؤوليات سلطات التوجيه والسلطات التنفيذية.	0.650	0.000
03	تحرص الشركة على تحقيق المساواة بين حملة الأسهم وحملة الوثائق.	0.568	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ب: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(حقوق المساهمين).

الجدول رقم (08): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تحرص الشركة على حماية حقوق المساهمين	0.560	0.000
02	تحرص الشركة على توفير الضوابط و الآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية	0.713	0.000
03	تمنع إدارة الشركة سوء الاستغلال لحقوق الملكية	0.854	0.000
04	تتيح الشركة للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر الشركة.	0.694	0.001

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ب: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(المعاملة المتكافئة).

الجدول رقم (09): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تعمل الشركة على معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	0.721	0.000
02	تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.	0.877	0.000
03	تعمل الشركة على حماية المساهمين من عمليات الاستحواذ والاندماج	0.577	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ج: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع(دور أصحاب المصالح).

الجدول رقم (10): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تعمل الشركة على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	0.621	0.000
02	تحرص الشركة على توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح.	0.909	0.000
03	تعمل الشركة على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح.	0.852	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

د: الصدق الداخلي لفقرات الفرع الخامس(الإفصاح والشفافية).

الجدول رقم (11): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الخامس.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تعمل الشركة على تقديم إفصاحات ملائمة وموثوقة.	0.767	0.000
02	تحرص الشركة على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين المستثمرين.	0.832	0.000
03	تحرص الشركة على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب.	0.886	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

هـ: الصدق الداخلي لفقرات الفرع السادس(مسؤوليات مجلس الإدارة).

الجدول رقم (12): الصدق الداخلي لفقرات الفرع السادس.

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	يتعامل مجلس الإدارة بعدالة مع كافة المساهمين.	0.730	0.000
02	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	0.897	0.000
03	تضمن الشركة التوجيه الاستراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة	0.872	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (13): معامل الارتباط بين فروع المحور الأول.

الفروع	معامل الإرتباط بمعدل المحور الأول	مستوى الدلالة
الفرع الأول (إطار فعال لحوكمة الشركات)	0.807	0.000
الفرع الثاني (حقوق المساهمين)	0.813	0.000
الفرع الثالث (المعاملة المتكافئة)	0.673	0.000
الفرع الرابع (دور أصحاب المصالح)	0.676	0.000
الفرع الخامس (الإفصاح والشفافية)	0.672	0.000
الفرع السادس (مسؤوليات مجلس الإدارة)	0.857	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فرع هي أقل من 0.05.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: معايير التدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات.**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (14): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول للمحور الثاني(المعايير العامة وفعالية حوكمة الشركات) .

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
	التأهيل العلمي والعملي		
01	يؤدي حصول المدقق على قدر كافي من المعرفة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.742	0.000
02	يؤدي التدريب المهني المتخصص بالإضافة للخبرة المهنية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.654	0.000
03	يقوم مدققي الحسابات بدورات تكوينية لتطوير قدراته المهنية وهذا ما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات	0.621	0.000

04	المعرفة الكاملة للقيام بعملية التدقيق المحاسبي والمالي تؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.731	0.000
05	تطوير المعارف باستمرار لمدققي الحسابات تساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.598	0.000
الاستقلالية والحياد			
01	يؤدي قيام مدققي الحسابات لمهامهم بكل موضوعية وأمانة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.694	0.000
02	تجنب مدققي الحسابات للعلاقات التي قد تعرضهم للتبعية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.715	0.000
03	حرص مدققي الحسابات على عدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.	0.618	0.000
04	تجنب مدققي الحسابات تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.562	0.000
05	تقديم مدققي الحسابات معلومات عادلة إلى جميع أصحاب المصالح يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.570	0.000
العناية المهنية			
01	يؤدي الفحص الانتقادي لمختلف عمليات الشركة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.774	0.000
02	يؤدي التزام مدققي الحسابات بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.756	0.000
03	يؤدي التزام مدققي الحسابات بالقواعد الملائمة لتحقيق درجة كافية من العناية المهنية غلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.788	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (15): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني للمحور الثاني(معايير العمل الميداني وفعالية حوكمة الشركات) .

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	التخطيط السليم والإشراف المناسب		
01	يؤدي التخطيط السليم لعملية التدقيق المحاسبي والمالي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.660	0.000
02	يؤدي الإشراف المناسب على المساعدين وأعماهم إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.686	0.000
03	حرص مدققي الحسابات على تقدير الامكانيات المتاحة والوقت اللازم لتحقيق أهدافهم يزيد من فعالية حوكمة الشركات.	0.683	0.000
	تقييم نظام الرقابة الداخلية		
01	قيام مدققي الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.392	0.000
02	ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة أدلة التدقيق ومدى الفحص المطلوب ومن ثم زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.681	0.000
03	الاستمرار في فحص نظام الرقابة الداخلية يمكن مدققي الحسابات من الإلمام بالإجراءات والأساليب الواجب استخدامها ويزيد من فعالية حوكمة الشركات.	0.443	0.000
04	احترام نظام الرقابة الداخلية يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى أصحاب المصالح وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.768	0.000
	كفاية وملائمة أدلة الإثبات		
01	حرص مدققي الحسابات على التأكد من أن البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.888	0.000
02	قيام مدققي الحسابات بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لرأيهم يساهم في	0.884	0.000

	زيادة فعالية حوكمة الشركات.		
03	حرص مدققي الحسابات على جمع معلومات كافية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.845	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (16): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث للمحور الثاني(معايير إعداد التقرير وفعالية حوكمة الشركات) .

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها			
01	إبداء مدققي الحسابات رأيهم في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.865	0.000
02	قيام مدققي الحسابات بالتأكد عما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يساهم في فعالية الحوكمة	0.502	0.001
الثبات في الطرق المحاسبية			
01	استقصاء مدققي الحسابات في عملهم مدى الثبات في الطرق المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.896	0.000
02	توضيح مدققي الحسابات للتغيرات الحاصلة في الطرق والمعايير وأثرها على الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركة.	0.659	0.000
الإفصاح الكافي			
01	افصاح مدققي الحسابات عن كل المعلومات التي يروها ضرورية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.499	0.001
02	افتراض مدققي الحسابات الإفصاح المناسب في الكشوف المالية يساهم في	0.499	0.001

	زيادة فعالية حوكمة الشركات.		
03	تقديم مدققي الحسابات لتقارير مالية ذات جودة عالية يؤدي إلى تخفيض حدة الصراعات بين أصحاب المصالح ويساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.839	0.000
إبداء الرأي			
01	إبداء مدققي الحسابات لرأيهم في القوائم المالية كوحدة واحدة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.728	0.000
02	الرأي الفني المحايد لمدققي الحسابات يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	0.786	0.000
03	توضيح مدققي الحسابات لأسباب امتناعهم عن إبداء رأيهم في الكشوف المالية يدعم حوكمة الشركات.	0.758	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (17): الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الأول للمحور الثاني(المعايير العامة وفعالية حوكمة الشركات) .

الرقم	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	التأهيل العلمي والعملي	0.873	0.000
02	الاستقلالية والحياد	0.889	0.000
03	العناية المهنية	0.758	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن أبعاد الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (18): الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الثاني للمحور الثاني(معايير العمل الميداني وفعالية حوكمة الشركات) .

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم	0.887	0.000
02	معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية	0.657	0.000
03	معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات	0.880	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن أبعاد الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (19): الصدق الداخلي لأبعاد الفرع الثالث للمحور الثالث(معايير إعداد التقرير وفعالية حوكمة الشركات)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	0.730	0.000
02	الثبات في الطرق المحاسبية	0.726	0.000
03	الإفصاح الكافي	0.642	0.000
04	إبداء الرأي	0.680	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن أبعاد الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (20): معامل الارتباط بين فروع المحور الثاني و المعدل الكلي لفقرات المحور الثاني.

الفروع	معامل الارتباط بمعدل المحور الثاني	مستوى الدلالة
الفرع الأول (المعايير العامة)	0.887	0.000
الفرع الثاني (معايير العمل الميداني)	0.814	0.000
الفرع الثالث (معايير إعداد التقرير)	0.921	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة في حالة إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل "ألفا كرو نباخ" **(أنظر الملحق رقم04)** والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا، ويوضح هذا الجدول معاملات الثبات .

الجدول رقم (21): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.

محاور الإستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	19	0.884
المحور الثاني	33	0.901
معدل الثبات العام	52	0.920

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل محور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، مع اختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها. **(أنظر الملحق رقم05).**

أولا- الجنس: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	30	75%
أنثى	10	25%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الـ SPSS.

يظهر الجدول أن الذكور أكثر من الإناث حيث أن 75% من عينة الدراسة جنسهم "ذكر"، و25% أنثى.

ثانيا- العمر: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	11	27.5 %
من 35 إلى 40 سنة	7	17.5 %
من 40 إلى 45 سنة	9	22.5 %
أكبر من 45 سنة	13	32.5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة عمرية لأفراد عينة الدراسة هي التي تنتمي إلى المجال أكبر من 45 سنة، بتكرار قدره 13 فردا ونسبة مئوية13.5%، تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال أقل من 35 سنة بتكرار 11 فرد ونسبة مئوية 27.5%، ثم الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من[40 سنة-45 سنة [بتكرار 09

أفراد ونسبة مئوية 22.5%، أما آخر مرتبة فكانت للفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من [35 سنة –40 سنة[بعدد أفراد يساوي 07 ونسبة 17.5%.

ثالثا–المؤهل العلمي: يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي.

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	10	%25
ماجيستر	10	%25
دكتوراه	12	%30
غير ذلك	8	%20
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المرتبة الأولى كانت للحاصلين على شهادة الدكتوراه بتكرار 12 فردا ونسبة مئوية 30 %، وفي المرتبة الثانية نجد الحاصلين على شهادة الليسانس و الماجيستر بتكرار 10 أفراد ونسبة مئوية 25%، أما المرتبة الثالثة فكانت للحاصلين على شهادات أخرى بتكرار 8 أفراد و نسبة 20%.

رابعا– الخبرة المهنية: وتشمل على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الجدول رقم (25): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	13	%32
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	06	%15
من 10 إلى 15 سنة	07	%18
أكثر من 15 سنة	14	%35
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة من 15 سنة فأكثر حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة 14 فردا أي ما نسبته35% من مفردات العينة، في حين جاء في المرتبة الثانية فئة أقل من 5 سنوات خبرة

بتكرار 13 أفراد وبنسبة مئوية 32% ، متبوعة بالفئة من 10إلى 15 سنة بتكرار 07 أفراد أي مانسبته18% من أفراد العينة، أما آخر مرتبة فكانت للفئة من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات بتكرار 06 أفراد أي بنسبة 15%.

خامسا- المسمى الوظيفي: يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الجدول رقم (26): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مراجع داخلي	11	%27
محافظ الحسابات	15	%38
محاسب معتمد	08	%20
خبير محاسبي	06	%15
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر فئة تمثل محافظي الحسابات بتكرار 15 فردا ونسبة مئوية 38% إذ يمثل هؤلاء العينة المستهدفة لتحقيق أهداف الدراسة، وفي المرتبة الثانية نجد المراجعين الداخليين بتكرار 11فردا ونسبة مئوية 27%،أما المرتبة الثالثة فكانت للمحاسبين المعتمدين بتكرار 08 أفراد و نسبة مئوية 20%، و في المرتبة الأخيرة الخبراء المحاسبين بتكرار 06 أفراد ونسبة مئوية 15%.

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف "sample k-s")

اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا **(أنظر الملحق رقم06)** ، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول الموالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (27): اختبار التوزيع الطبيعي.

المحاور	العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
	جميع المحاور	**0.100**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.200 وهي أكبر من القيمة المقدرة إحصائيا والتي تساوي 0.05 وهذا يدل على أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: تحليل فقرات و فرضيات الدراسة

أولا: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة وهي 03، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، وإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 فسوف نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض، ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية. **(أنظر الملحق رقم07)**.

1- تحليل فقرات المحور الأول: مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي03 أم لا، و تم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض.

أ- تحليل فقرات الفرع الأول: الاستقلالية .

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الأول من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (28) : تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الأول: (وجود إطار فعال لحوكمة الشركات).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تعمل الشركة على توفير الحماية الكافية للمساهمين والمستثمرين.	4.00	0.877	7.211	0.000
02	تحرص إدارة الشركة على الفصل بين مسؤوليات	3.98	0.577	10.691	0.000

	سلطات التوجيه والسلطات التنفيذية.				
03	تحرص الشركة على تحقيق المساواة بين حملة الأسهم وحملة الوثائق.	3.20	0.791	1.599	0.118

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.211 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على توفير الحماية الكافية للمساهمين.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.98 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 10.691 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن إدارة الشركة تحرص على الفصل بين مسؤوليات سلطات التوجيه والسلطات التنفيذية .

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.20 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 1.599 وهي أقل من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.118 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أن الشركة تحرص على المساواة بين حملة الأسهم الوثائق.

ب- تحليل فقرات الفرع الثاني: الأمانة والاستقلالية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثاني من المحور الأول.

الجدول رقم (29) : تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول: (حقوق المساهمين).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تحرص الشركة على حماية حقوق المساهمين.	3.75	0.809	5.866	0.000
02	تحرص الشركة على توفير الضوابط و الآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية.	3.48	0.716	4.198	0.000
03	تمنع إدارة الشركة سوء الاستغلال لحقوق الملكية.	3.95	0.846	7.104	0.000
04	تتيح الشركة للمساهمين حق الاطلاع على الدفاتر.	4.03	0.920	7.050	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.75 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.866 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تحرص على حماية حقوق المساهمين.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.48 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.198 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي أن الشركة تحرص على توفير الضوابط و الآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.95 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.104 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي إدارة الشركة سوء الاستغلال لحقوق الملكية.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.03 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.050 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي تتيح الشركة للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر الشركة.

ج- تحليل فقرات الفرع الثالث: المعاملة المتكافئة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثالث من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (30) : تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الأول: (المعاملة المتكافئة).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تعمل الشركة على معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	4.00	0.784	8.062	0.000
02	تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.	3.98	0.733	8.408	0.000
03	تعمل الشركة على حماية المساهمين من عمليات	3.98	0.733	8.408	0.000

	الاستحواذ والاندماج.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.98 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.408 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.98 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.408 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على حماية المساهمين من عمليات الاستحواذ .

د- تحليل فقرات الفرع الرابع: دور أصحاب المصالح.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الرابع من المحور الأول.

الجدول رقم (31) : تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الأول: (دور أصحاب المصالح).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تعمل الشركة على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	4.08	0.616	11.046	0.000
02	تحرص الشركة على توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح.	3.65	0.736	5.589	0.000
03	تعمل الشركة على تشجيع التعاون بين الشركاء وأصحاب المصالح.	3.65	0.802	5.124	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 11.046 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.65 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.589 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تحرص على توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.65 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.124 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل الشركة على تشجيع التعاون بين الشركاء وأصحاب المصالح.

هـ- تحليل فقرات الفرع الخامس: الإفصاح والشفافية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الخامس من المحور الأول.

الجدول رقم (32) : تحليل فقرات الفرع الخامس من المحور الأول: (الإفصاح والشفافية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تعمل الشركة على تقديم إفصاحات ملائمة وموثوقة.	3.65	0.949	4.333	0.000
02	تحرص الشركة على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين المستثمرين.	3.53	1.062	3.127	0.003
03	تحرص الشركة على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب.	3.53	0.877	3.787	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.65 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.333 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على تقديم إفصاحات ملائمة وموثوقة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.53 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.127 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تحرص على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين المستثمرين.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.53 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.787 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تعمل على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب.

و- تحليل فقرات الفرع السادس: الكفاءة المهنية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع السادس من المحور الأول.

الجدول رقم (33) : تحليل فقرات الفرع السادس من المحور الأول: (مسؤوليات مجلس الإدارة).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يتعامل مجلس الإدارة بعدالة مع كافة المساهمين.	4.18	0.813	9.141	0.000
02	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	4.03	0.891	7.274	0.000
03	تضمن الشركة التوجيه الاستراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة.	4.13	0.966	7.367	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 9.141 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن مجلس الإدارة يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.03 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.274 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.13 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.367 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركة تضمن التوجيه الاستراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: معايير التدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الثاني من الاستبانة:

أ-تحليل فقرات الفرع الأول: المعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات

-تحليل فقرات البعد الأول: التأهيل العلمي والعملي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الأول من الفرع الأول للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (34) : تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الأول: (التأهيل العلمي والعملي).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يؤدي حصول المدقق على قدر كافي من المعرفة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.15	0.622	11.689	0.000
02	يؤدي التدريب المهني المتخصص بالإضافة للخبرة المهنية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.20	0.723	10.494	0.000
03	يقوم مدققي الحسابات بدورات تكوينية لتطوير قدراته المهنية وهذا ما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.	4.08	0.794	8.897	0.000
04	المعرفة الكاملة للقيام بعملية التدقيق المحاسبي	4.38	0.628	13.850	0.000

	والمالي تؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.23	0.577	13.432	0.000
05	تطوير المعارف باستمرار لمدققي الحسابات تساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.15 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 11.689 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن حصول المدقق على قدر كافي من المعرفة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.20 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 10.494وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن التدريب المهني المتخصص بالإضافة للخبرة المهنية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.08 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.897 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قيام مدققي الحسابات بدورات تكوينية لتطوير قدراتهم المهنية يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.38 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.850وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن المعرفة الكاملة للقيام بعملية التدقيق المحاسبي والمالي تؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.23 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.432 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن تطوير المعارف باستمرار لمدققي الحسابات يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الثاني: الاستقلالية والحياد

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثاني من الفرع الأول للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (35) : تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الأول: (الاستقلالية والحياد).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
01	يؤدي قيام مدققي الحسابات لمهامهم بكل موضوعية وأمانة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.38	0.628	13.850	0.000
02	تجنب مدققي الحسابات للعلاقات التي قد تعرضهم للتبعية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.38	0.628	13.850	0.000
03	حرص مدققي الحسابات على عدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.	4.33	0.572	14.642	0.000
04	تجنب مدققي الحسابات تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.50	0.816	3.873	0.000
05	تقديم مدققي الحسابات معلومات عادلة إلى جميع أصحاب المصالح يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.28	0.452	17.832	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.38 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.850 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قيام مدققي الحسابات لمهامهم بكل موضوعية وأمانة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.38 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.850 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن تجنب مدققي الحسابات للعلاقات التي قد تعرضهم للتبعية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.33 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 14.642 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن حرص مدققي الحسابات على عدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.50 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.873 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن تجنب مدققي الحسابات تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 17.832 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن تقديم مدققي الحسابات معلومات عادلة إلى جميع أصحاب المصالح يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الثالث: العناية المهنية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثالث من الفرع الأول للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (36) : تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الأول: (العناية المهنية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يؤدي الفحص الانتقادي لمختلف عمليات الشركة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.03	0.891	7.274	0.000
02	يؤدي التزام مدققي الحسابات بالمعايير الفنية	4.35	0.622	13.722	0.000

	والأخلاقية للمهنة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.				
03	يؤدي التزام مدققي الحسابات بالقواعد الملائمة لتحقيق درجة كافية من العناية المهني إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.23	0.577	13.432	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.03 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.274 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الفحص الانتقادي لمختلف عمليات الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.35 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.722 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن التزام مدققي الحسابات بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.23 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.432 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن إلتزام مدققي الحسابات بالقواعد الملائمة لتحقيق درجة كافية من العناية المهني يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

ب-تحليل فقرات الفرع الثاني: معايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات

-تحليل فقرات البعد الأول: التخطيط السليم والاشراف المناسب.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الأول من الفرع الثاني للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (37) : تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الثاني (التخطيط السليم).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يؤدي التخطيط السليم لعملية التدقيق المحاسبي والمالي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.13	0.822	8.652	0.000
02	يؤدي الإشراف المناسب على المساعدين وأعماهم إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.45	0.749	3.798	0.000
03	حرص مدققي الحسابات على تقدير الامكانيات المتاحة والوقت اللازم لتحقيق أهدافهم يزيد من فعالية حوكمة الشركات.	3.80	0.883	5.731	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.13 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.652 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن التخطيط السليم لعملية التدقيق المحاسبي والمالي يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.45 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.798 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الإشراف المناسب على المساعدين وأعماهم يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.80 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.731 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن حرص مدققي الحسابات على تقدير الامكانيات المتاحة والوقت اللازم لتحقيق أهدافهم يزيد من فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثاني من الفرع الثاني للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (38) : تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	قيام مدققي الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.75	0.870	5.454	0.000
02	ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة أدلة التدقيق ومدى الفحص المطلوب ومن ثم زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.70	0.939	4.714	0.000
03	الاستمرار في فحص نظام الرقابة الداخلية يمكن مدققي الحسابات من الإلمام بالإجراءات والأساليب الواجب استخدامها ويزيد من فعالية حوكمة الشركات.	3.93	0.694	8.432	0.000
04	احترام نظام الرقابة الداخلية يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى أصحاب المصالح وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.28	0.816	9.881	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.75 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.454 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قيام مدققي الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.70 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.714 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي

0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة أدلة التدقيق ومدى الفحص المطلوب ومن ثم زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.93 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.432 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الاستمرار في فحص نظام الرقابة الداخلية يمكن مدققي الحسابات من الإلمام بالإجراءات والأساليب الواجب استخدامها ويزيد من فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 9.881 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن احترام نظام الرقابة الداخلية يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى أصحاب المصالح ويؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الثالث: كفاية وملائمة أدلة الإثبات

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثالث من الفرع الثاني للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (39): تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الثاني: (كفاية وملائمة أدلة الإثبات).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	حرص مدققي الحسابات على التأكد من أن البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.75	0.840	5.649	0.000
02	قيام مدققي الحسابات بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لرأيهم يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.88	0.791	7.000	0.000
03	حرص مدققي الحسابات على جمع معلومات كافية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.95	0.846	7.104	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.75 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.649 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن حرص مدققي الحسابات على التأكد من أن البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.88 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.000 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قيام مدققي الحسابات بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لرأيهم يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.95 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.104 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن حرص مدققي الحسابات على جمع معلومات كافية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

ج-تحليل فقرات الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات

-تحليل فقرات البعد الأول: إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الأول من الفرع الثالث للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (40) : تحليل فقرات البعد الأول من الفرع الثالث: إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	إبداء مدققي الحسابات رأيهم في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.00	0.906	6.982	0.000
02	قيام مدققي الحسابات بالتأكد عما إذا كانت	4.33	0.526	15.943	0.000

	الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 6.982 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن إبداء مدققي الحسابات رأيهم في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.33 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 15.943 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قيام مدققي الحسابات بالتأكد عما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الثالث: الثبات في الطرق المحاسبية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثاني من الفرع الثالث للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم(41): تحليل فقرات البعد الثاني من الفرع الثالث (الثبات في الطرق المحاسبية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	استقصاء مدققي الحسابات في عملهم مدى الثبات في الطرق المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.55	0.932	3.731	0.001
02	توضيح مدققي الحسابات للتغيرات الحاصلة في الطرق والمعايير وأثرها على الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركة.	4.18	0.549	13.524	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.55 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.731 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن استقصاء مدققي الحسابات في عملهم مدى الثبات في الطرق المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 13.524 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن توضيح مدققي الحسابات للتغيرات الحاصلة في الطرق والمعايير وأثرها على الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركة.

-تحليل فقرات البعد الثالث: الإفصاح الكافي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الثالث من الفرع الثالث للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (42) : تحليل فقرات البعد الثالث من الفرع الثالث (الإفصاح الكافي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
01	افصاح مدققي الحسابات عن كل المعلومات التي يروها ضرورية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.18	0.747	9.945	0.000
02	افتراض مدققي الحسابات الإفصاح المناسب في الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	3.58	0.774	4.867	0.000
03	تقديم مدققي الحسابات لتقارير مالية ذات جودة عالية يؤدي إلى تخفيض حدة الصراعات بين أصحاب المصالح ويساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.13	0.822	8.652	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 9.945 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن افصاح مدققي الحسابات عن كل المعلومات التي يروها ضرورية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.58 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.867 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن افتراض مدققي الحسابات الإفصاح المناسب في الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.13 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة tالمحسوبة تساوي 8.652 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن تقديم مدققي الحسابات لتقارير مالية ذات جودة عالية يؤدي إلى تخفيض حدة الصراعات بين أصحاب المصالح ويساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

-تحليل فقرات البعد الرابع: إبداء الرأي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات البعد الرابع من الفرع الثالث للمحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (43): تحليل فقرات البعد الرابع من الفرع الثالث(إبداء الرأي).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	إبداء مدققي الحسابات لرأيهم في القوائم المالية كوحدة واحدة يساهم في زيادة فعالية الحوكمة	3.63	1.170	3.379	0.002
02	الرأي الفني المحايد لمدققي الحسابات يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.	4.18	0.712	10.436	0.000
03	توضيح مدققي الحسابات لأسباب امتناعهم عن إبداء رأيهم في الكشوف المالية يدعم الحوكمة.	3.58	1.059	3.433	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.63 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.379 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن إبداء مدققي الحسابات لرأيهم في القوائم المالية كوحدة واحدة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 10.436 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الرأي الفني المحايد لمدققي الحسابات يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.58 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.433 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.0227، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن توضيح مدققي الحسابات لأسباب امتناعهم عن إبداء رأيهم في الكشوف المالية يدعم حوكمة الشركات.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (**T_test**) (**أنظر الملحق رقم08**)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية(H_1)وبالتالي الفرضية البديلة(H_0)مرفوضة.
- إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضيةالبديلة(H_0).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتجة عن اختبارTللعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية(H_1).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

❖ **اختبار الفرضية الأولى: الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.**

H_0: الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي لا يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

H_1: الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (44): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى.

الفرضية	المتوسط	الانحراف	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sigt)	درجة الموافقة	القرار
H_1	4.1904	0.37644	20.000	2.0227	0.000	مساهمة عالية	قبول
درجة المعنوية المعتمدة α= 0.05						DF=39	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 20.00 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0227، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وبما أن قيمة المتوسط تساوي 4.1904 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2] فإن المعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي تساهم مساهمة عالية في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وبالتالي وطبقا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**.

❖ **اختبار الفرضية الثانية: الالتزام بمعايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.**

H_0: الالتزام بمعايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي لا يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

H_1: الالتزام بمعايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (45): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية.

الفرضية	المتوسط	الانحراف	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sigt)	درجة الموافقة	القرار
H_1	3.8778	0.45207	12.280	2.0227	0.000	مساهمة عالية	قبول
درجة المعنوية المعتمدة α= 0.05							DF=39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 12.280 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0227، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وبما أن قيمة المتوسط تساوي 3.8778 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2] فإن معايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي تساهم مساهمة عالية في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وبالتالي وطبقا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**.

❖ **اختبار الفرضية الثالثة: الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.**

H_0: الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي لا يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

H_1: الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية	المتوسط	الانحراف	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	القرار
H_1	3.9300	0.44618	13.183	2.0227	0.000	مساهمة عالية	قبول
درجة المعنوية المعتمدة α= 0.05							DF=39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 12.280 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0227، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وبما أن قيمة المتوسط تساوي 3.8778 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[فإن معايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي تساهم مساهمة عالية في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وبالتالي وطبقا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1.

المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة.

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي **One Way Analysis of A NOVA** **(أنظر الملحق رقم09)**، لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "دور التدقيق المحاسبي المالي في زيادة فعالية حوكمة الشركات" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

1- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الجنس.

الجدول رقم(47): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس.

الجنس	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
ذكر	30	3.99	0.375	1.618	0.093
أنثى	10	3.82	0.243		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.093 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

2-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر.

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر.

الجدول رقم(48): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.381	3	0.127	1.031	0.390
	بين المجموعات	4.436	36	0.123		
	المجموع	4.817	39	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.390 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

3-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم(49): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.195	3	0.065	0.505	0.681
	بين المجموعات	4.623	36	0.128		
	المجموع	4.817	39	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.390 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.

4-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الخبرة.

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم(50): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.762	3	0.254	2.255	0.099
	بين المجموعات	4.055	36	0.113		
	المجموع	4.817	39	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.099 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

5-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي

الجدول رقم(51): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.498	3	0.166	1.385	0.263
	بين المجموعات	4.319	36	0.120		
	المجموع	4.817	39	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.263 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة 0.05.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع وتجسيد ذلك على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين، وانطلاقا من الاجابات المقدمة من طرفهم فقد تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامجSPSS بدءا من تحليل العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، بحيث تم التوصل من خلالها إلى أن أغلب أفراد العينة هم محافظو حسابات تتجاوز أعمارهم 45 سنة حائزين على شهادة دكتوراه كما تجاوزت سنوات الخبرة 15سنة؛ بعدها تم تحليل فقرات كل محور من محاور الدراسة على حدى؛ كما تم اختبار الفرضيات حيث تم التوصل إلى صحتها وأخيرا تم تحديد الفروق بين آراء عينة الدراسة حول " التدقيق المحاسبي المالي ودوره في تفعيل حوكمة الشركات " واعتمدنا في ذلك على مساهمة معايير التدقيق في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وتم التوصل إلى عدم وجود فروق، والنتيجة الأساسية المتوصل إليها هي أن الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

الخاتمة:

يلعب التدقيق المحاسبي المالي في يومنا هذا دورا جوهريا في مكافحة كل أنواع الغش و التلاعب في الحسابات، و يعتبر صمام الأمان في الإقتصاديات المعاصرة من أجل ضمان إستمرار وجود الثقة اللازمة لقطاع الأعمال، وعلى الرغم من كل ذلك ما فتئت الشكوك تحوم حول الجدوى من وجود هذه المهنة ظل ظهور بعض الفضائح المتصلة بها.

لقد أدى ظهور العديد من القضايا المدوية للإختلاس المالي و التلاعب المحاسبي إلى إعادة التركيز أكثر فأكثر حول دور محافظ الحسابات، و ذلك بصفته أحد حراس البوابات الذين يضمنون عدم قيام الإدارات في الشركات ومعدي الكشوف المالية بتضليل مستخدميها من الإدارات الضريبية والمستثمرين في الأسواق المالية.

حيث زادات المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق في إطار النموذج الجديد لحوكمة الشركات الذي فرضته هذه المستجدات، حيث اتسع نطاق عمله إلى القيام بالعديد من الفحوصات التي تتعدى مجال فحص الحسابات، إذ أصبح المدقق يقع في صلب نظام حوكمة الشركات من خلال قيامه بإدارة مجموعة من العلاقات مع كل من قسم التدقيق الذاخلي،مجلس الإدارة و لاسيما لجنة المراجعة.

فمن خلال الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، تبين أنه لا يمكن الحديث عن نظام لحوكمة الشركات دون الإعتماد على آلية الدقيق، فهو يوفر كشوف مالية مدققة تخدم مصالح الشركة من جهة و أصحاب المصالح من جهة أخرى، وهذا ما يساعد على تكريس مبادئ حوكمة الشركات.

1-نتائج إختبار الفرضيات: بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى ما يلي:

- بداية بالفرضية الأولى "الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات": وجدنا أنها فرضية مقبولة، وذلك نظرا للمعدل المرتفع لقيمة **t** المحسوبة في هذا الفرع، وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية، حيث كانت درجة المساهمة عالية وذلك بالإعتماد على المتوسط الحسابي .

- بالنسبة للفرضية الثانية "الالتزام بمعايير العمل الميداني للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات": وجدنا أنها فرضية مقبولة، وذلك نظرا للمعدل المرتفع لقيمة **t** المحسوبة في هذا الفرع، وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية، حيث كانت درجة المساهمة عالية وذلك بالإعتماد على المتوسط الحسابي .
- بالنسبة للفرضية الثالثة "الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات": وجدنا أنها فرضية مقبولة، وذلك نظرا للمعدل المرتفع لقيمة **t** المحسوبة في هذا الفرع، وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية، حيث كانت درجة المساهمة عالية وذلك بالإعتماد على المتوسط الحسابي.

2-عرض نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من حوكمة الشركات و التدقيق المحاسبي المالي،و كذا محاولة تبيان دور التدقيق في تطبيق حوكمة الشركات ثم بعد قيامنا بالدراسة الميدانية تمكنا من الوصول الى النتائج التالية:

3-نتائج الدراسة النظرية:

- هناك دور جديد و هام للمدقق المحاسبي المالي يتعلق بإدارة المخاطر و ذلك من خلال قيامه بفحص و مراقبة تلك المخاطر الداخلية و الخارجية منها والتي من الممكن ان تؤثر على أعمال الشركة.
- من أجل تجسيد الدور الفعلي و الحقيقي للتدقيق بالشركات،لا بد من الأخذ بعين الإعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة الشركات بالإضافة إلي تفعيل دور التدقيق فيها.
- إدراك العديد من ذوي الإهتمام بالتدقيق سواءا الممارسين منهم و الأكاديمين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق في تطبيق الحوكمة.
- تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار بها الشركات و تراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة،و بالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في إستغلالها لمواردها و دراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى و أهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- إن تفعيل أليات التدقيق سيؤدي بدوره إلي تفعيل أسلوب حوكمة الشركات من خلال القيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة و المراجع الخارجي و المراجع الداخلي و مختلف لجان المراجعة بما يسمح بتحقيق الإستقلالية و كفاءة الأداء المهني .
- إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ و قواعد و إجراءات تنظيمية ، قانونية ،محاسبة و مالية...إلخ سيسمح بتفعيل تبني واستخدام معايير التدقيق الدولية و من تم تحقيق درجة أكبر من الوضوح و الشفافية في البيانات.

4-نتائج الدراسة التطبيقية:

- التدقيق الخارجي ذا مصداقية أكثر من التدقيق الداخلي، ومن الخصائص التي تدعم ذلك إستقلالية المدقق الخارجي؛
- يكتسي تقرير مدقق الحسابات أهمية كبيرة لمستخدمي الكشوف المالية؛
- تحرص الشركة على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات؛
- الاستقلالية و الحياد أساس تعزيز الثقة في رأي المدقق؛
- الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات؛
- الالتزام بمعايير العمل الميداني يساهم في زيادة حوكمة الشركات؛
- الالتزام بمعايير إعداد التقرير للتدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

5-الصعوبات :

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعداد البحث و عرقلة السير الحسن ومن أهمها:

- صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة خاصة محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين لقلة عددهم، و عدم وجود دليل واضح لأماكن مكاتبهم؛
- عدم تجاوب بعض محافظي الحسابات و رفضهم الإجابة على الاستبيان؛
- قلة المراجع المتعلقة بحوكمة الشركات.

5-الإقتراحات:

بناء على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، نقترح التوصيات التي من شأنها المساهمة في تفعيل دور التدقيق المحاسبي المالي كآلية لتطبيق وتفعيل حوكمة الشركات:

- عدم اكتفاء الحكومة بإصدار قوانين حوكمة الشركات، بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها؛
- ضرورة توعية مكاتب التدقيق بأهمية الرقابة على جودة عملية التدقيق وكذا الالتزام بالسياسات والاجراءات التي من شأنها تحسين جودة هذه الأخيرة؛
- إقامة الدورات التدريبية والمؤتمرات المهنية والعلمية بغرض التعريف بمفهوم وآليات حوكمة الشركات وبيئتها الجديدة؛
- إعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية و الاهتمام و تعديله بما يحقق المصلحة من إصداره و ذلك لحماية الشركات و حماية حقوق ملاكها والجهات الأخرى المستفيدة منها؛
- العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية، و ضرورة اشتمال مقاييسها على التطورات الحديثة في كل من التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و كذا حوكمة الشركات، بالإضافة إلى ضرورة وضع مقياس خاص بأخلاقيات مهنة التدقيق.

6-آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في دراستنا هذه دور التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، مبرزين مجالات المساهمة، وبالتالي فإن هذه الدراسة ونتائجها تبرز بعض القضايا التي يمكن أن تكون مجالا لأبحاث قادمة و ذلك على النحو التالي:

- علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي وأثرها على حوكمة الشركات؛
- مدى فعالية لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع وتفعيل حوكمة الشركات؛
- دراسة أثر إعتماد حوكمة الشركات على تفعيل المراجعة الداخلية في الجزائر؛
- تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القطاع البنكي في الجزائر؛
- أثر تدقيق إدارة المخاطر على حوكمة الشركات.

قائمة المراجع:

أولا:الكتب بالغة العربية.

1- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2-أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

3- أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

4- إدريس عبد السلام إشتيوي ،**المراجعة معايير وإجراءات**، الطبعة الخامسة، دار الكتب الوطنية، ليبيا،2008.

5- أسواق المالية العربية، **بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

6- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، مصر، 2007،

7- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

8- حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية**، الطبعة الأولى، 2007.

9- حازم هاشم الآلوسي ، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول، المراجعة نظريا**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، ليبيا،2003.

10- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011.

11- حسين القاضي ، حسين دحدوح ، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، 1999.

12-خالدّ أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1998.

13- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: **الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

14- خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

15- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

16- زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،.

17- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003،

18- سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،.

السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

19- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد- شركات- بنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

20- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

21- طارق عبد العال حماد،**حوكمة الشركات:القطاع العام و الخاص و المصارف- المفاهيم-**

22- عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

23- عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

24- عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007.

25- عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، مصر.

26- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

27- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

28- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

29- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.

30- محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات النقيدة بسوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2010.

31- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

32- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

33- محمد سمير الصبان ، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار

34- محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التدقيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003

35- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2005،.

36- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب ، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

37- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيديين**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

38- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.

39- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان.

40- نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،

41- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2006.

ثانيا: الكتب بالغة الفرنسية.

1- Alain Mikol, **les audits financierd**, Editions d'organisation, France, 1999.

2- Frank Bancelle ,**La Démocratie en miettes(pour une révolution de La gouvernance)**,édition Chelles Léopold Mayer,paris,2003,p154.
3- Mark Jickling Barrier, **to corporate Fraud**, Nova silence Publishers, New york,2003,p03.
4- Pier Calame, **la Démocratie en miettes :pour une révolution de la gouvernance** ,édition Chelles l'épold Mayer,paris,2003 ,p154.
5- the institute of Risk Management, **A RISK Management Standards**, London,Airmik Publishing,2002,p02.

ثالثا: المذكرات.

1- بن دادة خير الدين، **الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

2-بن عيسى ريم، **تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

3- جمال عبيد محمد العازمي، **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

4- زينب مرزوقي، فادية ماضي، **تطبيقات حوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2013.

5- طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012.

6- عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المدية،المدية، 2009.

7- كرمية نسريين، **أثر الإلتزام الأخلاقي للمراجعيين على تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009.

8- محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، 2008.

رابعا:المدخلات والملتقيات.

1- حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، **آليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يومي 06_07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2- خشنور جمال، خير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 و7 ماي ، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، 2012.

3- مسعود دراوسي، **فعالية و أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي،يومي 6 و7 ماي ، جامعة محمد خيضرة،، بسكرة، 2012 .

4-هوام جمعة، **حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي**، مداخلة مقدمة في ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية ، يومي 25، 26 أفريل ، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011 .

خامسا:الجرائد و المجلات.

المجلات:

1-عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008.

2-عمر قيرة، **حدود مسؤولية المدقق القانوني في مكافحة الغش الضريبي والاختلاسات المالية**، مداخلة مقدمة في مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث، العدد رقم05، مركز الرائد بالجزائر، ديسمبر،2014.

الجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 02 المؤرخة في 1988/01/12.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 20 المؤرخة في 1991/04/27.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر ة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 08/ 5/26.

04-**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، رقم 42 المؤرخة في 2010، القانون رقم -10-01- المؤرخ في 16رجب عام 1431، الموافق ل 29 يونيو 2010 ، متعلق بمهنة الخبير المحاسبي،محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .

5-المادة 715 مكرر 4، **القانون التجاري الجزائري**، النص الكامل للقانون، منشورات بيرتي، الطبعة 12، الجزائر.

سادسا:المواقع الإلكترونية.

1-محمد صلاح الدين العريفي، **حوكمة الشركات: الاستراتيجيات المضادة للفساد**، مقال منشور عبر شبكة الانترنت 14:30، 2014/04/01، http://www. belaqood. net/ articles. php?=518

2-رأفت حسين مطير، **آليات تدعيم المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، مفال منشور عبر الإنترنت http:// www. iugaza. edu/ ps/ motoir /files /201002 /article/24/04/2015 /14 :30.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و إدارة مالية

الاستبـــيـــان

في إطار تحضير مذكرة ماستر تحت عنوان:" **التدقيق المحاسبي و المالي و دوره في تفعيل حوكمة الشركات**"، أستسمحكم بالمشاركة و المساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة في هذه الاستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين حول هذا الموضوع، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

تقبلوا مني سيدي، سيدتي، فائق التقدير و الاحترام.

إعداد الطلبة:
- باخة نوال
- بوبكري دليلة

إشراف الأستاذ:
قيرة عمر

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة(x)في الخانة المناسبة

1-المعلومات الشخصية :

-**الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

-**العمر:** أقل من35 سنة ☐ من 35 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

-**المؤهل العلمي :** ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ غير ذلك ☐

- **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

-**المسمى الوظيفي:** مراجع داخلي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ غير ذلك ☐

2-محاور الدراسة

المحور الأول: مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

العبارة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: إطار عام لحوكمة الشركات					
تعمل الشركة على توفير الحماية الكافية للمساهمين والمستثمرين					
تحرص إدارة الشركة على الفصل بين مسؤوليات سلطات التوجيه والسلطات التنفيذية. تعمل الشركة على توفير الحماية الكافية للمساهمين والمستثمرين					
تحرص الشركة على تحقيق المساواة بين حملة الأسهم وحملة الوثائق.					
الفرع الثاني: حقوق المساهمين					
تحرص الشركة على حماية حقوق المساهمين.					
تحرص الشركة على توفير الضوابط و الآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية.					
تمنع إدارة الشركة سوء الاستغلال لحقوق الملكية.					
تتيح الشركة للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر الشركة.					
الفرع الثالث: المعاملة المتكافئة					
تعمل الشركة على معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.					
تعمل الشركة على الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.					
تعمل الشركة على حماية المساهمين من عمليات الاستحواذ والاندماج.					
الفرع الرابع: دور أصحاب المصالح					
تعمل الشركة على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.					
تحرص الشركة على توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح.					
تعمل الشركة على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح.					
الفرع الخامس: الإفصاح والشفافية					
تعمل الشركة على تقديم إفصاحات ملائمة وموثوقة.					
تحرص الشركة على توفير قنوات نشر للمعلومات بطريقة عادلة بين					

المستثمرين					
تحرص الشركة على تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب.					
الفرع السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة					
يتعامل مجلس الإدارة بعدالة مع كافة المساهمين.					
مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.					
تضمن الشركة التوجيه الاستراتيجي والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة.					
المحور الثاني: مدى مساهمة معايير التدقيق المحاسبي والمالي في تفعيل حوكمة الشركات					
الفرع الأول: المعايير العامة للتدقيق المحاسبي والمالي وفعالية حوكمة الشركات					
البعد الأول: التأهيل العلمي والعملي					
يؤدي حصول المدقق على قدر كافي من المعرفة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
يؤدي التدريب المهني المتخصص بالإضافة للخبرة المهنية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
يقوم مدققي الحسابات بدورات تكوينية لتطوير قدراته المهنية وهذا ما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.					
المعرفة الكاملة للقيام بعملية التدقيق المحاسبي والمالي تؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
تطوير المعارف باستمرار لمدققي الحسابات تساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الثاني: الإستقلالية والحياد					
يؤدي قيام مدققي الحسابات لمهامهم بكل موضوعية وأمانة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
تجنب مدققي الحسابات للعلاقات التي قد تعرضهم للتبعية إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
حرص مدققي الحسابات على عدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.					
تجنب مدققي الحسابات تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
تقديم مدققي الحسابات معلومات عادلة إلى جميع أصحاب المصالح					

يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الثالث: العناية المهنية					
يؤدي الفحص الانتقادي لمختلف عمليات الشركة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
يؤدي إلتزام مدققي الحسابات بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
يؤدي إلتزام مدققي الحسابات بالقواعد الملائمة لتحقيق درجة كافية من العناية المهني إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
الفرع الثاني: معايير العمل الميداني					
البعد الأول: التخطيط السليم والإشراف الملائم					
يؤدي التخطيط السليم لعملية التدقيق المحاسبي والمالي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
يؤدي الإشراف المناسب على المساعدين وأعماهم إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
حرص مدققي الحسابات على تقدير الامكانيات المتاحة والوقت اللازم لتحقيق أهدافهم يزيد من فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الثاني: معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية					
قيام مدققي الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة أدلة التدقيق ومدى الفحص المطلوب ومن ثم زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
الاستمرار في فحص نظام الرقابة الداخلية يمكن مدققي الحسابات من الإلمام بالإجراءات والأساليب الواجب استخدامها ويزيد من فعالية حوكمة الشركات.					
احترام نظام الرقابة الداخلية يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى أصحاب المصالح وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الثالث: معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات					
حرص مدققي الحسابات على التأكد من أن البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					

قيام مدققي الحسابات بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لرأيهم يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
حرص مدققي الحسابات على جمع معلومات كافية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير					
البعد الأول: إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها					
إبداء مدققي الحسابات رأيهم في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
قيام مدققي الحسابات بالتأكد عما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الثاني: الثبات في الطرق المحاسبية					
استقصاء مدققي الحسابات في عملهم مدى الثبات في الطرق المحاسبية المطبقة داخل الشركة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
توضيح مدققي الحسابات للتغيرات الحاصلة في الطرق والمعايير وأثرها على الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركة.					
البعد الثالث: الإفصاح الكافي					
افصاح مدققي الحسابات عن كل المعلومات التي يروها ضرورية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
افتراض مدققي الحسابات الإفصاح المناسب في الكشوف المالية يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
تقديم مدققي الحسابات لتقارير مالية ذات جودة عالية يؤدي إلى تخفيض حدة الصراعات بين أصحاب المصالح ويساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
البعد الرابع: إبداء الرأي					
إبداء مدققي الحسابات لرأيهم في القوائم المالية كوحدة واحدة يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات.					
الرأي الفني المحايد لمدققي الحسابات يساهم في زيادة فعالية حوكمة					

الشركات.					
توضيح مدققي الحسابات لأسباب إمتناعهم عن إبداء رأيهم في الكشوف المالية يدعم حوكمة الشركات.					

الملحق رقم(02): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم الأستاذ	الكلية
01	بورمة هشام	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
02	بن بخمة سليمان	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير
03	بوريب عمران	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
04	عيسى نجيمي	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الملحق رقم(03): معاملات الإرتباط

Corrélations

		A11	A12	A13	TOTALA1
A11	Corrélation de Pearson	1	,456**	,074	,790**
	Sig. (bilatérale)		,003	,650	,000
	N	40	40	40	40
A12	Corrélation de Pearson	,456**	1	,011	,650**
	Sig. (bilatérale)	,003		,945	,000
	N	40	40	40	40
A13	Corrélation de Pearson	,074	,011	1	,568**
	Sig. (bilatérale)	,650	,945		,000
	N	40	40	40	40
TOTALA1	Corrélation de Pearson	,790**	,650**	,568**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		A21	A22	A23	A24	TOTALA2
A21	Corrélation de Pearson	1	,299	,281	,043	,560**
	Sig. (bilatérale)		,061	,079	,792	,000
	N	40	40	40	40	40
A22	Corrélation de Pearson	,299	1	,549**	,254	,713**
	Sig. (bilatérale)	,061		,000	,113	,000
	N	40	40	40	40	40
A23	Corrélation de Pearson	,281	,549**	1	,562**	,854**
	Sig. (bilatérale)	,079	,000		,000	,000
	N	40	40	40	40	40
A24	Corrélation de Pearson	,043	,254	,562**	1	,694**
	Sig. (bilatérale)	,792	,113	,000		,000
	N	40	40	40	40	40
TOTALA2	Corrélation de Pearson	,560**	,713**	,854**	,694**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		A31	A32	A33	TOTALA3
A31	Corrélation de Pearson	1	,579**	-,045	,721**
	Sig. (bilatérale)		,000	,785	,000
	N	40	40	40	40
A32	Corrélation de Pearson	,579**	1	,333*	,877**
	Sig. (bilatérale)	,000		,036	,000
	N	40	40	40	40
A33	Corrélation de Pearson	-,045	,333*	1	,577**
	Sig. (bilatérale)	,785	,036		,000
	N	40	40	40	40
TOTALA3	Corrélation de Pearson	,721**	,877**	,577**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		A41	A42	A43	TOTALA4
A41	Corrélation de Pearson	1	,399*	,210	,621**
	Sig. (bilatérale)		,011	,193	,000
	N	40	40	40	40
A42	Corrélation de Pearson	,399*	1	,743**	,909**
	Sig. (bilatérale)	,011		,000	,000
	N	40	40	40	40
A43	Corrélation de Pearson	,210	,743**	1	,852**
	Sig. (bilatérale)	,193	,000		,000
	N	40	40	40	40
TOTALA4	Corrélation de Pearson	,621**	,909**	,852**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		A51	A52	A53	TOTALA5
A51	Corrélation de Pearson	1	,365*	,566**	,767**
	Sig. (bilatérale)		,020	,000	,000
	N	40	40	40	40
A52	Corrélation de Pearson	,365*	1	,660**	,832**
	Sig. (bilatérale)	,020		,000	,000
	N	40	40	40	40
A53	Corrélation de Pearson	,566**	,660**	1	,886**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40
TOTALA5	Corrélation de Pearson	,767**	,832**	,886**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		A61	A62	A63	TOTALA6
A61	Corrélation de Pearson	1	,489**	,396*	,730**
	Sig. (bilatérale)		,001	,011	,000
	N	40	40	40	40
A62	Corrélation de Pearson	,489**	1	,741**	,897**
	Sig. (bilatérale)	,001		,000	,000
	N	40	40	40	40
A63	Corrélation de Pearson	,396*	,741**	1	,872**
	Sig. (bilatérale)	,011	,000		,000
	N	40	40	40	40
TOTALA6	Corrélation de Pearson	,730**	,897**	,872**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		TOTALA1	TOTALA2	TOTALA3	TOTALA4	TOTALA5	TOTALA6	TOTALA
TOTALA1	Corrélation de Pearson	1	,630**	,501**	,491**	,362*	,747**	,807**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,001	,022	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA2	Corrélation de Pearson	,630**	1	,490**	,350*	,432**	,679**	,813**
	Sig. (bilatérale)	,000		,001	,027	,005	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA3	Corrélation de Pearson	,501**	,490**	1	,324*	,279	,553**	,673**
	Sig. (bilatérale)	,001	,001		,042	,081	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA4	Corrélation de Pearson	,491**	,350*	,324*	1	,436**	,517**	,676**
	Sig. (bilatérale)	,001	,027	,042		,005	,001	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA5	Corrélation de Pearson	,362*	,432**	,279	,436**	1	,369*	,672**
	Sig. (bilatérale)	,022	,005	,081	,005		,019	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA6	Corrélation de Pearson	,747**	,679**	,553**	,517**	,369*	1	,857**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,019		,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
TOTALA	Corrélation de Pearson	,807**	,813**	,673**	,676**	,672**	,857**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معاملات الارتباط للمحور الثاني:معايير التدقيق المحاسبي المالي وفعالية حوكمة الشركات.

Corrélations

		B11	B12	B13	B14	B15	totalB1
B11	Corrélation de Pearson	1	,387*	,299	,377*	,475**	,742**
	Sig. (bilatérale)		,014	,061	,016	,002	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B12	Corrélation de Pearson	,387*	1	,158	,339*	,258	,654**
	Sig. (bilatérale)	,014		,331	,032	,108	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B13	Corrélation de Pearson	,299	,158	1	,421**	,077	,621**
	Sig. (bilatérale)	,061	,331		,007	,636	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B14	Corrélation de Pearson	,377*	,339*	,421**	1	,327*	,731**
	Sig. (bilatérale)	,016	,032	,007		,039	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B15	Corrélation de Pearson	,475**	,258	,077	,327*	1	,598**
	Sig. (bilatérale)	,002	,108	,636	,039		,000
	N	40	40	40	40	40	40
totalB1	Corrélation de Pearson	,742**	,654**	,621**	,731**	,598**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		B21	B22	B23	B24	B25	totalB2
B21	Corrélation de Pearson	1	,545**	,366*	,025	,350*	,694**
	Sig. (bilatérale)		,000	,020	,878	,027	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B22	Corrélation de Pearson	,545**	1	,366*	,125	,260	,715**
	Sig. (bilatérale)	,000		,020	,442	,106	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B23	Corrélation de Pearson	,366*	,366*	1	,137	,141	,618**
	Sig. (bilatérale)	,020	,020		,399	,385	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B24	Corrélation de Pearson	,025	,125	,137	1	,243	,562**
	Sig. (bilatérale)	,878	,442	,399		,131	,000
	N	40	40	40	40	40	40
B25	Corrélation de Pearson	,350*	,260	,141	,243	1	,570**
	Sig. (bilatérale)	,027	,106	,385	,131		,000
	N	40	40	40	40	40	40
totalB2	Corrélation de Pearson	,694**	,715**	,618**	,562**	,570**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		B31	B32	B33	totalB3
B31	Corrélation de Pearson	1	,261	,338*	,774**
	Sig. (bilatérale)		,103	,033	,000
	N	40	40	40	40
B32	Corrélation de Pearson	,261	1	,632**	,756**
	Sig. (bilatérale)	,103		,000	,000
	N	40	40	40	40
B33	Corrélation de Pearson	,338*	,632**	1	,788**
	Sig. (bilatérale)	,033	,000		,000
	N	40	40	40	40
totalB3	Corrélation de Pearson	,774**	,756**	,788**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		C11	C12	C13	totalC1
C11	Corrélation de Pearson	1	,239	,106	,660**
	Sig. (bilatérale)		,137	,515	,000
	N	40	40	40	40
C12	Corrélation de Pearson	,239	1	,217	,686**
	Sig. (bilatérale)	,137		,179	,000
	N	40	40	40	40
C13	Corrélation de Pearson	,106	,217	1	,683**
	Sig. (bilatérale)	,515	,179		,000
	N	40	40	40	40
totalC1	Corrélation de Pearson	,660**	,686**	,683**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		C21	C22	C23	C24	totalC2
C21	Corrélation de Pearson	1	-,126	-,244	,208	,392*
	Sig. (bilatérale)		,440	,129	,198	,012
	N	40	40	40	40	40
C22	Corrélation de Pearson	-,126	1	,240	,378*	,681**
	Sig. (bilatérale)	,440		,136	,016	,000
	N	40	40	40	40	40
C23	Corrélation de Pearson	-,244	,240	1	,173	,443**
	Sig. (bilatérale)	,129	,136		,285	,004
	N	40	40	40	40	40
C24	Corrélation de Pearson	,208	,378*	,173	1	,768**
	Sig. (bilatérale)	,198	,016	,285		,000
	N	40	40	40	40	40
totalC2	Corrélation de Pearson	,392*	,681**	,443**	,768**	1
	Sig. (bilatérale)	,012	,000	,004	,000	
	N	40	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		C31	C32	C33	totalC3
C31	Corrélation de Pearson	1	,724**	,596**	,888**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	40	40	40	40
C32	Corrélation de Pearson	,724**	1	,604**	,884**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	40	40	40	40
C33	Corrélation de Pearson	,596**	,604**	1	,845**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40
totalC3	Corrélation de Pearson	,888**	,884**	,845**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		D11	D12	TOTALD1
D11	Corrélation de Pearson	1	,000	,865**
	Sig. (bilatérale)		1,000	,000
	N	40	40	40
D12	Corrélation de Pearson	,000	1	,502**
	Sig. (bilatérale)	1,000		,001
	N	40	40	40
TOTALD1	Corrélation de Pearson	,865**	,502**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		D21	D22	TOTALD2
D21	Corrélation de Pearson	1	,258	,896**
	Sig. (bilatérale)		,108	,000
	N	40	40	40
D22	Corrélation de Pearson	,258	1	,659**
	Sig. (bilatérale)	,108		,000
	N	40	40	40
TOTALD2	Corrélation de Pearson	,896**	,659**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		D31	D32	D33	TOTALD3
D31	Corrélation de Pearson	1	-,323*	,256	,499**
	Sig. (bilatérale)		,042	,111	,001
	N	40	40	40	40
D32	Corrélation de Pearson	-,323*	1	,256	,499**
	Sig. (bilatérale)	,042		,111	,001
	N	40	40	40	40
D33	Corrélation de Pearson	,256	,256	1	,839**
	Sig. (bilatérale)	,111	,111		,000
	N	40	40	40	40
TOTALD3	Corrélation de Pearson	,499**	,499**	,839**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,001	,000	
	N	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		D41	D42	D43	TOTALD4
D41	Corrélation de Pearson	1	,358*	,178	,728**
	Sig. (bilatérale)		,023	,271	,000
	N	40	40	40	40
D42	Corrélation de Pearson	,358*	1	,577**	,786**
	Sig. (bilatérale)	,023		,000	,000
	N	40	40	40	40
D43	Corrélation de Pearson	,178	,577**	1	,758**
	Sig. (bilatérale)	,271	,000		,000
	N	40	40	40	40
TOTALD4	Corrélation de Pearson	,728**	,786**	,758**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		totalB1	totalB3	totalB2	totalb
totalB1	Corrélation de Pearson	1	,455**	,676**	,873**
	Sig. (bilatérale)		,003	,000	,000
	N	40	40	40	40
totalB3	Corrélation de Pearson	,455**	1	,557**	,758**
	Sig. (bilatérale)	,003		,000	,000
	N	40	40	40	40
totalB2	Corrélation de Pearson	,676**	,557**	1	,889**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40
totalb	Corrélation de Pearson	,873**	,758**	,889**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

		TOTALD1	TOTALD2	TOTALD3	TOTALD4	TOTALD
TOTALD1	Corrélation de Pearson	1	,604**	,301	,477**	,730**
	Sig. (bilatérale)		,000	,059	,002	,000
	N	40	40	40	40	40
TOTALD2	Corrélation de Pearson	,604**	1	,233	,484**	,726**
	Sig. (bilatérale)	,000		,148	,002	,000
	N	40	40	40	40	40
TOTALD3	Corrélation de Pearson	,301	,233	1	,378*	,642**
	Sig. (bilatérale)	,059	,148		,016	,000
	N	40	40	40	40	40
TOTALD4	Corrélation de Pearson	,477**	,484**	,378*	1	,860**
	Sig. (bilatérale)	,002	,002	,016		,000
	N	40	40	40	40	40
TOTALD	Corrélation de Pearson	,730**	,726**	,642**	,860**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		totalC1	totalC2	totalC3	totalc
totalC1	Corrélation de Pearson	1	,413**	,776**	,887**
	Sig. (bilatérale)		,008	,000	,000
	N	40	40	40	40
totalC2	Corrélation de Pearson	,413**	1	,329*	,657**
	Sig. (bilatérale)	,008		,038	,000
	N	40	40	40	40
totalC3	Corrélation de Pearson	,776**	,329*	1	,880**
	Sig. (bilatérale)	,000	,038		,000
	N	40	40	40	40
totalc	Corrélation de Pearson	,887**	,657**	,880**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		totalb	totalc	TOTALD	totalbcd
totalb	Corrélation de Pearson	1	,567**	,795**	,897**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	40	40	40	40
totalc	Corrélation de Pearson	,567**	1	,613**	,814**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	40	40	40	40
TOTALD	Corrélation de Pearson	,795**	,613**	1	,921**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40
totalbcd	Corrélation de Pearson	,897**	,814**	,921**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط بين المحور الأول(TOTALA) والمحور الثاني(total bcd).

Corrélations

		TOTALA	totalbcd	TOTALGEN
TOTALA	Corrélation de Pearson	1	,451**	,794**
	Sig. (bilatérale)		,004	,000
	N	40	40	40
totalbcd	Corrélation de Pearson	,451**	1	,901**
	Sig. (bilatérale)	,004		,000
	N	40	40	40
TOTALGEN	Corrélation de Pearson	,794**	,901**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم(04): ثبات أداة الدراسة(ألفا كرونباخ)

ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,884	19

الفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,901	33

ألفا كرونباخ الاجمالي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	52

الملحق رقم (05):تحليل البيانات الشخصية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	75,0	75,0	75,0
	أنثى	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 35 من أقل	11	27,5	27,5	27,5
	سنة 40 إلى سنة 35من	7	17,5	17,5	45,0
	سنة 45 إلى سنة 40 من	9	22,5	22,5	67,5
	سنة 45 من أكبر	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	10	25,0	25,0	25,0
	ماجستير	10	25,0	25,0	50,0
	دكتوراه	12	30,0	30,0	80,0
	ذلك غير	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	13	32,5	32,5	32,5
	سنوات 10 من أقل إلى سنوات 5 من	6	15,0	15,0	47,5
	سنة 15 إلى 10 من	7	17,5	17,5	65,0
	سنة 15 من أكثر	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	داخلي مراجع	11	27,5	27,5	27,5
	حسابات محافظ	15	37,5	37,5	65,0
	معتمد محاسب	8	20,0	20,0	85,0
	محاسبي خبير	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الملحق رقم(06): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTALGEN	,100	40	,200*	,959	40	,149

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم(07):اختبارt-test(تحليل فقرات المحور الأول).

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	40	4,00	,877	,139
A12	40	3,98	,577	,091
A13	40	3,20	,791	,125

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	7,211	39	,000	1,000	,72	1,28
A12	10,691	39	,000	,975	,79	1,16
A13	1,599	39	,118	,200	-,05	,45

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A21	40	3,75	,809	,128
A22	40	3,48	,716	,113
A23	40	3,95	,846	,134
A24	40	4,03	,920	,145

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A21	5,866	39	,000	,750	,49	1,01
A22	4,198	39	,000	,475	,25	,70
A23	7,104	39	,000	,950	,68	1,22
A24	7,050	39	,000	1,025	,73	1,32

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A31	40	4,00	,784	,124
A32	40	3,98	,733	,116
A33	40	3,98	,733	,116

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A31	8,062	39	,000	1,000	,75	1,25
A32	8,408	39	,000	,975	,74	1,21
A33	8,408	39	,000	,975	,74	1,21

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A41	40	4,08	,616	,097
A42	40	3,65	,736	,116
A43	40	3,65	,802	,127

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A41	11,046	39	,000	1,075	,88	1,27
A42	5,589	39	,000	,650	,41	,89
A43	5,124	39	,000	,650	,39	,91

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A51	40	3,65	,949	,150
A52	40	3,53	1,062	,168
A53	40	3,53	,877	,139

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A51	4,333	39	,000	,650	,35	,95
A52	3,127	39	,003	,525	,19	,86
A53	3,787	39	,001	,525	,24	,81

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A61	40	4,18	,813	,129
A62	40	4,03	,891	,141
A63	40	4,13	,966	,153

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A61	9,141	39	,000	1,175	,92	1,43
A62	7,274	39	,000	1,025	,74	1,31
A63	7,367	39	,000	1,125	,82	1,43

الملحق رقم(07):اختبار t-test(تحليل الفقرات للمحور الثاني).

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	40	4,15	,622	,098
B12	40	4,20	,723	,114
B13	40	4,08	,764	,121
B14	40	4,38	,628	,099
B15	40	4,23	,577	,091

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	11,689	39	,000	1,150	,95	1,35
B12	10,494	39	,000	1,200	,97	1,43
B13	8,897	39	,000	1,075	,83	1,32
B14	13,850	39	,000	1,375	1,17	1,58
B15	13,432	39	,000	1,225	1,04	1,41

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B21	40	4,38	,628	,099
B22	40	4,38	,628	,099
B23	40	4,33	,572	,090
B24	40	3,50	,816	,129
B25	40	4,28	,452	,071

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B21	13,850	39	,000	1,375	1,17	1,58
B22	13,850	39	,000	1,375	1,17	1,58
B23	14,642	39	,000	1,325	1,14	1,51
B24	3,873	39	,000	,500	,24	,76
B25	17,832	39	,000	1,275	1,13	1,42

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B31	40	4,03	,891	,141
B32	40	4,35	,622	,098
B33	40	4,23	,577	,091

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B31	7,274	39	,000	1,025	,74	1,31
B32	13,722	39	,000	1,350	1,15	1,55
B33	13,432	39	,000	1,225	1,04	1,41

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C11	40	4,13	,822	,130
C12	40	3,45	,749	,118
C13	40	3,80	,883	,140

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C11	8,652	39	,000	1,125	,86	1,39
C12	3,798	39	,000	,450	,21	,69
C13	5,731	39	,000	,800	,52	1,08

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C21	40	3,75	,870	,138
C22	40	3,70	,939	,148
C23	40	3,93	,694	,110
C24	40	4,28	,816	,129

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C21	5,454	39	,000	,750	,47	1,03
C22	4,714	39	,000	,700	,40	1,00
C23	8,432	39	,000	,925	,70	1,15
C24	9,881	39	,000	1,275	1,01	1,54

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C31	40	3,75	,840	,133
C32	40	3,88	,791	,125
C33	40	3,95	,846	,134

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C31	5,649	39	,000	,750	,48	1,02
C32	7,000	39	,000	,875	,62	1,13
C33	7,104	39	,000	,950	,68	1,22

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
D11	40	4,00	,906	,143
D12	40	4,33	,526	,083

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
D11	6,982	39	,000	1,000	,71	1,29
D12	15,943	39	,000	1,325	1,16	1,49

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
D21	40	3,55	,932	,147
D22	40	4,18	,549	,087

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
D21	3,731	39	,001	,550	,25	,85
D22	13,524	39	,000	1,175	1,00	1,35

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
D31	40	4,18	,747	,118
D32	40	3,58	,747	,118
D33	40	4,13	,822	,130

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
D31	9,945	39	,000	1,175	,94	1,41
D32	4,867	39	,000	,575	,34	,81
D33	8,652	39	,000	1,125	,86	1,39

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
D41	40	3,63	1,170	,185
D42	40	4,18	,712	,113
D43	40	3,58	1,059	,168

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
D41	3,379	39	,002	,625	,25	1,00
D42	10,436	39	,000	1,175	,95	1,40
D43	3,433	39	,001	,575	,24	,91

الملحق رقم(08): نتائج إختبار الفرضيات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalb	40	4,1904	,37644	,05952
totalc	40	3,8778	,45207	,07148
TOTALD	40	3,9300	,44618	,07055
totalbcd	40	4,0114	,37716	,05963

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalb	20,000	39	,000	1,19038	1,0700	1,3108
totalc	12,280	39	,000	,87778	,7332	1,0224
TOTALD	13,183	39	,000	,93000	,7873	1,0727
totalbcd	16,960	39	,000	1,01136	,8907	1,1320

الملحق رقم(09): إختبار الفروق

فروق العمر

ANOVA à 1 facteur

TOTALGEN

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,381	3	,127	1,031	,390
Intra-groupes	4,436	36	,123		
Total	4,817	39			

فروق المسمى الوظيفي

ANOVA à 1 facteur

TOTALGEN

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,498	3	,166	1,385	,263
Intra-groupes	4,319	36	,120		
Total	4,817	39			

فروق المؤهل العلمي

ANOVA à 1 facteur

TOTALGEN

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,195	3	,065	,505	,681
Intra-groupes	4,623	36	,128		
Total	4,817	39			

فروق الخبرة

ANOVA à 1 facteur

TOTALGEN

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,762	3	,254	2,255	,099
Intra-groupes	4,055	36	,113		
Total	4,817	39			

فروق الجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTALGEN	ذكر	30	3,99	,375	,068
	أنثى	10	3,82	,243	,077

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t			
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	D r
TOTALGEN	Hypothèse de variances égales	2,972	,093	1,311	38	,198	
	Hypothèse de variances inégales			1,618	24,164	,119	

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال التعرف على مفهومي حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي المالي وكذا العلاقة بينهما.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا في الجانب التطبيقي بتصميم استبانة اعتمادا على الدراسة النظرية والدراسات السابقة مكونة من محورين؛ وزعت على عينة الدراسة والمتمثلة في محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين والمراجعين الداخليين، وقد استخدم البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات.

وكنتيجة لهذه الدراسة توصلت الباحثتان إلى أن الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية حوكمة الشركات بدرجة عالية.

وعليه نوصي بضرورة العمل على تكوين المستخدمين والمدراء في مجال الحوكمة وجعلها منهجا تطبيقيا والابتعاد عن الدراسات الأكاديمية الجوفاء ، وكذا ضرورة الالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي المالي لما لها من أثر إيجابي على تفعيل حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التدقيق المحاسبي المالي، معايير التدقيق المحاسبي المالي، مبادئ حوكمة الشركات.

Résume :

Le but de cette étude et de mettre en lumière le rôle qu' a jouer l' audit comptable et financier en matière de la mise en œuvre du gouvernement d'entreprise , Ainsi on a présenté les notion du gouvernement d'entreprise et celui de l'audit comptable et financier et la Relation entre les deux .

Et pour atteindre les buts de l'étude on a conçu un questionnaire sur la base de notre étude théorique, ce questionnaire a été distribué chez un échantillon des commissaire aux compte , Expert-comptable , comptable a grée et Auditeur interne, puis on a utilisé le SPSS pour traiter et tester les données .

En guise de conclusion l'étude Montre que l'audit comptable contribue d'une façon positif et élevé la Mise œuvre de gouvernement d'entreprise , et si pour cela l'étude propose la formation des dirigent dans le domaine de gouvernement et aussi la nécessité de la conformité avec les nommes d'audit.

Les mots clés :

Gouvernance d'entreprise, comptabilité financière, les normes comptables d'audite financière, les principes de gouvernance d'entrebrise.